مجلس الوزراء المصرى
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
(IDSC)

آثار الأزمة المالية/الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر

يناير ٢٠١٠

مجلس الوزراء المصرى
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
(IDSC)

آثار الأزمة المالية/الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر

إعداد

د. محيا زيتون

بالتعاون مع

أحمد كمال هيبة

مها عبد الحكيم عبد الحميد

يناير ٢٠١٠

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية.

الطبعة الأولى

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على انه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن أو ترجمة يجب أن يوجه إلى منشورات مكتب العمل الدولي (الحقوق والتراخيص)، جنيف (العنوان أدناه) أو عبر البريد الالكتروني:
pubdroit@ilo.org يرحب مكتب العمل الدولي بهذه الطلبات.

منظمة العمل الدولية،

أثار الأزمة المالية/الإقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر
إعداد محيا زيتون بالتعاون مع أحمد كمال هيبة ومها عبد الحكيم
فريق العمل اللآئق لإقليم شمال أفريقيا لمنظمة العمل الدولية ومجلس الوزراء المصري مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار

القاهرة، منظمة العمل الدولية.

v 1.

ISBN: 9789226252431 (طباعة); 9789226252448 (أقراص مدمجة)

Tourism / hotel industry / tourism development / hotel worker / employment / economic recession / Egypt
08.17.6

متوفر ايضاً بالطبعة الإنجليزية:

Implications of the global financial and economic crisis on the tourism sector in Egypt
ILO DWT for North Africa, Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center
Cairo: ILO, 2011
(ISBN: 9789221252436 (print); 9789221252443 (web pdf

فهرسة منظمة العمل الدولية للبيانات المنشورة

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشان المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشان تعيين حدودها.
ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.
والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.
ويمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو مكاتب منظمة العمل الدولية الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من قسم المطبوعات على العنوان التالي:
ILO PUBLICATIONS/ INTERNATIONAL LABOUR OFFICE/ CH – 1211, GENEVA 22 – SWITZERLAND

يمكن طلب مجاناً قائمة بالمنشورات والمطبوعات الجديدة من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني:
pubvente@ilo.org ومن خلال شبكة الإنترنت: www.ilo.org/publns
وللمطبوعات باللغة العربية بالإمكان الإتصال بمكتب فريق العمل اللآئق لإقليم شمال أفريقيا لمنظمة العمل الدولية على العنوان التالي:
منظمة العمل الدولية
مكتب فريق العمل اللآئق لإقليم شمال أفريقيا
٩ شارع د. طه حسين، الزمالك
١١٢١١ القاهرة-مصر
تليفون: ٠١٢٣ ٣٥ ٢٧ ٠٢ (٠٠٢) ـ ٩٢٩٠ ٣٦ ٢٧ ٠٢ (٠٠٢)
فاكس: ٠٨٨٩ ٣٦ ٢٧ ٠٢ (٠٠٢) ـ ٢٣٥٨ ٣٦ ٢٧ ٠٢ (٠٠٢)
بريد الكتروني: cairo@ilo.org شبكة الإنترنت: www.ilo.org/cairo

---

طبع في مصر

تصدير

تعتبر الأزمة المالية والإقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ من أعمق الأزمات وأشدها تعقيداً منذ الكساد الكبير. وعلى الرغم من أنها بدأت في سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنها خلقت صعوبات إقتصادية لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وكانت الصعوبات التى شهدتها سوق العقارات الأمريكي قد إمتدت تداعياتها إلى أسواق المال في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، ثم إمتدت تداعيات الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي، ومن ثم أسفر الإنخفاض فى الدخل والثروة والإئتمان عن إنخفاض في الطلب على السلع والخدمات.

وتتعرض السياحة على وجه الخصوص لمخاطر عدم التأكد والتقلبات الإقتصادية، لسبب بسيط هو أن السياحة والسفر ينطويان فى الشق الغالب عليهما على مصروفات ترفيهية، كما أن كثيراً من الناس يميلون أثناء الأوقات الإقتصادية العصيبة إلى الإحتفاظ بالنقد السائل لديهم لتغطية ضروريات الحياة، ولكن هذا لا يعنئ حركة السياحة كلياً.

وتسهم هذه الدراسة فى المناقشات الجارية الآن بشأن آثار الأزمة المالية والإقتصادية العالمية على قطاع السياحة فى مصر بصفة عامة، وعلى التشغيل فى السياحة بصفة خاصة. ومن الواضح أن السياحة تعتبر أحد القطاعات الديناميكية في الإقتصاد المصري، حيث إن لها علاقات ممتدة مع مختلف القطاعات، كما أنها الأكثر تعرضاً لتقلبات السوق العالمي والطلب الخارجي.

وبالنظر إلى أهمية هذه القضية، جاءت الدراسة الحالية نتاجاً لتضافر الجهود بين مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ومكتب منظمة العمل الدولية لإقليم شمال أفريقيا بالقاهرة، (ILO*I*SRO_CAIRO). وتحاول الدراسة – فى هذا الصدد – أن تعكس مختلف وجهات النظر لأصحاب المصالح، سواء من أرباب الأعمال أو العاملين، بغية الخروج بتقييم شامل. وجدير بالذكر أن وحدة التحليل في هذه الدراسة هى المنشأة الفندقية، لأن الفنادق عادة ما تعتبر أهم حلقات صناعة السياحة. وتشمل الدراسة الفنادق بفئاتها المختلفة (٥ ، ٤ ، ٣ نجوم) فى أهم المقاصد السياحية في "القاهرة الكبرى"، و" الأقصر، وأسوان"، و"البحر الأحمر، جنوب سيناء". ولهذا التقسيم فائدته، لأن لكل منطقة من تلك المناطق دافعاً سياحياً متميزاً، أو نوعية معينة من السياحة، فمنطقة " البحر الأحمر وجنوب سيناء" تمثل سياحة الشواطىء، أما منطقة "الأقصر وأسوان" فتمثل سياحة الثقافة، بينما تضم منطقة "القاهرة الكبرى" السياحة المتعددة الأغراض فهي ثقافية، وترفيهية، وتجارية، وتعليمية، وصحية، ودينية، الخ.

وتقدم الدراسة عدة توصيات ترمى إلى تخفيف أثر الأزمة على الأنشطة والتشغيل في قطاع السياحة فى مصر، وتحاول إستكشاف توقعات المجيبين، بخصوص مسار الأزمة.

وأخيراً، نأمل – من خلال التعاون القائم بين منظمة العمل الدولية، ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، في مجالات الإهتمام المشترك – أن تسهم هذه الدراسة في إضافة معرفية للسياسات العامة المتصلة بالتعاون مع الأزمة.

د. يوسف القريوتي

مدير مكتب منظمة العمل الدولية لإقليم
شمال إفريقيا بالقاهرة

د. ماجد عثمان

رئيس مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار
بمجلس الوزراء

شكر وعرفان

أود أن أقدم امتناني للمؤسستين اللتين قدمتا العون والمساعدة لتقديم هذه الدراسة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الذي أجرى مسح بالعينة للفنادق بشكل سلس، ومكتب منظمة العمل الدولية لشمال أفريقيا بالقاهرة الذي بادر بفكرة هذه الدراسة. كما أخص بالشكر السيدة / آمال موافي، مدير البرامج، والسيد / فايز فهمي، منسق وطني، بمكتب المنظمة لما بذلاه من جهود في الإدارة والتنسيق خلال إعداد هذه الدراسة مما جعل هذه المهمة أكثر متعة.

قائمة المحتويات

تصـديـر ٣

شـــكر وعرفـــان ٤

مســـــتخلص ٨

عـــــرض عـــــام ٩

القسم الاول: نظرة عامة على صناعة السياحة المصرية قبل الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية ١٠

١. ١ الطلب السياحي في مصر قبل الأزمة ١٠

١. ٢ الطاقة الاستيعابية ١٢

١.٣العمالة السياحية ١٦

القسم الثاني: تأثير الأزمة: تحليل المستوى الـكـلـى ٢٣

٢. ١ اتجاهات السياحة العالمية في ظل الأزمة ٢٣

٢. ٢ الاقتصاد المصري في ظل الأزمة ٢٤

٢. ٣ تأثير الأزمة العالمية على السياحة المصرية ٢٧

القسم الثالث: تأثيـر الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية: مسح الفنادق بالعينة ٣٤

٣. ١ لمحة عن مسح عينة الفنادق ٣٤

٣. ٢ نمط الملكية والإدارة الفندقية ٣٥

٣. ٣ التأثير العام للأزمة المالية / الاقتصادية العالمية ٣٦

٣. ٤ تأثير الأزمة العالمية في الطلب على الفنادق ٣٧

٣. ٥ نمط التشغيل في قطاع الفنادق ٣٨

٣. ٦ تأثير الأزمة على العمالة ٤٤

٣. ٧ وجهة نظر العمال تجاه تأثير الأزمة ٤٨

القسم الرابع: مواجهة الأزمة وآفاق المستقبل ٥١

قائمة المراجع ٥٣

الملاحق ٥٤

قائمـة الجـداول

١. التطور في عدد السائحين الدوليين الوافدين وحصة مصر إقليمياً وعالمياً ١١
٢. عدد ونسبة المشتغلين في الفنادق والمطاعم ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ ..... ١٦
٣. معدل النمو في عدد السائحين الوافدين والطاقة الفندقية والعمالة في قطاع السياحة ١٧
٤. إجمالي العمالة والعمالة النسائية في الفنادق والقرى السياحية ١٨
٥. إجمالي العمالة والعمالة النسائية في الفنادق والمطاعم (بالمائة) ١٨
٦. توزيع المشتغلين في الفنادق والقرى السياحية وتوزيع الطاقة الفندقية حسب المحافظة عام ٢٠٠٧ ..... ١٩
٧. التوزيع النسبي للمشتغلين في الفنادق مقارنة بإجمالي المشتغلين في الاقتصاد المصري وفقاً لمستوى التعليم (٢٠٠٦) ٢٠
٨. الهيكل الوظيفي للمشتغلين بالفنادق (٢٠٠٦) ٢٠
٩. متوسط الأجور الأسبوعية وساعات العمل في قطاع الفنادق والمطاعم والاقتصاد ككل (٢٠٠٧) ٢١
١٠. عدد السياح والليالي السياحية (بالمليون) في ظل الأزمة العالمية ٢٧
١١. المعدل الشهري لنمو السياحة الدولية خلال فترة الأزمة في مصر والعالم ٢٨
١٢. مساهمة السياحة في إيرادات النقد الأجنبي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ..... ٢٩
١٣. عائدات السياحة ربع السنوية في ظل الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية (بالمليون دولار) ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ..... ٣٠
١٤. تأثير الأزمة العالمية على السياحة مقارنة بغيرها من مصادر النقد الأجنبي (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) ٣٠
١٥. تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون جنيه مصري) ٣١
١٦. مؤشرات موجزة حول تأثير الأزمة العالمية على السياحة المصرية (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ـ ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) ٣١
١٧. تأثير الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية على السياحة المصرية فيما يعرف بالفرصة الضائعة ٣٢
١٨. الأهمية النسبية للمناطق السياحية الثلاث وفئات الفنادق المستخدمة في عينة المسح للقطاع الفندقي في مصر ٣٥
١٩. التأثير العام للأزمة من واقع النسبة المئوية لاستجابة المنشآت الفندقية خلال الفترة (سبتمبر ٢٠٠٨ – يوليو ٢٠٠٩) ٣٦
٢٠. معدلات الإشغال خلال فترة يناير ـ يونيو ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ..... ٣٧
٢١. الانخفاض في عدد نزلاء الفنادق حسب المنطقة وفئة الفندق (يناير- يوليو ٢٠٠٨ و٢٠٠٩) ٣٨
٢٢. الانخفاض في عدد نزلاء الفنادق وفقاً لجنسية الإدارة والملكية (يناير- يوليو ٢٠٠٨ و٢٠٠٩) ٣٨
٢٣. تأثير الأزمة على الطلب على الفنادق حسب جنسية السائحين ٣٨
٢٤. توزيع المشتغلين من الذكور والإناث حسب مستوى الأجور (بالجنيه المصرى شهرياً) ٤٢
٢٥. متوسط الأجر (الشهري بالجنيه المصري) للعاملين الذكور والإناث حسب المنطقة والفئة والإدارة الفندقية ٤٣
٢٦. عدد ونسبة الفنادق التي تقدم مزايا عينية ٤٤
٢٧. استجابة سياسة التشغيل للأزمة وفقاً لبنودها المختلفة ٤٥
٢٨. معدل التغيير في الأجور ٤٦
٢٩. جدول موجز للتأثيرات السلبية للأزمة العالمية من واقع استجابة المنشآت الفندقية ٤٧
٣٠. توقعات الفنادق التي شملها المسح بشأن توقيت انتهاء تأثير الأزمة على السياحة ٥٢

قائمة الأشكال

١. عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر (بالمليون)..... ١٠
٢. عدد السائحين الدوليين لمصر وفقاً للمنطقة المصدرة كمتوسط للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨..... ١١
٣. السياحة حسب الغرض من الزيارة في مصر والعالم عام ٢٠٠٧..... ١٢
٤. الأرقام القياسية للطاقة الفندقية حسب نوع الإيواء (١٩٩٩-٢٠٠٨)..... ١٣
٥. طاقة الفنادق والقرى السياحية (عدد الغرف) حسب الفئة (٢٠٠٤)، (٢٠٠٧)..... ١٣
٦. طاقة الفنادق والقرى السياحية القائمة وتحت الإنشاء حسب المحافظات..... ١٤
٧. متوسط معدل الإشغال حسب المحافظة السياحية (٢٠٠٤- ٢٠٠٧)..... ١٥
٨. طاقة الفنادق والمنشآت الأخرى موزعة وفقاً للمحافظات السياحية..... ١٥
٩. التغيرات الشهرية في الحركة السياحية العالمية خلال فترة الأزمة..... ٢٤
١٠. معدل النمو ربع السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ و ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩..... ٢٥
١١. معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للسياحة وغيرها من الأنشطة خلال (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩)..... ٢٦
١٢. معدل البطالة في نهاية الربع الأخير من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٠٠٨/٢٠٠٩ حسب النوع..... ٢٦
١٣. معدلات النمو الشهري لعدد السائحين الوافدين إلى مصر (٢٠٠٨ - يونيو ٢٠٠٩)..... ٢٨
١٤. النسبة المئوية للعمالة والطاقة الفندقية حسب المنطقة..... ٣٩
١٥. النسبة المئوية للعمالة والطاقة الفندقية حسب فئة الفندق..... ٣٩
١٦. حصة العمالة النسائية حسب المنطقة السياحية..... ٤٠
١٧. النسبة المئوية للعمالة المؤقتة حسب المنطقة السياحية..... ٤١
١٨. النسبة المئوية للعمالة الأجنبية حسب المنطقة وفئة الفندق..... ٤١
١٩. تأثير الأزمة على سياسة التشغيل حسب المنطقة السياحية..... ٤٥

مســتخلص

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة تأثير الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية على السياحة المصرية عموماً، وعلى العمالة والسياحة بشكل خاص. وتنبع أهمية هذه الدراسة من حقيقة أن السياحة هي واحدة من عدد قليل من القطاعات الحيوية في الاقتصاد المصري، وأنه أيضاً نشاط اقتصادي قوى الاتصال بالسوق العالمية والطلب الخارجي. ولذلك، من المرجح أن يكون للأزمة تأثير حاسم على العمالة في قطاع السياحة والذي يُعَدُّ قطاعاً للخدمات.

ويعتبر العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في هذه الدراسة نظيراً لفترة الأزمة. ومع ذلك فإن تحليل الإحصاءات ربع السنوية، والشهرية الرسمية يكشف معلومات أكثر تفصيلاً عن تأثير الأزمة. النتائج تبرهن على أن الطلب السياحي في مصر شهد انتكاسة في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث وقع عبء الأزمة بشكل كبير على السياح الدوليين الوافدين والليالي السياحية خلال الأشهر من يناير إلى مارس ٢٠٠٩، لذلك كانت نسبة نمو الايرادات من العملة الأجنبية نسبة سلبية محدودة على مدى العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ومع ذلك فإن النمو السلبى الأكثر خطورة قد بدأ خلال الربع الثالث من هذا العام.

إلى جانب ذلك، فإنه بالنظر إلى الأداء العالي في معظم مؤشرات السياحة خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية/ الاقتصادية العالمية، والتوقعات المستقبلية المتفائلة التى كانت شائعة فى فترة ما قبل الأزمة، وجد أن الفرص الضائعة كانت ضخمة فيما يتعلق بوفود السياح الدوليين، الليالي السياحية، الايرادات من العملة الأجنبية، ومن الناتج المحلي الإجمالي للسياحة. ومع ذلك فقد وجد أن اتجاه نحو الانتعاش الجزئي كان ملحوظاً بالنسبة لجميع المؤشرات السياحية قرب نهاية العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وهذه الدراسة أعدت أيضاً مسح الفنادق بالعينة الذي يغطي قطاع الفنادق المصرية، من أجل تسليط الضوء على تأثير الأزمة للاستفادة من البيانات الأولية والمعلومات المباشرة التي يصعب الحصول عليها من الإحصاءات المنشورة. نتائج مسح العمالة بالعينة قد كشفت عن وجود تأثير سلبي على نطاق واسع للأزمة على الإشغال الفندقي، وعائدات الفندق والسيولة. فيما يتعلق بتأثيرها على سياسة العمالة، هناك شبه إجماع بين أصحاب الفندق أن تأثير الأزمة قد لا يُذكر بالنسبة لنقل العمال من فندق أو شركة إلى أخرى، أو تغيير عقود عملهم. وسياسات العمالة التي تم اعتمادها كانت استجابة للأزمة حسب الترتيب التنازلي من ناحية الأهمية كالتالي: وقف التعيينات الجديدة، والحد من حوافز ومكافآت العمال، وفي بعض الحالات فرض إجازات إلزامية على العاملين في المجال. ومن المؤكد أن نتائج مسح العمالة بالعينة قد كشفت عن أن الآثار السلبية لهذه الأزمة لم تكن منحازة ضد أي مجموعة معينة من العمال.

أخيرا، قدمت الدراسة وجهة نظر العاملين في مجال السياحة حول تأثير الأزمة والتي أكدت أن طرد العمال لم يكن حدثاً نادراً، لاسيما خلال الفترة الأولى من الأزمة، حيث سادت الفوضى وعدم اليقين.

عـــرض عـــــام

بدأ الاقتصاد العالمي بشكل واضح منذ سبتمبر ٢٠٠٨ في مواجهة أزمة مالية استثنائية أسفرت عن أسوأ حالة ركود اقتصادي منذ زمن بعيد. فقد بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة والعالم المتقدم، وأصبحت الآن أزمة مالية / اقتصادية عالمية، وستتم الإشارة إليها في هذه الدراسة بالأزمة العالمية. وقد ظهرت خطورة هذه الأزمة العالمية في بيان للبنك الدولي يفيد بأن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الانكماش للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من أن مصر وكثيراً من البلدان الأقل نمواً تُعَدّ أقلّ تعرضاً لهذه الأزمة نسبياً - حتى نهاية عام ٢٠٠٨ - إلا أنه لا يوجد بلد حتى الآن لم يتأثر بها. فقد أصبحت أقل البلدان نمواً، شديدة التأثر بالتباطؤ العالمي بعد ما دخلت جميع الاقتصادات المتقدمة تقريباً في حالة من الركود، وواجهت كثير من المشاريع التجارية والشركات الإفلاس وأجبرت على إغلاق أبوابها. ويتفق مراقبون كثيرون على أن هذا الركود الاقتصادي سيستمر طوال عام ٢٠٠٩ أو حتى فيما بعد ذلك التاريخ.

إن القطاعات التي من المرجح تضررها من الأزمة المالية/الاقتصادية العالمية هي تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق الخارجية، والطلب العالمي. ومن المعروف أن قطاع السياحة بشكل خاص عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية. ولأن معظم الأنشطة المتعلقة بالسياحة عادة ما تكون كمالية واختيارية، يميل الناس في وقت الأزمات في البلدان المتقدمة إلى التركيز على تغطية ضرورات الحياة. ولهذا من المرجح أن ينخفض الطلب على الأنشطة الترفيهية، أو على الأقل قد يغير الناس من سلوك سفرهم ويفضلون السفر إلى المحافظات القريبة على المحافظات البعيدة. وفي كلتا الحالتين من المرجح أن يؤثر هذا تأثيراً سلبياً على السياحة المصرية التي تعتمد أساساً على السياح من البلدان المتقدمة.

من ناحية أخرى كلما زادت أهمية السياحة للاقتصاد الكُلي كان من المرجح أن يكون تأثير الأزمة على الاقتصاد أكبر. يعتبر قطاع السياحة في مصر أحد القطاعات الديناميكية القليلة في الاقتصاد التي تولد مجموعة كبيرة من التأثيرات بما في ذلك الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات النقد الأجنبي والعمالة.

لذلك فإن تأثير الأزمة العالمية على هذا القطاع يستحق دراسة متأنية، مع التركيز بصفة خاصة على الدور الذي تلعبه السياحة في مجال التوظيف، وكيفية تأثير الأزمة على هذا الدور.

وتنقسم الدراسة إلى الأقسام الأربعة التالية: القسم الأول، يتناول السمات الرئيسة والتطورات في قطاع السياحة المصري لاسيما خلال السنوات القليلة التي سبقت الأزمة (٢٠٠٤-٢٠٠٨). في القسم الثاني سيتم البحث في تأثير الأزمة العالمية على قطاع السياحة في مصر بتحليل البيانات الثانوية، وتجميع المعلومات المتاحة حتى الآن بشأن تأثير الأزمة. ويتعامل القسم الثالث مع التحليل الأكثر عمقاً لتأثير الأزمة باستخدام نتائج مسح بالعينة لقطاع الفنادق في مصر، وهو المسح الذي أُعدّ خصيصاً في إطار الدراسة الحالية لمعرفة استجابة أصحاب المنشآت الفندقية للأزمة خصوصاً فيما يتعلق بالعمالة. علاوة على ذلك، تم الرجوع في الجزء الثالث أيضاً إلى مصدرين للمعلومات يعكسان وجهة نظر عمالية فيما يتعلق بالأزمة وتأثيرها على المشتغلين في قطاع الفنادق خصوصاً. وتُختتم الدراسة بجزء رابع يتناول باختصار أسلوب مواجهة الأزمة والآفاق المستقبلية.

القسم الاول

نظرة عامة على قطاع السياحة المصرية قبل الأزمة المالية/الاقتصادية العالمية

وتشتمل هذه النظرة العامة على ثلاثة عناصر رئيسة في صناعة السياحة المصرية، والتي ترتبط مباشرة بالغرض من الدراسة الحالية، وهي: الطلب على السياحة، والقدرة الاستيعابية للسياحة، والتوظيف السياحي. سوف يركز التحليل على الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، ولكن سيتم أحياناً استعراض التطورات التي حدثت منذ بداية العقد.

١. ١ الطلب السياحي في مصر قبل الأزمة

١. ١. ١ السياحة الدولية الوافدة

كانت آفاق النمو في الطلب من جانب السياحة الوافدة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ مبشرة إلى حد كبير. وقد حدثت زيادة مطردة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ حيث كان عدد السائحين الدوليين غير منتظم نتيجة لعدة أسباب مثل: ١١ سبتمبر، وحرب العراق، وبعض هجمات المتطرفين على السياح. ويوضح الشكل رقم (١) تدفق عدد السائحين الدوليين إلى مصر حيث تتضح زيادة عدد السياح زيادة مطردة وارتفاع أعدادهم من ٨،١ ملايين في عام ٢٠٠٤ إلى ١٢،٨ مليون في عام ٢٠٠٨. وبلغ متوسط عدد السياح خلال تلك الفترة حوالي ١٠ ملايين سائح، أي ما يقرب من ضعف المتوسط الذي تحقق خلال الفترة السابقة (١٩٩٩-٢٠٠٣).

شكل رقم (١)
عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر (بالمليون)

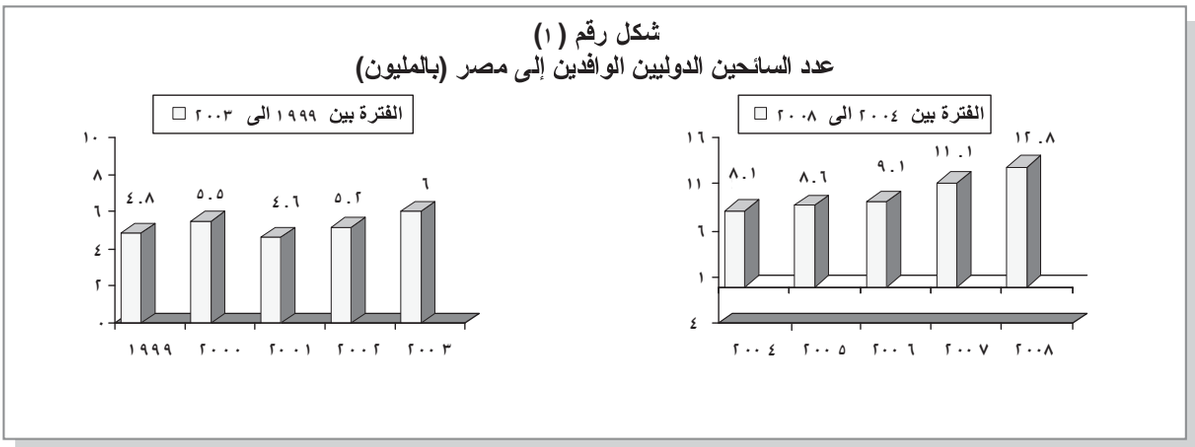

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات السياحة، أعداد مختلفة.

أما تطور عدد السائحين الدوليين الوافدين لمصر وتزايد أهميتهم النسبية على المستوى الإقليمي فيتضح من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

التطور في عدد السائحين الدوليين الوافدين وحصة مصر إقليمياً وعالمياً

الجهة الوافد إليها	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
العالم	٦٤٠	٦٨٧	٦٨٧	٧٠٧	٦٩٥	٧٦٥	٨٠٤	٨٤٧	٩٠٤	٩٢٢
الشرق الأوسط	٢١،٥	٢٤،٢	٢٤،٥	٢٨،٥	٢٩،٥	٣٦،٣	٣٧،٩	٤١،٤	٤٧،٠	٥٥،٦
مصر	٤،٨	٥،٥	٤،٦	٥،٢	٦،٠	٨،١	٨،٦	٩،١	١١،١	١٢،٨
مصر / العالم بالنسبة المئوية	٠،٧٥	٠،٨٠	٠،٦٧	٠،٧٤	٠،٨٦	١،٠٥	١،٠٧	١،٠٧	١،٢٣	١،٣٩
مصر / الشرق الأوسط بالنسبة المئوية	٢٢،٣	٢٢،٧	١٨،٨	١٨،٢	٢٠،٣	٢٢،٣	٢٢،٧	٢٢،٠	٢٣،٦	٢٣،٠

المصدر:

(١) منظمة السياحة العالمية، اتجاهات السوق السياحية عام ٢٠٠٦.

(٢) منظمة السياحة العالمية، مؤشر السياحة العالمية، المجلد. ٧، العدد ١، يناير ٢٠٠٩.

(٣) منظمة السياحة العالمية، مؤشر السياحة العالمية، المجلد. ٦، العدد ٣، أكتوبر ٢٠٠٨.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات السياحة، أعداد مختلفة.

(٥) وزارة السياحة - مصر.

إضافة إلى ما سبق، تُظهر عدد الليالي السياحية خلال نفس الفترة زيادة كبيرة ومطردة من ٣١ مليون ليلة في عام ١٩٩٩ إلى ١٢٩ مليون في عام ٢٠٠٨، محققة معدل نمو سنوي مركب قدره ١٧،٢٪. وخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ ظل معدل نمو الليالي السياحية مرتفعاً (١٢،١٪)، ولكن مازال أقل من المتوسط للفترة بأكملها.

١.١.٢ المناطق المصدرة للسياح

من الممكن تصنيف الطلب على السياحة المصرية في عام ٢٠٠٨ حسب المناطق المصدرة. وتعتبر أوروبا الغربية هي المنطقة الفرعية الرئيسة المصدرة بنسبة ٤٦٪ من عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر. وتُعَدّ أوروبا الشرقية المنطقة الفرعية الرئيسة الثانية بنسبة ٢٩٪. ومنطقة أوروبا (غربها وشرقها) تمد مصر بالغالبية العظمى من السياح (٧٥٪) وتتجاوز بكثير حصة منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التي تحتل المرتبة الثانية بعد أوروبا بنسبة (١٦٪).

ويوضح الشكل رقم (٢) الحصة النسبية لكل منطقة كمتوسط للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ كاملة، ويؤكد هذا الشكل نفس نمط التوزيع لعام ٢٠٠٨ تقريباً.

شكل رقم (٢)

عدد السائحين الدوليين لمصر وفقاً للمنطقة المصدرة كمتوسط للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

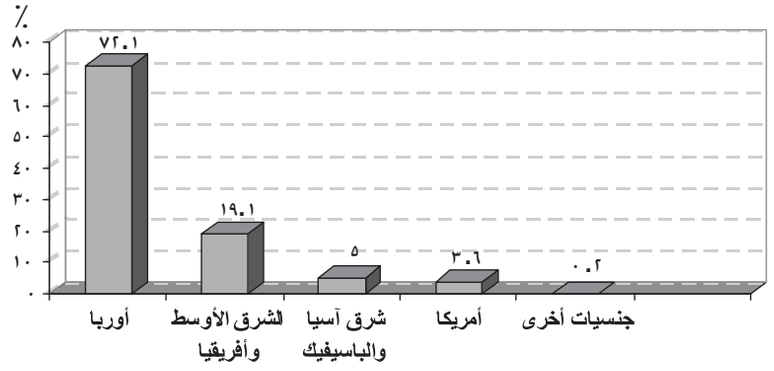

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات السياحة، أعداد مختلفة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٨ عززت أوروبا الشرقية من مكانتها إلى حد كبير كمنطقة فرعية مصدرة للسياح لمصر من خلال زيادة حصتها النسبية من ١٦،٦٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٩،٢٪ في عام ٢٠٠٨. ويُعَدّ هذا

استمراراً للاتجاه السائد في الفترة السابقة، حيث كانت نسبة السياح من أوروبا الشرقية ٦،١٪ فقط في عام ٢٠٠٠. وقد جاءت الزيادة على حساب تراجع الحصة النسبية لأوروبا الغربية، وإلى حد ما لمنطقة الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، تقدم السياح الروس خلال عامين متتاليين (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) إلى المركز الأول في ترتيب الجنسيات السياحية الزائرة لمصر. حيث وصل عددهم إلي ١،٦ مليون زائر في عام ٢٠٠٧، وحلوا محل السياح الألمان والإنجليز والإيطاليين الذين اعتادوا احتلال المرتبة الأولى في السنوات السابقة.

١. ١. ٣ الغرض من الزيارة

قديماً كانت السياحة في مصر تعتمد على التراث الثقافي المصري لجذب السائحين. ولكن منذ التطور السريع الذي شهدته المواقع السياحية في منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، أصبح الترفيه والترويح (أو سياحة الشواطئ والغوص) تدريجياً يمثلان السبب الرئيسي للزيارة، مستأثراً في عام ٢٠٠٧ بنحو ٩٤٪ أي ١٠ ملايين من مجموع ١١ مليون من عدد السائحين الدوليين، كما يتبين ذلك من الشكل رقم (٣). ويمكن من الشكل نفسه ملاحظة أن الحصة النسبية لجميع الأغراض الأخرى للزيارة لا تتجاوز ٠،٦٪. إلى جانب ذلك، من بين الأغراض الأخرى، يمثل زوار اليوم الواحد الهدف الرئيسي (٦٦٪)، في حين يمثل التعليم والصحة والعلاج نسباً تكاد تكون منعدمة.

مقارنة بالنمط العالمي المقابل والموضح في نفس الشكل رقم (٣ب)، يتضح أن النمط المصري لأغراض الزيارة مختلف إلى حد كبير. فعلى المستوى العالمي، يمثل الترفيه والترويح نسبة أقل كثيراً (٥١٪)، في حين تمثل الدوافع التجارية والصحية نسبة أكبر بكثير مما تمثلها في مصر.

شكل رقم (3)
السياحة حسب الغرض من الزيارة في مصر والعالم عام 2007

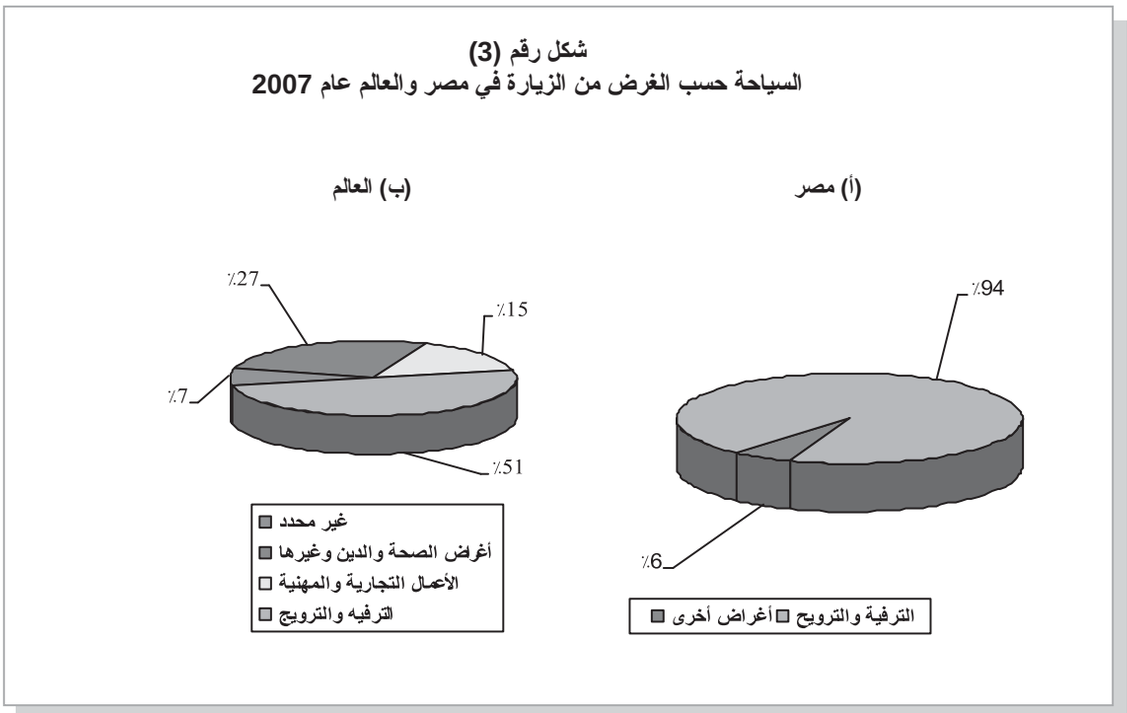

المصدر: وزارة السياحة، السياحة في أرقام، ٢٠٠٧.
منظمة السياحة العالمية، أضواء علي السياحة ٢٠٠٨.

١. ٢ الطاقة الاستيعابية

صاحب تزايد ارتفاع معدل النمو في عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر التوسع السريع في الطاقة الاستيعابية للفنادق خلال معظم سنوات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وصل العدد الإجمالي للفنادق عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٩٠ فندقا مرتفعاً بذلك من ٩١٤ وحدة في عام ١٩٩٩ و من ١٢٠٧ وحدة في عام ٢٠٠٤. وتزايد عدد الغرف الفندقية إلى ٢١١ ألف في عام ٢٠٠٨ من ٩٤ ألف غرفة في عام ١٩٩٩ ومن ١٤٨ ألف في عام ٢٠٠٤. وبذلك نمت القدرة الاستيعابية الإجمالية

بمعدل سنوي مركب قدره ٩،٤٪ في المتوسط، خلال ١٩٩٩-٢٠٠٨، ويتركز النمو أساساً كما هو مبين في الشكل رقم (٤) في الفنادق والقرى السياحية التي زاد عددها بمعدل نمو سنوي قدره ٩،٩٪ في المتوسط.

شكل رقم (٤)

الأرقام القياسية للطاقة الفندقية حسب نوع الإيواء (١٩٩٩- ٢٠٠٨)

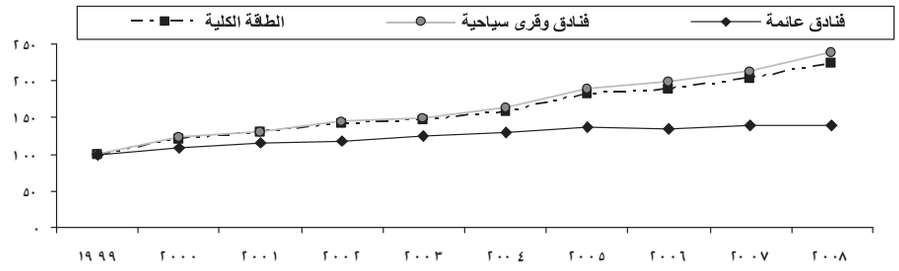

المصدر: وزارة السياحة

ومن نفس الشكل، يمكن ملاحظة بطء وتيرة التوسع في القدرة الاستيعابية للفنادق العائمة. إذ يبلغ معدل النمو السنوي لهذا النوع من الإيواء السياحي ٤،١٪ فقط، وتراجعت حصتها من إجمالي الطاقة الفندقية من ١٣،١٪ في عام ١٩٩٩ إلى ٨،١٪ في عام ٢٠٠٨. وكانت الفنادق العائمة تمثل من قبل نمطاً منتعشاً للإيواء السياحي في مصر. ومع ذلك فإن العقد الحالي شهد تراجعاً ملحوظاً في كل من الطلب والعرض. على جانب الطلب يرجع الانخفاض إلى تدنّي مستويات الخدمة، وعلى جانب العرض، فإن ذلك يرجع إلى الازدحام وعدم كفاية البنية التحتية اللازمة لهذا النوع من الإيواء السياحي[١].

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للطاقة الفندقية (عدد الغرف) حسب فئة الفندق، تستمر فنادق الـ٥ نجوم في الاستحواذ على أكبر حصة من إجمالي الطاقة الفندقية كما يتضح من الشكل(٥). ويتضح أيضاً من نفس الشكل أن حصة فنادق الـ ٥ نجوم و ٤ نجوم قد حققت زيادة ملحوظة على مدى ثلاث سنوات (الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧).

شكل رقم (٥)

طاقة الفنادق والقرى السياحية (عدد الغرف) حسب الفئة (٢٠٠٤) ، (٢٠٠٧).

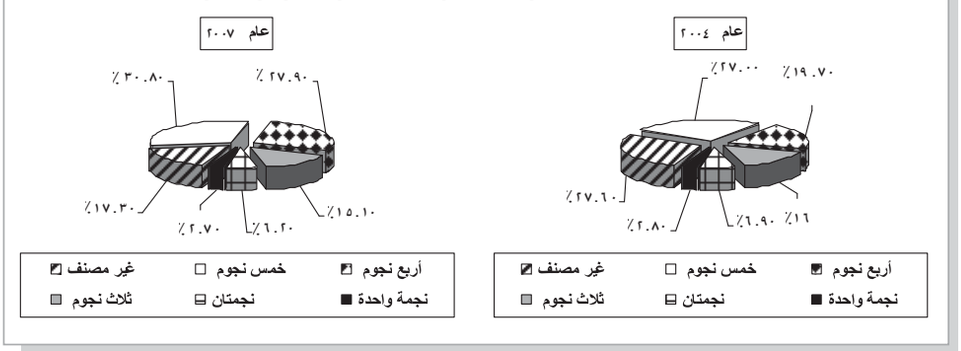

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الفنادق والقرى السياحية ٢٠٠٤.

١ - غرفة التجارة الأمريكية في مصر، التطورات في القطاع السياحي في مصر، الدراسات التجارية، ومركز التحليل، مارس ٢٠٠٨.

١.٢.١ التوزيع الجغرافي

توزيع طاقة الفنادق والقرى السياحية عبر مختلف المحافظات السياحية في مصر مبين في الشكل رقم (٦). يمكن أن نلاحظ بوضوح أن المناطق سريعة التوسع في البحر الأحمر وجنوب سيناء تستأثر بالغالبية العظمى من الطاقة الفندقية. فقد ارتفعت حصة هاتين المحافظتين من ٥٨،٧٪ من إجمالي الطاقة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠،٢٪ في عام ٢٠٠٨. ولقد تحقق هذا التوسع على حساب تراجع الحصة النسبية لجميع المحافظات الأخرى بما في ذلك القاهرة الكبرى. ومن الواضح أيضاً أن حصة محافظتي الأقصر وأسوان -المشهورتين بتراثهما الثقافي الفريد - تراجعت بدرجة كبيرة. ومازال نفس الاتجاه سائداً في الفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٨ مع التوسع الكبير في طاقة القطاع الفندقي في منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء على حساب الحصة النسبية للمحافظات الأخرى.

شكل رقم (٦)
طاقة الفنادق والقرى السياحية القائمة وتحت الإنشاء حسب المحافظات

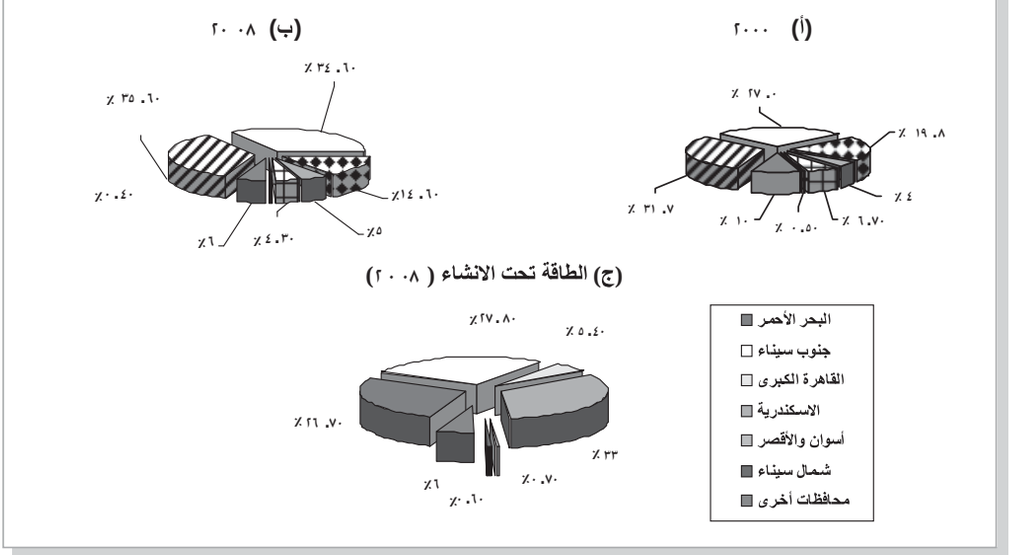

المصدر: وزارة السياحة

من المتوقع أن تستمر محافظتا البحر الأحمر وجنوب سيناء مستقبلاً في التوسع السريع حيث تستحوذ كل منهما على حصة كبيرة من الطاقة قيد الإنشاء (٢٦،٧٪ و ٢٧،٨٪ على التوالي). ومع ذلك فإنه من المفترض أن تحقق الإسكندرية أعلى معدل للنمو في المستقبل حيث تتمتع بحصة نسبية للطاقة قيد الإنشاء تبلغ ٣٣٪. و يتركز التوسع في هذا القطاع أساساً في منطقة الساحل الشمالي.

١.٢.٢ معدل الإشغال

من الملاحظ أن معدل الإشغال الفندقي في مصر يتقلب من سنة لأخرى، وأعلى معدل عام للإشغال منذ ١٩٩٥ تحقق في عام ٢٠٠٠. تلى ذلك انخفاض في المعدل على مدى السنوات الثلاث التالية، ثم تزايد في عام ٢٠٠٤، ولكنه لم يصل حتى الآن إلى المستوى الذي بلغه في عام ٢٠٠٠.

ويتباين معدل الإشغال الفندقي بين المناطق السياحية المختلفة أيضاً بشكل كبير. ولذلك تم احتساب متوسط معدل الإشغال خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لكل منطقة سياحية، والنتيجة مدرجة في الشكل رقم (٧). وقد بلغ متوسط إجمالي معدل الإشغال خلال الفترة المذكورة ٦٣،٥٪. وتحقق محافظات البحر الأحمر والقاهرة وجنوب سيناء والجيزة أعلى معدل للإشغال (أعلى من المتوسط)، في حين أن المعدل لكل من الأقصر والإسكندرية وأسوان أقل من المعدل المتوسط.

شكل رقم (٧)
متوسط معدل الإشغال حسب المحافظة السياحية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)

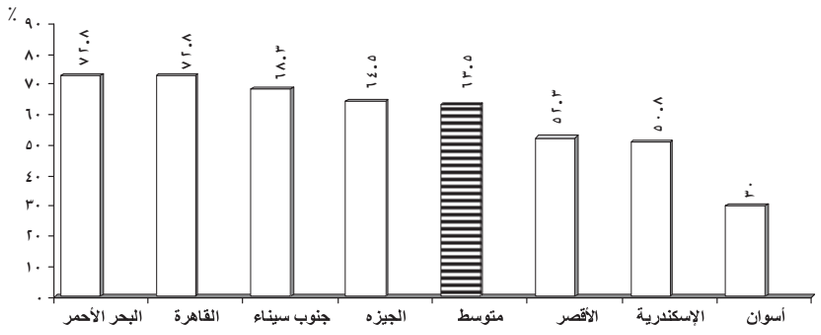

المصدر: وزارة السياحة.

١. ٢. ٣ منشآت سياحية أخرى

على الرغم من أن الفنادق يمكن أن تعتبر من الأنشطة الفرعية المهمة المرتبطة مباشرة بالقدرة الاستيعابية لقطاع السياحة، إلا أن المنشآت السياحية الأخرى مثل المطاعم والكافيتريات والنوادي الليلية هي أيضاً ذات أهمية كبيرة، لاسيما فيما يتعلق بخلق فرص العمل كما سيتضح أدناه، على العكس من النشاط الفندقي إذ يختلف نمط توزيع القدرة الاستيعابية لهذه المنشآت طبقاً للمناطق. ويوضح الشكل رقم (٨)، أن محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية تستأثر بأكبر حصة من هذه المنشآت في عام ٢٠٠٧، وتمثل ٧٣،١ من الإجمالي. وفي المقابل، فإن محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء اللتين تستوعبان أكبر نصيب من الطاقة الفندقية تستحوذان فقط على ١٢،١٪ من إجمالي طاقة المنشآت السياحية الأخرى. وهذا الوضع يرجع إلى أن أقل عدد من المطاعم والكافيتريات عادة ما يوجد خارج قطاع الفنادق في المناطق السياحية النائية مثل البحر الأحمر وجنوب سيناء، مقارنة بالعاصمة (القاهرة) وغيرها من المحافظات الحضرية.

١. ٢. ٤ وكالات السفر

إلى جانب التوسع في طاقة الفنادق وغيرها من المنشآت الموضحة أعلاه، شهد جانب العرض في صناعة السياحة المصرية نمواً ملحوظاً في عدد وكالات السفر خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. ويقدّر معدل النمو السنوي في هذه الفترة بنحو ٨،٢٪.

شكل رقم (٨)
طاقة الفنادق والمنشآت الأخرى موزعة وفقاً للمحافظات السياحية*

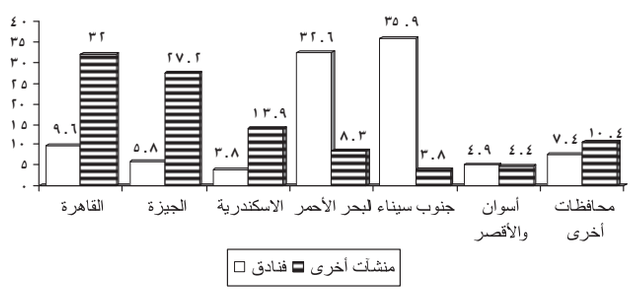

المصدر: وزارة السياحة، السياحة في أرقام، ٢٠٠٧.
* تشمل المطاعم والكافيتريات والنوادي الليلية.

١. ٣ العمالة السياحية

يعتبر قطاع السياحة بشكل عام قطاعاً كثيف العمالة. ومع ذلك فإن التقدير الدقيق لفرص العمل التي تولدها السياحة عادة ما يكون مهمة صعبة، سواء في مصر أو غيرها من الدول النامية. بيد أن هذه المهمة تصبح أكثر تعقيداً في مصر نتيجة لاختلاف الممارسات المتبعة في جمع البيانات الوطنية والمنشآت المختلفة المسؤولة رسمياً عن القيام بهذه المهمة[٢].

إن مصطلح عمالة السياحة في حد ذاته يصعب تحديد معالمه، فالسياحة تخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، رسمية وغير رسمية، دائمة و مؤقتة أو موسمية. حتى العمالة المباشرة الناجمة عن السياحة لا تقتصر على واحدة أو اثنتين من الأنشطة المعينة، بل تمتد إلى عدة أنشطة مثل الفنادق والمطاعم والسفر الجوي، والترفيه، والنقل، ووكالات السفر والمحلات التجارية. وعلى صعيد آخر، تشكل فرص العمل التي تخلقها معظم الأنشطة السياحية نتاجاً مختلطاً من الطلب السياحي الدولي، والطلب المحلي إضافة إلى طلب المواطنين المصريين والأجانب المقيمين في مصر الذين لا ينطبق عليهم التعريف المحلي أو الدولي للسائح. لا عجب إذن أن تميل تقديرات التوظيف السياحي إلى أن يكون مبالغاً فيها، إما بالزيادة أو النقصان.

لذلك يجب أن يعامل أي تحليل للعمالة السياحية بحذر نظراً للتكوين المجزأ للقطاع، والاختلافات في التغطية، والصعوبات المرتبطة بقياس جميع أنواع التوظيف السياحي، والنتاج المختلط للعمالة السياحية وغير السياحية.

١. ٣. ١ التطور في العمالة السياحية

رغم ما ينطوي عليه التقييم السابق لبيانات التوظيف السياحي من صعوبات، إلا أنه تتوفر بيانات متسقة عبر الزمن لهذه العمالة، لكنها تقتصر فقط إما على قطاع الفنادق بمفرده، أو على الفنادق والمطاعم معاً. إذن يعتمد المصدران الرئيسان للعمالة في قطاع السياحة على بيانات تُجمع بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهما:

- بيانات سنوية تغطي العمالة في قطاع الفنادق والقرى السياحية، وتستند إلى التغطية الشاملة لجميع الفئات الفندقية في مصر، مما يضفي على هذه البيانات مصداقية يعتد بها.
- بيانات ربع سنوية (وسنوية مجمعة) حول العمالة في الاقتصاد المصري من واقع مسح بالعينة للقوى العاملة. ويتم تمثيل السياحة في هذا المسح بنشاط المطاعم والفنادق كما هو معتاد في الحسابات القومية.

وبينما قد يقلل من مصداقية بيانات المصدر الأخير ما يمكن أن يشوب أسلوب العينة من تحفظات، إلا أنها تتميز عن سابقتها بتوفير بيانات العمالة في كل من الفنادق والمطاعم، كذلك بإمكانية المقارنة بين السياحة وأنشطة الاقتصاد المصري الأخرى من حيث فرص العمل المتولدة. وتطور التوظيف السياحي بناء على هذا المصدر خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ مبيّن في الجدول رقم (٢).

المعلومات الواردة من المصدرين المشار إليهما أعلاه مدرجة في الجدولين (٤) و (٥)

جدول رقم (٢)

عدد ونسبة المشتغلين في الفنادق والمطاعم ٢٠٠٤- ٢٠٠٨

البند	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الفنادق والمطاعم (١)	٣٣٤٤	٣٦٦٤	٤١١٤	٣٧٠٨	٤٦٢٣
إجمالي العمالة (٢)	١٨٧١٧٥	١٩٣٤١٧	٢٠٤٤٣٦	٢١٧٢٣٩	٢٢٥٠٧٣
(١) / (٢) ٪	١,٨	١,٩	٢,٠	١,٧	٢,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج مسح العمالة بالعينة، نشرات مختلفة.

٢- محمد صقر، خطط عمل لتعزيز العمالة وتحسين ظروف العمل في قطاع السياحة المصري، منظمة العمل الدولية، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٥.

ويمكن أن يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن التوسع في الطلب السياحي والطاقة الفندقية المشار إليه أعلاه أسفر عن نمو ملحوظ في عمالة الفنادق والمطاعم. ويظهر الجدول تزايداً في نسبة المشتغلين بالمطاعم والفنادق إلى جملة المشتغلين في الاقتصاد من ١،٨٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٢،١٪ عام ٢٠٠٨. ومع ذلك يبدو أن بيانات عام ٢٠٠٧ تُعَدُّ استثناء، حيث تتقلص حصة العمالة في الفنادق والمطاعم إلى ١،٧٪، وهي نسبة أقل من تلك التي سُجلت لعام ٢٠٠٤.

ويتضح التوسع في التوظيف السياحي أيضاً من وجود زيادة كبيرة في عدد المرشدين السياحيين العاملين في قطاع السياحة لاسيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حيث بلغ معدل النمو ٤١،١٪. وتعتبر مهنة المرشد السياحي واحدة من المهن القليلة المرتبطة بالنشاط السياحي بكل ما في الكلمة من معنى. ومع ذلك فإن عدد الوظائف التي تخلقها هذه المهنة (١٤٠٤٨ في عام ٢٠٠٧) محدودة ولا تتجاوز نسبتها في العام المذكور ٣،٨ ٪ من إجمالي العمالة في قطاع الفنادق والمطاعم.

وعلى الرغم من التوسع المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بفرص العمل في الفنادق، يراعي تحفظان هما:

- عند المقارنة بإسهام الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة (٣١،٦٪) والصناعة التحويلية (١١،٤٪) والتشييد (١٠،١٪)، أو الخدمات مثل التعليم (٩،١٪)، مازال نشاط الفنادق والمطاعم يمثل إسهاماً مباشراً محدوداً (٢،١٪) حتى عام ٢٠٠٨.

- بالمقارنة بالتوسع في كل من الطلب السياحي والطاقة الفندقية، يبدو أن النمو في العمالة الفندقية أكثر تواضعاً (الجدول رقم ٣). ويعني هذا أن زيادة الطلب من جانب السائحين الدوليين لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة مماثلة في فرص العمل في قطاع السياحة. أما نقص التشغيل (Underemployment) الذي يمكن اعتباره سمة مميزة لسوق العمل في مصر وأيضاً للعمالة السياحية، يُعَدُّ تفسيراً لهذه الحالة. أما التفسير الآخر فقد يرجع إلى تغيرات في الإنتاجية بسبب التغيير في أسلوب أداء الخدمة السياحية مثل ميكنة المطابخ أو التحول في تقديم الوجبات بالفنادق إلى أسلوب الخدمة الذاتية (Self Catering).

جدول رقم (٣)

معدل النمو في عدد السائحين الوافدين والطاقة الفندقية والعمالة في قطاع السياحة

السنوات	عدد السائحين (بالألف)	الطاقة الفندقية	العمالة في الفنادق والمطاعم* (بالألف)
١٩٩٩	٤٧٩٦	٩٣٨٢٢	٢١٠
٢٠٠٠	٥٥٠٦	١١٣٦١١	٢١٧
٢٠٠١	٤٦٤٦	١٢٠٧٢٠	٢١٧
٢٠٠٢	٥١٩٢	١٣٢١٠٩	٢٣٩
٢٠٠٣	٦٠٤٥	١٣٦٥١٠	٢٦٠
٢٠٠٤	٨١٠٤	١٤٨٠٣٩	٢٨٥
٢٠٠٥	٨٦٠٨	١٧٠٧٧٦	٣١٥
٢٠٠٦	٩٠٨٣	١٧٧٦١٣	٣٤٥
٢٠٠٧	١١٠٩١	١٩٠١٩١	٣٨٠
٢٠٠٨	١٢٨٣٥	٢١٠٨٠٠	(٠٠)
معدل النمو	%١١،٩	%٩،٤	%٨،١

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

* بيانات العمالة تعبر عن الأعوام المالية (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨)

(٠٠) بيانات غير متاحة بعد

١. ٣. ٢ خصائص العمالة

أهم الخصائص هي تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي للمشتغلين والحالة التعليمية، والمهارات، والتوزيع الإقليمي والجنسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة ملمحاً آخر ذا أهمية خاصة للعمالة السياحية يتعلق بالأمن الوظيفي. ولكن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب ليست متوفرة. ومع ذلك فإن نتائج مسح الفنادق بالعينة التي سترد في القسم الأخير من الدراسة قد تلقي بعض الضوء على هذا الجانب.

- **العمالة النسائية:**

ويبدو من كل من الجدولين (٤) و (٥) أن السياحة المصرية لا تخلق عدداً كبيراً من فرص العمل للمرأة المصرية. والأكثر خطورة أن تكشف الإحصاءات في كلا الجدولين عن أن نصيب العمالة النسائية في النشاط الفندقي قد تراجع بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨. وجدير بالذكر أيضاً أن عدد النساء العاملات في بعض أهم المحافظات السياحية مثل أسوان والبحر الأحمر وجنوب سيناء قليل جداً وفقاً لنتائج مسح العمالة بالعينة.

ومن الضروري هنا التنويه بأن البيانات الرسمية قد تفشل في تسجيل العمالة غير الرسمية في قطاع السياحة في مصر، وما ينطوي عليه ذلك من التقليل غير المستحق لإسهام المرأة في القطاع. فقد يكون نشاط المرأة مثلاً غير مقدّر تقديراً كاملاً في الفنادق الصغيرة المملوكة للعائلات والتي يرتادها عادة السائحون المحليون.

جدول رقم (٤)
إجمالي العمالة والعمالة النسائية في الفنادق والقرى السياحية

البند	٢٠٠٢/٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إجمالي العمالة	٨٤٩٨١	٩١٥٨١	٩٥٥٠٤	١١٩٩٩٦	١١٧٠٨٦
العمالة النسائية	٦٦٢٣	٦٦٨٣	٧١١٠	٧٦٥٩	٦٩٨٦
العمالة النسائية بالنسبة المئوية	٧,٨	٧,٣	٧,٤	٦,٤	٦,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الفنادق والقرى السياحية.

جدول رقم (٥)
إجمالي العمالة والعمالة النسائية في الفنادق والمطاعم (بالمائة).

البند	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إجمالي العمالة	٢٩١٣	٣٣٤٥	٣٦٦٤	٤١١٤	٣٧٠٨	٤٦٢٣
العمالة النسائية	١٤٨	١٤٢	٩٠	١٦٩	١٢٣	١١٠
العمالة النسائية بالنسبة المئوية	٥,١	٤,٢	٢,٥	٤,١	٣,٣	٢,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح العمالة بالعينة، أعداد مختلفة.

مع ذلك، مازالت هذه الإحصاءات ذات دلالة واضحة على محدودية مشاركة النساء المصريات في الأنشطة السياحية، وهي على الأقل - في القطاع الرسمي - حقيقة يعززها كون مصر دولة ذات تقاليد اجتماعية قوية فيما يتعلق بأدوار المرأة. فعادة ما يُفضل أن يقوم الرجال بتنفيذ كثير من المهام التي تنطوي على اتصال مباشر بالسياح. وينطبق الشيء نفسه على الوظائف التي تتطلب نوبات عمل ليلية في الفنادق أو العمل في الفنادق النائية خارج المحافظة التي تقيم فيها المرأة. وانخفاض معدل مشاركة المرأة في مجال الفنادق والمطاعم بالتحديد يتأكد أكثر إذا علمنا أن نسبة مساهمة المرأة في إجمالي العمالة في مصر تصل إلى ٢٠٪ في عام ٢٠٠٨، وفقاً لنفس مصدر البيانات.

استناداً إلى هذه المعلومات، يمكن استنتاج أن المرأة تشارك بشكل هامشي فقط في مجال التوظيف السياحي، ومن المحتمل أن تعمل بشكل أساسي في الوظائف المنخفضة المستوى والأجر، وربما الوظائف التي هي أقرب إلى أدوارها المنزلية مثل التنظيف، وترتيب الأسِرّة والمساعدة في أعمال الطهي. هذا وسيتم إلقاء مزيد من الضوء حول عمالة المرأة في قطاع السياحة الرسمي من واقع نتائج مسح الفنادق بالعينة التي يشملها القسم الثالث من الدراسة.

• العمالة حسب المحافظة السياحية:

يضم الجدول رقم (٦) بيانات بخصوص توزيع العمالة في الفنادق والقرى السياحية حسب المحافظة لعام ٢٠٠٧، جنباً إلى جنب مع التوزيع النسبي للطاقة الفندقية. وتتطابق الحصة النسبية لكل محافظة من إجمالي عدد العاملين مع حصتها في الطاقة الفندقية تقريباً. وكما تتمتع محافظتا البحر الأحمر وجنوب سيناء بأعلى نسبة من الطاقة الفندقية، فإنهما تشتملان أيضاً على أعلى نسبة توظيف، وتستوعبان ٦٤,٣٪ من إجمالي العمالة الفندقية في عام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٦)

توزيع المشتغلين في الفنادق والقرى السياحية وتوزيع الطاقة الفندقية حسب المحافظة عام ٢٠٠٧

المحافظة	عدد المشتغلين	٪	عدد الغرف	٪
القاهرة والجيزة	٢٤٨٧٧	٢١,٢	٢٣٦٥٨	١٧,٧
الإسكندرية	٢٩٧٢	٢,٥	٤٦٧٠	٣,٥
البحر الأحمر	٣٧١٠٧	٣١,٧	٤٠٨٤٩	٣٠,٦
جنوب سيناء	٣٨٢٢٠	٣٢,٦	٤٠٩٣٧	٣٠,٦
شمال سيناء	٣٩٠	٠,٣	٧٩٤	٠,٦
أسوان	٢٢٦٦	١,٩	٣٤٩٠	٢,٦
الأقصر	٣٨٣٣	٣,٣	٤٣٦١	٣,٣
مطروح	١٨٦١	١,٦	٣٧٥٩	٢,٨
الوادي الجديد	١٧٦	٠,٢	٤٩٨	٠,٤
أخرى	٥٣٨٤	٤,٦	١٠٦٠٨	٧,٩
المجموع	١١٧٠٨٦	١٠٠,٠	١٣٣٦٢٤	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الفنادق والقرى السياحية، ٢٠٠٧.

يختلف الوضع كثيراً عند النظر إلى العمالة في الفنادق والمطاعم كما هو مذكور في الملاحظتين التاليتين:

- توفر الفنادق والمطاعم معاً عدداً مضاعفاً من الوظائف (٣,٢ أضعاف) مقارنة بتلك التي يوفرها قطاع الفنادق بمفرده. على سبيل المثال يقدر عدد المشتغلين الذين يعملون في الفنادق والقرى السياحية في عام ٢٠٠٧ بـ ١١٧٠٨٦ مقارنة بـ ٣٧٠٨٠٠ يعملون في الفنادق والمطاعم. ويعني هذا أن نشاط المطاعم ذو كثافة أعلى في استخدام العمالة من الفنادق.

- هناك تضاد واضح بين التوزيع الجغرافي للعمالة في قطاع الفنادق والمطاعم معاً، والتوزيع المقابل لقطاع الفنادق فقط. ففي الحالة الأولى تفقد المحافظات السياحية الرئيسية – باستثناء القاهرة الكبرى – مكانتها المتميزة في توفير فرص العمل. ويرجع ذلك إلى ما لوحظ من أن توزيع المطاعم والمنشآت غير الفندقية يكون جغرافياً أشد تركيزاً في القاهرة الكبرى والمحافظات الحضرية.

مستوى المهارة:

يمكن استخدام ثلاثة مؤشرات لاستعراض مستوى مهارة قوة العمل الفندقية. الأول: مستوى التعليم، والثاني: الهيكل الوظيفي، والثالث: معرفة المشتغلين باللغات الأجنبية.

يوضح الجدول رقم (٧) التوزيع النسبي لكل من العمالة الفندقية وإجمالي العمالة المصرية حسب المستوى التعليمي. فمن الواضح تماماً أن العمالة الفندقية تتمتع بمستوى أعلى بكثير من التعليم مقارنة بالعمالة في الاقتصاد ككل. فنسبة المشتغلين الأميين في قطاع الفنادق لا تتجاوز (١,٦٪) مقارنة بنسبة إجمالي العمالة المصرية (٢٨,٦٪). ومن ناحية أخرى يوظف القطاع الفندقي نسبة أعلى بكثير من المشتغلين المتعلمين تعليماً عالياً.

جدول رقم (٧)
التوزيع النسبي للمشتغلين في الفنادق مقارنة بإجمالي المشتغلين في الاقتصاد المصري وفقاً لمستوى التعليم (٢٠٠٦)

البند	أمّي	يقرأ ويكتب	دون المتوسط	متوسط ودون الجامعي	جامعي وأعلى	المجموع
إجمالي المشتغلين (٪)	٢٨،٦	١٤،٢	٨،١	٣٣،٩	١٥،٢	١٠٠،٠
المشتغلون بالفنادق(٪)	١،٦	٦،٨	١٣،٨	٤٩،٨	٢٨،٠	١٠٠،٠

المصدر: حسبت النسب من:
(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٧.
(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الفنادق والقرى السياحية، يناير ٢٠٠٨.

غير أن النسبة العالية من المشتغلين المتعلمين في قطاع الفنادق لا يبدو أنها تتوافق مع الهيكل الوظيفي الوارد في الجدول رقم (٨)، والذي تهيمن عليه بصورة رئيسة المهن الخدمية التي تتطلب مهارات منخفضة أو لا تتطلب مهارات على الإطلاق. ويُفسر هذا التناقض في بعض الكتابات استناداً إلى سلوك الباحثين عن عمل الذين يحاولون تفادي الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل بقبول وظائف في الفنادق لا تتطلب سوى مستويات أدنى من التأهيل.[٣]

جدول رقم (٨)
الهيكل الوظيفي للمشتغلين بالفنادق (٢٠٠٦)

المهنة	أصحاب العمل	المديرون والموظفون الإداريون	المراقبون والمشرفون	عمال الخدمات	عمال الخدمات التقنية	عمال آخرون	المجموع
٪	٠،١	١٨،٥	١٢،٦	٤٤،٢	١٥،٠	٩،٦	١٠٠،٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الفنادق والقرى السياحية، ٢٠٠٦.

ويتضح المؤشر الثالث من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث إن ما يقرب من ربع موظفي الفنادق قادرون على التحدث والتعامل بلغة أجنبية (معظمهم يتحدث الإنجليزية). وطالما أن المهارات اللغوية لها أهميتها في سوق العمل المصري يمكن القول أن المستوى المهاري للمشتغلين في الفنادق أعلى مقارنة بمتوسط مهارات المشتغلين في الاقتصاد المصري.

إذا كان الأمر كذلك فلا شك أن السؤال الذي يفرض نفسه الآن هو: إلى أي مدى تتناسب مستويات الأجور للمشتغلين في قطاع الفنادق مع مهاراتهم الأعلى من المتوسط؟

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٩) يمكن ملاحظة أن متوسط الأجور النقدية الأسبوعية في القطاع الخاص - الذي يعمل به الغالبية العظمى من المشتغلين في النشاط الفندقي والمطاعم (٩٧،٧٪) - يكون أقل بكثير من متوسط الأجور للاقتصاد ككل. كما أن متوسط الأجور النقدية الأسبوعية لكل من القطاعين الخاص والعام وقدره (٢١٦ جنيهاً مصرياً) يقل بكثير عن المتوسط المماثل للاقتصاد وقدره (٢٥٢ جنيهاً مصرياً). علاوة على ذلك فإن متوسط عدد ساعات العمل في الفنادق والمطاعم يُعَدّ أعلى قليلاً من متوسط الاقتصاد الكلي.

لكن هذه النتيجة تتعارض مع دراسة أخرى تركز على بيانات التعداد الاقتصادي (٢٠٠٠/٢٠٠١) وتشمل الفنادق وغيرها من قطاعات الاقتصاد. وخلصت الدراسة إلى أن «صناعة السياحة (في مصر) ليست نشاطاً منخفض الأجر كما هو شائع». وهذا التناقض يعني أن مزيداً من التحليل للأجور في قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى مطلوب من أجل تحقيق نتيجة أكثر مصداقية.

٣ - المرجع نفسه.

كما تجدر الإشارة إلى إمكانية اختلاف الأجور داخل النشاط الفندقي نفسه اختلافاً كبيراً بين مختلف فئات الفنادق. لذلك فإن تغطية الفئات الفندقية بواسطة البيانات يعتبر عاملاً حاسماً في تحديد مستوى متوسط الأجور في النشاط الفندقي. ويسود أعلى مستوى لمتوسط الأجر في فنادق ٥ نجوم، وتليها فنادق ٤ نجوم. وينخفض متوسط الأجور تدريجياً مع انخفاض فئة الفندق.

جدول رقم (٩)
متوسط الأجور الأسبوعية وساعات العمل في قطاع الفنادق والمطاعم والاقتصاد ككل (٢٠٠٧)

القطاع	متوسط الأجور (بالجنيه المصري)		النسبة المئوية للعمالة بالقطاع		متوسط ساعات العمل	
	الفنادق والمطاعم	الاقتصاد المصري	الفنادق والمطاعم	الاقتصاد المصري	الفنادق والمطاعم	الاقتصاد المصري
عام	٣١٨	٣٠٨	٢,١	٤٠,٢	٦٠	٥٣
خاص	١٧٥	٢١٤	٩٧,٩	٥٩,٨	٥٨	٥٧
المجموع	٢١٦	٢٥٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٨	٥٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الأجور وساعات العمل، ٢٠٠٧.

• العمالة الأجنبية:

مصر ملتزمة بموجب اتفاقية الجات بتحرير قطاع السياحة، وإزالة الكثير من العقبات التي تعترض وصول الأجانب إلى السوق السياحية[٤]. ومن ناحية أخرى تميل كثير من الفنادق في مصر ولاسيما فنادق ٥ و٤ نجوم إلى الارتباط بعقود مبرمة مع الشركات العالمية لإدارة الفنادق، ومنحهم مسؤوليات كاملة عن تشغيل الفندق. وعادة ما تضمن مثل هذه العقود حرية تنقل الأفراد عبر الحدود وتفتح الطريق أمام توظيف الأجانب في الفنادق. في ظل هذه الظروف، منح قانون العمل رقم ٢٠٠٣/١٢ المزيد من المرونة والحرية لكل وزارة في استخدام اليد العاملة الأجنبية وفقاً لمتطلبات الكيانات التابعة لها، من خلال منح الوزير المسؤول الحق في تحديد نسبة العمالة الأجنبية [٥]. وفي بلد مثل مصر يعاني من مشكلة بطالة ملحّة، من المرجح أن تثير هذه القضية الكثير من التعقيدات.

والمعلومات الوحيدة المتوفرة حول العمالة الأجنبية في قطاع الفنادق هي تلك المستمدة من إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشأن الفنادق والقرى السياحية. ومنها يتضح أن النسبة المئوية للعاملين الأجانب منخفضة للغاية، ولا تتجاوز ٠,٤٪ من إجمالي المشتغلين في الفنادق خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧). ووفقاً لنفس مصدر البيانات، فإن غالبية اليد العاملة الأجنبية يعملون في فنادق ٥ نجوم، نظراً لأن هذه الفئة من الفنادق تستوعب ٧٠,٤٪ من مجموع العاملين الأجانب في مجال السياحة في عام ٢٠٠٧، في حين أن فنادق ٥ نجوم و ٤ نجوم يستوعبان معا ٨٩٪ من العمالة الأجنبية.

ومع ذلك، ليس المهم فقط عدد الأجانب العاملين في صناعة السياحة، ولكن أيضاً نوع الوظائف التي يشغلونها. ولا توجد معلومات حديثة تتعلق بنوع الوظائف المسندة للأجانب. ومع ذلك، كشف مسح بالعينة لفرص العمل في الفنادق أجرته وزارة السياحة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - في عام ١٩٩٣ - أن اليد العاملة الأجنبية في صناعة السياحة تحتل أعلى المناصب الإدارية والوظائف ذات الخبرة التقنية العالية مثل: المدير العام، مدير قسم الأغذية والمشروبات، مدير المبيعات ورئيس الطهاة، ومشرف المنتجعات الصحية. ومن المعتقد أيضاً أن هذا الاتجاه ما زال سائدا حتى الآن[٦].

٤ - عادلة رجب، تقييم التجارة في قطاع السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر في مصر بالنسبة لاتفاقية الجاتس، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٧ (دراسة غير منشورة).

٥ - وزارة التجارة الخارجية والصناعة، قانون العمل رقم : ٢٠٠٣/١٢، الطبعة الثامنة، دار النشر الأميرية، ٢٠٠٤.

٦ - محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٢.

بالإضافة إلى النشاط الفندقي، فإن بعض الأجانب يعملون كمرشدين سياحيين، وهى مهنة تتطلب إتقان اللغة الأجنبية. وقد شهدت مصر خلال السنوات القليلة الماضية مناقشات ساخنة في وسائل الإعلام والبرلمان بشأن الاستخدام المتزايد للأجانب في هذه المهنة. وأعلن رئيس نقابة المرشدين السياحيين أن الأجانب يلتحقون بهذه المهنة بمقتضى الحصول على ترخيص الترجمة (وليس رخصة مرشد سياحي). وهذا يعني أنهم ليسوا مسجلين رسميا كمرشدين سياحيين. ومع ذلك فهم الذين يمارسون في الواقع المهام التوجيهية برفقة المرشدين المصريين الذين يطلق عليهم عادة «المرشدون الصامتون». ويرى رئيس نقابة المرشدين السياحيين أن هذا الوضع كارثة مفجعة لأن الأجانب لا يستوعبون التاريخ الحقيقي لمصر. ومن ناحية أخرى يرى مسؤولون في وزارة السياحة أن هذا الوضع ضرورة حتمية بسبب النقص في عدد المرشدين السياحيين المصريين الذين يتمتعون بالكفاءة في بعض اللغات النادرة مثل الكورية والبولندية[٧].

وأيا ما كان التفسير، يبدو أن هناك مشكلة على جانب العرض بشأن التوسع السريع في عدد السياح الناطقين بلغات أخرى غير الإنجليزية والفرنسية، دون زيادة مماثلة في عدد المرشدين السياحيين المصريين الذين يتقنون هذه اللغات. ففي عام ٢٠٠٧ على سبيل المثال تصدر السياح الروس ترتيب الجنسيات الوافدة إلى مصر بنسبة ١٥٪ من إجمالي عدد السائحين الدوليين، في حين لم تتجاوز النسبة المئوية من المرشدين السياحيين الناطقين باللغة الروسية ١٪ في العام نفسه[٨].

٧ ـ صحيفة الأهرام، الأول من سبتمبر ٢٠٠٩.

٨ ـ وزارة السياحة، السياحة في أرقام، ٢٠٠٧.

القسم الثاني

تأثير الأزمة: تحليل المستوى الكُلّي

بتجميع البيانات والمعلومات المتاحة حتى الآن حول تأثير الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية على صناعة السياحة في مصر، يمكن تحليل مثل هذا التأثير من خلال القنوات الثلاث التالية:

نظراً لكون إقبال السياح على مصر طلب مشتق من التدفق السياحي الدولي - على مستوى العالم - فإن السياحة في مصر سوف تتأثر طالما تمارس الأزمة العالمية تأثيراً كبيراً على الحركة السياحية الدولية. لذلك فإن الخطوة الأولى هي التعرف على التغيرات التي حدثت في عدد السائحين الدوليين على الصعيد العالمي خلال فترة الأزمة.

إن صناعة السياحة هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد المصري ككل. ولذلك من المتوقع أن توفر المعلومات الموجزة حول تأثير الأزمة على الاقتصاد معرفة مفيدة بشأن الوضع النسبي للسياحة في هذا السياق.

القناة الثالثة والأكثر أهمية تتعلق بالتأثير المباشر للأزمة على السياحة المصرية. وسوف يوجه التحليل اهتماماً خاصاً لمتغيرات السياحة المتأثرة مباشرة بالأزمة، وهي: عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر، بعض المتغيرات الاقتصادية / السياحية والعمالة في قطاع السياحة.

٢. ١ اتجاهات السياحة العالمية في ظل الأزمة:

كان من المتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي على الصعيد العالمي عام ٢٠٠٩ حسب آخر تقديرات متاحة لصندوق النقد الدولي بنسبة تتراوح بين -٠,٥ إلى -١٪. ويُعَدُّ هذا أخطر ركود حدث على الصعيد العالمي في السنوات الخمسين الماضية. والانكماش الذي ضرب الاقتصادات المتقدمة لاسيما في أوروبا واليابان هو الأكثر خطورة حيث يُقدَر بين -٣,٠ إلى -٣,٥٪. ومع ذلك من المقدّر أن يحدث انكماش أقل في الاقتصادات الناشئة والنامية يتراوح بين -١,٥ و -٢,٥٪[٩].

من المنتظر إذن أن يكون لمثل هذه الصورة القاتمة للاقتصادات المتقدمة انعكاساتها على حركة السياحة العالمية، فوفقاً لمنظمة السياحة العالمية أظهر الطلب على السياحة الدولية تدهوراً ملموساً تحت تأثير الأزمة[١٠]. فاستناداً إلى النتائج التي أتيحت لمنظمة السياحة العالمية يظهر المؤشر العالمي (World Tourism Barometer, June 2009) انخفاضاً في عدد السائحين الدوليين في جميع أنحاء العالم بمعدل ٨٪ خلال الشهور الأربع الأولى من عام ٢٠٠٩، مع توقع استمرار نفس الانخفاض حتى نهاية يونيو ٢٠٠٩[١١]، علاوة على ذلك، وبالرغم من أن منظمة الصحة العالمية (WHO) لم تضع حتى الآن قيوداً على السفر، إلا أن مؤشر السياحة العالمية يكشف عن إمكانية أن يسود عدم التأكد نتيجة لانتشار مرض الأنفلونزا A / H1N1 مما يؤثر على الحركة السياحية الوافدة لبعض الأقاليم في العالم.

ومع ذلك، فإن الصورة تبدو أكثر تفاؤلاً بالنظر إلى المعلومات الأحدث التي تتيحها النشرة الأخيرة لمؤشر منظمة السياحة العالمية، (World Barometer, October 2009). فهناك توقع بأن الانخفاض في عدد السائحين الدوليين ربما يكون قد بلغ حده الأدنى، وذلك في ضوء ما شهده شهري الرواج السياحي (يوليو وأغسطس ٢٠٠٩) من انخفاض بمعدل ٣٪ فقط، بعد انخفاضات بمعدلات عالية في شهري مايو ويونيو (١٠,٣٪، ٧,٣٪ على التوالي). بل وتشير البيانات المتاحة لدى المنظمة إلى استمرار هذا الاتجاه في شهر سبتمبر. إضافة إلى ذلك، يُظهر المؤشر أن ما حدث من استعادة الحركة السياحية العالمية بعضاً من عافيتها تحقق أيضاً في بعض أقاليم العالم في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط. هذا ويظهر الشكل رقم (٩) تغير اتجاه الحركة السياحية العالمية فيما بين النصف الأول والثاني من عام ٢٠٠٨، بالمقارنة بالانخفاض الحاد الذي تحقق خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٩.

٩ - البنك الدولي، مصر والأزمة الاقتصادية العالمية: تقييم أولي للتأثير على صعيد الاقتصاد الكلي، والاستجابة، ١٦ يونيو، ٢٠٠٩.

١٠ - منظمة السياحة العالمية، مؤشر السياحة العالمية، تحديث مؤقت، ابريل ٢٠٠٩.

١١ - منظمة السياحة العالمية، مؤشر السياحة العالمية، المجلد ٧، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٩.

ومع ذلك، لا زالت أحدث توقعات منظمة السياحة العالمية لعام ٢٠٠٩ بأكمله لازالت تؤكد تنبؤاتها السابقة لهذا العام من حيث انخفاض في عدد السائحين الدوليين بمعدل ٥٪ [١٢].

فيما يتعلق بدوافع السياحة الدولية، فقد توصلت منظمة السياحة العالمية من خلال النتائج الأولية إلى أن التكاليف تميل إلى أن تكون المحرك الرئيسي للاتجاهات في جميع مناطق العالم. كما أنه من المرجح أن تدخل رحلات الأعمال عصراً جديداً من التقشف بحيث تكون الرحلات التجارية في عام ٢٠٠٩ أقل وأقصر وبتكلفة منخفضة. أما فيما يخص السياحة الترفيهية، فيبدو أن الإجازات القصيرة الثانوية قد تأثرت بدرجة أكبر من العطلات الرئيسية، كما أن الرحلات لمسافات طويلة قد انخفضت أكثر من رحلات المسافات القصيرة.

شكل رقم (٩)
التغيرات الشهرية في الحركة السياحية العالمية خلال فترة الأزمة.

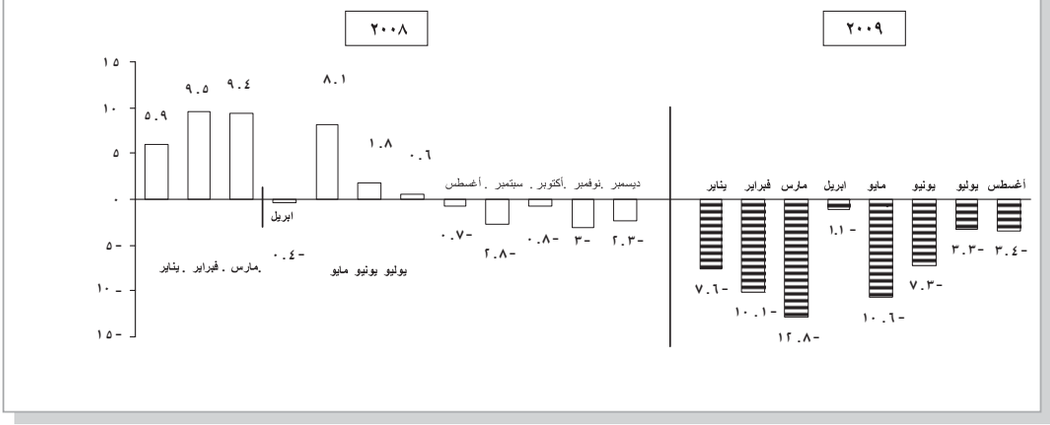

المصدر: منظمة السياحة العالمية، مؤشر السياحة العالمية، مجلد ٧،عدد ٣، أكتوبر ٢٠٠٩.

هذا، ويعزز تباطؤ تدفق السياحة الدولية في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩ المستند على بيانات النقل الجوي التي رصدها الاتحاد الدولي للنقل الجوي إياتا (IATA) بالإضافة إلي منظمات إقليمية مختلفة للنقل الجوي. و يتوقع إياتا خسائر إجمالية ضخمة لعام ٢٠٠٩ تبلغ نحو ٩ بلايين دولار أمريكي. بالإضافة إلي أن بيانات الأداء الفندقي عن فترة الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٩ تدعم أيضاً هذه الاتجاهات. فقد رصد مكتب ديلويت (Deloitte)[١٣] أن إشغال الفنادق عموماً قد تراجع في جميع المناطق ولاسيما في آسيا.

هذا ولا تعد اتجاهات التوظيف استثناء من القاعدة حيث أشار تقرير اتجاهات العمالة العالمية الذي تصدره منظمة العمل الدولية (ILO) إلى أنه من الممكن أن تزداد البطالة في العالم، لتصل إلي ما يتراوح بين ٢١٠ إلي ٢٣٩ مليون في عام ٢٠٠٩. إلا أن الأمر الأكثر إثارة للقلق وفقاً للتقرير هو الزيادة المحتملة في عدد العمالة المستضعفة (Vulnerable)، حيث يُقَدّرُ أن نصف العمالة في العالم (وهي أكثر من عدد العاطلين عن العمل بسبعة أضعاف) من المرجح أن تكون عرضة للانضمام لشريحة العاطلين عن العمل هذا العام.

٢. ٢ الاقتصاد المصري في ظل الأزمة:

علماً بأن المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي التي حققها الاقتصاد المصري خلال السنوات القليلة التي سبقت الأزمة كانت ناتجة أساساً عن الطلب الخارجي والاستثمار الأجنبي، فإنه من المرجح أن تؤثر التوقعات المحبطة للاقتصاد العالمي تأثيراً سلبياً على الاقتصاد المصري.

وفيما يتعلق بالمعدل العام للنمو، فإن الأزمة قد أدّت إلى انخفاض في معدل النمو من أعلى مستوى له في عام

١٢ ـ منظمة السياحة العالمية (٢٠٠٩)، مؤشر السياحة العالمية، المجلد ٧، العدد ٣، أكتوبر ٢٠٠٩.
١٣ ـ «ديلويت» هي العلامة التجارية التي تتعاون تحت رعايتها شركات مستقلة من جميع أنحاء العالم فيما بينها لتقديم مراجعة الحسابات والاستشارات والخدمات الاستشارية المالية، وإدارة المخاطر، والخدمات الضريبية.

٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٧,٢٪) ليصل إلى ٤,٧٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩[١٤]. ومع ذلك فإن معدل النمو لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مازال أعلى بقليل من المعدل المتوقع سابقاً في ظل ظروف الأزمة (٤,٥٪) كما أنه قد يفوق المعدلات المنخفضة التي حققتها الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية.

وقد تكون معدلات النمو ربع السنوية التي تحققت خلال عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ مقارنة بالفترات المثيلة في عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ذات دلالة أكبر حيث يكشف الشكل رقم (١٠) عن نمط للنمو ربما يتجه نحو التعافي من الأزمة. ولقد حدث أكبر معدل انخفاض في وقت مبكر، أي في الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر)، في حين يظهر اتجاه بطيء نحو الانتعاش بعد ذلك وخصوصاً في الربع الأخير من السنة.

شكل رقم (١٠)

معدل النمو ربع السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ و ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩

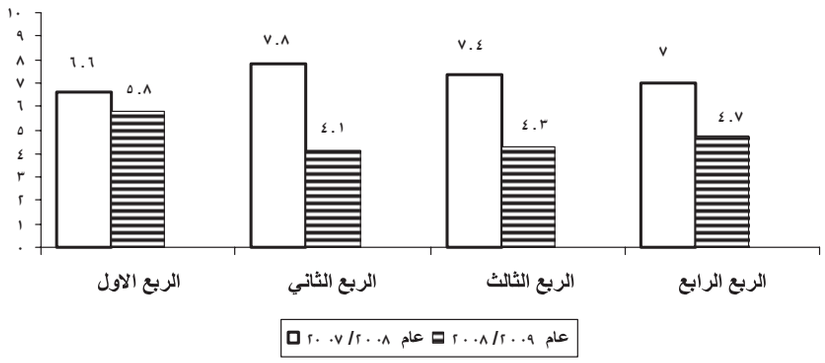

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، مؤشرات الأداء الاقتصادي، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

أما فيما يتعلق بالأنشطة التي تُعَدُّ أكثر تضرراً من الأزمة العالمية، فإن تقرير المتابعة الذي أعدته وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية يشير إلى قطاعي الفنادق والمطاعم وخدمات قناة السويس، بالإضافة إلى اثنين من الأنشطة الأخرى المرتبطة بالأسواق الخارجية وهما: تكرير البترول، والصناعات التحويلية (أساساً من خلال الصادرات). ولقد صدر مؤخراً تقرير للبنك الدولي يؤكد هذا الاستنتاج عن طريق تحديد القطاعات الأكثر معاناة من تراجع الطلب الخارجي وهي: قناة السويس والفنادق والمطاعم[١٥].

يوضح الشكل رقم (١١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعدة قطاعات في الاقتصاد المصري خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩ وهي الفترة التي شهدت أشد تأثير للأزمة على النمو الاقتصادي. وتُعَدُّ الفنادق والمطاعم وقناة السويس هي الأنشطة الوحيدة التي شهدت نمواً سلبياً. وهناك أنشطة أخرى تواصل نموها ولكن البعض منها يواصل بوتيرة أبطأ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ويمكن ملاحظة أن الأنشطة التي تظهر الاتجاهات الإيجابية للنمو - بغض النظر عن الأزمة العالمية - هي في الغالب تلك التي ترتبط بالطلب في السوق المحلي مثل تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الاتصالات.

١٤ - وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، المؤشرات الرئيسة للأداء الاقتصادي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (النسخة العربية).

١٥ - البنك الدولي، المصدر آنف الذكر.

شكل رقم (١١)
معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للسياحة وغيرها من الأنشطة
خلال (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩)

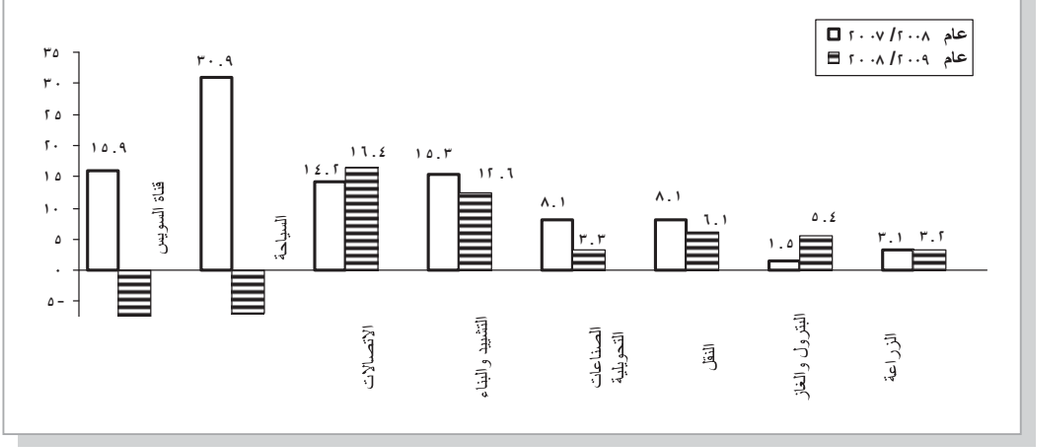

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، تقرير المتابعة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩.

ونتيجة للتدهور في معدل النمو قدّرت وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية أن فرص العمل الجديدة في الاقتصاد المصري قد تقلصت إلى ٦٠٠ ألف في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، كاشفة عن انخفاض بمعدل قدره ١٣٪. ويمكن أيضاً ملاحظة أن الانخفاض في عدد الوظائف يُعَدُّ أكثر حدة في الربع الأخير من هذا العام مقارنة بالربعين الأول والثاني (أما الربع الثالث، فإنه يشهد انخفاضاً أقل)، وهذا يعني أن التأثير السلبي على العمالة قد يظهر – كرد فعل ـ متأخراً. وبحلول نهاية الربع الأخير من ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ ارتفع معدل البطالة إلى ٩،٤٪ مقارنة بـ ٨،٤٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

وبناءاً على تقديرات نفس المصدر فإن فجوة البطالة بين الجنسين قد اتسعت بشكل كبير في ظل الأزمة، كما في الشكل رقم (١٢). ففي حين ارتفع معدل البطالة بين النساء من ١٨،٨٪ في ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ إلى ٢٣،٢٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فإنه من المثير للدهشة ملاحظة أن معدل البطالة بين الذكور قد انخفض بشكل طفيف من ٥،٤٪ إلى ٥،٢٪ خلال نفس الفترة. ووفقاً لهذه التقديرات من المرجح أن تكون المرأة هي الأكثر تحملاً لعبء البطالة وقت الأزمة، أو بمعنى آخر ربما تكون الأكثر عرضة للاستغناء من قبل الأنشطة التجارية.

شكل رقم (١٢)
معدل البطالة في نهاية الربع الأخير من عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ حسب النوع

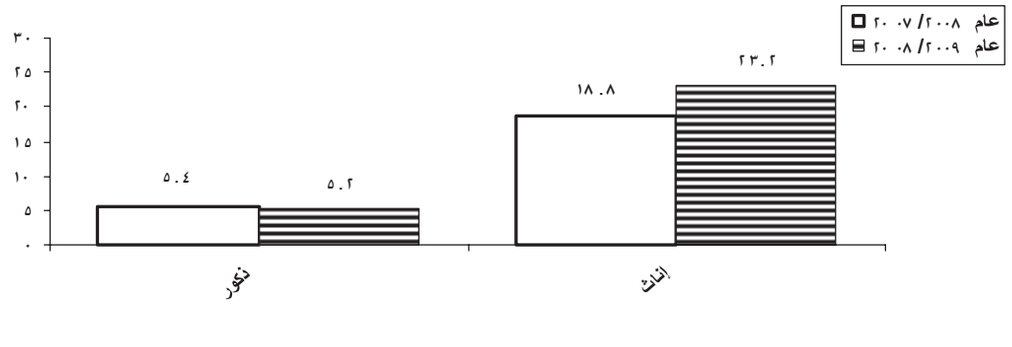

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

وهناك مؤشر مهم آخر لتأثير الأزمة يتعلق بحجم الإيرادات من العملات الأجنبية. ووفقاً لتقديرات وزارة التنمية الاقتصادية، فقد الاقتصاد المصري في ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ كمية ضخمة من النقد الأجنبي بلغت ٢٠ مليار دولار أمريكي. وترجع الغالبية العظمى من هذه الخسارة إلى انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة الاستثمارية. ولقد أسهم هذان البندان على التوالي في حدوث انخفاض يقدر بنحو ٥،١٢ و٧،٨٤ مليارات دولار أمريكي. وهذه ليست نتيجة غير متوقعة للأزمة في ضوء النتائج التي توصل إليها تقرير صدر مؤخراً عن معهد ماكينزي العالمي (McKinsey Global Institute) كشف عن أن تدفقات رأس المال الدولي قد انخفضت بنسبة ٨٢٪ إلى ١،٩ تريليونات دولار من ١٠،٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧[١٦]. ولقد أسهمت السياحة أيضاً في انخفاض عائدات مصر من النقد الأجنبي ولكن بمعدل أقّل كثيراً كما سيتبين لاحقاً.

٢. ٣ تأثير الأزمة العالمية على السياحة المصرية

٢. ٣. ١ التأثير على الطلب على السياحة

تمشياً مع الهبوط المذكور أعلاه في الحركة السياحية العالمية ـ في ظل الأزمة ـ تعرض الطلب على السياحة في مصر لتراجع ملموس خلال العام المالي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. ويتضح من الجدول رقم (١٠)، أن عبء الأزمة قد أصاب بشكل ملحوظ عدد السائحين الدوليين وعدد الليالي السياحية بنسبة (-٩،٥٪) خلال النصف الثاني من السنة. ومع ذلك فقد عادل معدل النمو الإيجابي المحقق في النصف الأول من هذا العام (يوليو / ديسمبر) هذا التأثير السلبي مؤدياً إلى معدلات أكثر اعتدالاً للعام المالي يوليو- يونيو ٢٠٠٩ بأكمله (نمو صفري في عدد السائحين بمعدل٠،٠٠٪، -٣،١٪ على التوالي).

جدول رقم (١٠)
عدد السياح والليالي السياحية (بالمليون) في ظل الأزمة العالمية

السنوات	السنة المالية يونيو - يوليو		يوليو - ديسمبر		يناير - يونيو	
	عدد السائحين	عدد الليالي السياحية	عدد السائحين	عدد الليالي السياحية	عدد السائحين	عدد الليالي السياحية
٢٠٠٧/٠٨	١٢،٣	١٢٧،٤	٦،٠	٦٥،٦	٦،٣	٦١،٨
٢٠٠٨/٠٩	١٢،٣	١٢٣،٤	٦،٦	٦٧،٥	٥،٧	٥٥،٩
معدل التغير (٪)	٠	-٣،١	+١٠،٠	+٢،٩	-٩،٥	-٩،٥

المصدر: (١) وزارة السياحة
(٢) وزارة التنمية الاقتصادية

تتضح المعلومات الأكثر تفصيلاً حول تأثير الأزمة على عدد السائحين الوافدين من معدلات النمو الشهرية المدرجة في الشكل رقم (١٣)، حيث يوضح الشكل المعدل الشهري لنمو عدد السائحين الدوليين في عام ٢٠٠٨ والنصف الأول من عام ٢٠٠٩ كنسبة مئوية من الفترة المماثلة في العام السابق. وقد بدأت الحركة السياحية في التباطؤ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، غير أن التأثير السلبي للأزمة لم يتبلور حتى ديسمبر ٢٠٠٨. واستمر معدل النمو السلبي ولكن بضراوة أكثر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩. وأخيراً شهد شهر يونيو تراجعاً ملحوظاً في معدل الانخفاض حتى بالمقارنة بشهر مايو السابق.

١٦ ـ سوزان لوند وتشارلز روكسبورغ، أسواق رأس المال العالمية تدخل عهداً جديداً، معهد ماكينزي العالمي سبتمبر ٢٠٠٩.

شكل رقم (١٣)
معدلات النمو الشهري لعدد السائحين الوافدين إلى مصر (٢٠٠٨ - يونيو ٢٠٠٩)

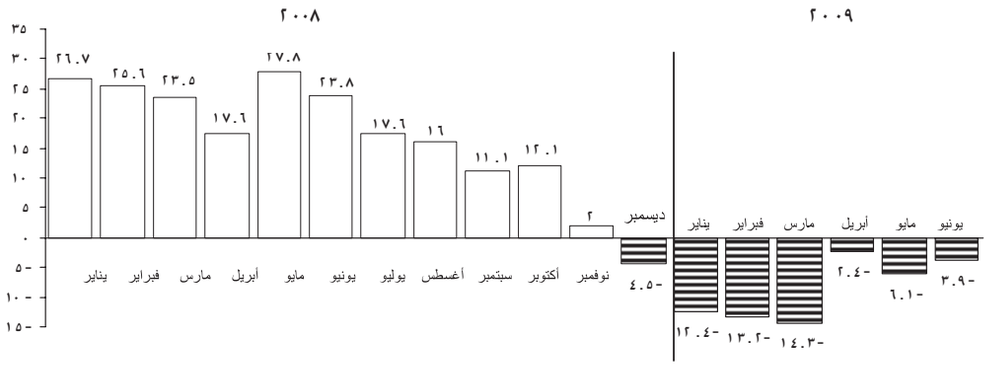

المصدر: وزارة السياحة، بيانات شهرية غير منشورة حتى الآن.

من المهم أيضاً مقارنة تأثير الأزمة على عدد السائحين الدوليين إلى مصر بتأثيرها المماثل على الصعيد العالمي. وتكشف البيانات المقارنة المدرجة في الجدول رقم (١١) عن أن السياحة المصرية قد واجهت الأزمة لفترة أطول استمر خلالها النمو الإيجابي حتى (نوفمبر ٢٠٠٨). غير أن الاتجاه السلبي في معدل النمو كان أكثر حدّة من الحركة العالمية منذ ديسمبر ٢٠٠٨ واستمر خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩. ويتضح من الجدول أن شهر أبريل هو الشهر الذي شهد تراجعاً حاداً في معدل الانخفاض على الصعيدين العالمي والمحلي على حد سواء، لأنه وفقاً لتفسير منظمة السياحة العالمية هو شهر عطلة عيد الفصح، حيث يشهد زيادة غير عادية في عدد السياح الدوليين [١٧]. أما في شهر يونيو ٢٠٠٩، بدأ دليل التعافي الجزئي لكل من مصر والعالم في الظهور. وباختصار فإن وقع الأزمة بالنسبة للسنة المالية (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩) كاملة يتمثل في معدل نمو صفري في حالة مصر، ما يعني أن تباطؤ الحركة السياحية لمصر أقل حدّة بكثير من التباطؤ على المستوى العالمي والذي يُقَدّر بنحو (-٥٪) لعام ٢٠٠٩ بأكمله[١٨].

جدول رقم (١١)
المعدل الشهري لنمو السياحة الدولية خلال فترة الأزمة في مصر والعالم

البند	٢٠٠٨						٢٠٠٩						السنة كاملة
	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	
العالم	٠,٦	٠,٧-	٢,٨-	٠,٨-	٣,٠-	٢,٣-	٧,١-	١٠,١-	١٢,٨-	١,١-	١٠,٦-	٧,٣-	٥,٠٪- (متوقع ٢٠٠٩)
مصر	١٧,٦	١٦,٠	١١,١	١٢,١	٢,٠	٤,٥-	١٢,٤-	١٣,٢-	١٤,٣-	٢,٤-	٦,١-	٣,٩	٠,٠٪ (واقع ٢٠٠٨/٠٩)

المصدر: منظمة السياحة العالمية، مؤشر السياحة العالمية، مجلد ٧،عدد ٣، أكتوبر ٢٠٠٩.
وزارة السياحة، بيانات شهرية غير منشورة حتى الآن.

١٧ - في عام ٢٠٠٨ شهر عيد الفصح وافق شهر مايو.

١٨ - يجب الإشارة إلى أن معدلات النمو في مصر والعالم ليست مطابقة تماماً منذ تم تقدير المعدل العالمي للسنة التقويمية ٢٠٠٩، في حين أن المعدل بالنسبة لمصر يغطي السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وبعض العوامل التي تكمن وراء هذا التراجع في حركة السياحة الدولية إلى مصر خلال فترة الأزمة تتمثل فيما يلي:

- الغالبية العظمى من عدد السائحين الدوليين إلى مصر كما يتضح من القسم (١) أعلاه تأتي من المنطقة الأوروبية حيث أثرت الأزمة بضراوة على اقتصادات هذه المنطقة.
- انخفض عدد السائحين الروس - الذين يمثلون أكثر جنسية من حيث عدد السياح والليالي السياحية - انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ يبلغ وفقاً لتقديرات وزارة التنمية الاقتصادية ١٩٥ ألف سائح و ٣،٢ ملايين ليلة سياحية أي بنسبة ١٠٪ و١٩٪ على التوالي.
- الغالبية العظمى من السياح الذين يزورون مصر يأتون في مجموعات سياحية بدافع الترفيه والترويح عن النفس. ويعتقد أن هؤلاء هم الأكثر تأثراً من جراء الأزمة العالمية. ومن واقع المعلومات المتضمنة في مؤشر منظمة السياحة العالمية، فإن السياحة من أجل الاستمتاع بالشمس والشواطئ تمثل أكثر الشرائح السياحية المصرية تأثراً بالأزمة. مثلاً اتضح أن شرم الشيخ المنطقة الأكثر شهرة في جنوب سيناء التي كانت تتمتع بـمعدلات إشغال فائقة قبل الأزمة عانت من انخفاض في معدل الإشغال يُقَدّرُ بنسبة ١٠٪[١٩]. إلا أنه على الجانب الآخر ووفقاً لتقرير إحدى وكالات السفر المتخصصة في مصر، فإن السياحة «الفاخرة» لم تواجه عراقيل تذكر خلال فترة الأزمة [٢٠].

٢. ٣. ٢ تأثير الأزمة على إيرادات السياحة من النقد الأجنبي:

كما ورد في المقدمة، فإنه كلما زادت أهمية السياحة في الاقتصاد الوطني، كان تأثيرها أكثر شدة نتيجة للأزمة على وجه عام. والسياحة في مصر بالإضافة إلى كونها نشاطاً وثيق الصلة بالسوق العالمية وواحداً من أهم الأنشطة الحساسة تجاه الأزمات عموماً، تعتبر أحد الأنشطة الاقتصادية القليلة سريعة النمو. وتم توضيح بعض مؤشرات هذه الديناميكية في القسم (١) بما في ذلك معدل النمو المرتفع لعدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر، والتوسع السريع في الطاقة الاستيعابية لقطاع السياحة بالإضافة إلى دورها في خلق فرص عمل.

ويمكن أيضاً الكشف عن ديناميكية صناعة السياحة من خلال حجم النقد الأجنبي الذي توفره. وفي الواقع يمكن اعتبار السياحة مصدراً رئيساً لتوفير النقد الأجنبي للاقتصاد المصري. ومن الجدول رقم (١٢) يتبين أن، قبل الارتفاع غير العادي في الأسعار العالمية للبترول، كانت إيرادات السياحة تمثل ٥٤،٤٪ من عائدات التصدير في عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، وعلى الرغم من انخفاض المعدل بعد ذلك، فقد ظلت السياحة تشكل مصدراً رئيساً للنقد الأجنبي (على الأقل بالنظر إلى إجمالي الإيرادات)، حيث وصل مقدار ما توفره في عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ إلى ما يعادل ٤٠٪ من عائدات التصدير و ٧٥٪ من حصيلة صادرات البترول وأكثر من ضعفي إيرادات رسوم قناة السويس.

جدول رقم (١٢)

مساهمة السياحة في إيرادات النقد الأجنبي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩

البند	٠٤/٢٠٠٣	٠٥/٢٠٠٤	٠٦/٢٠٠٥	٠٧/٢٠٠٦	٠٨/٢٠٠٧	٠٩/٢٠٠٨
إيرادات النقد الأجنبي للسياحة	٥٤٧٥،١	٦٤٢٩،٨	٧٢٣٤،٦	٨١٨٣،٠	١٠٨٢٦،٥	١٠٤٨٧،٦
عائدات التصدير	١٠٤٥٢،٥	١٣٨٣٣،٤	١٨٤٥٥،١	٢٢٠١٧،٥	٢٩٣٥٥،٨	٢٥١٦٨،٩
السياحة ٪ عائدات التصدير	٥٤،٤	٤٦،٥	٣٩،٢	٣٧،٢	٣٦،٩	٤١،٧
السياحة ٪ صادرات البترول	١٤٠،٠	١٢١،٣	٧٠،٨	٨١،٠	٧٤،٨	٩٥،٣
السياحة ٪ عائدات رسوم قناة السويس	١٩٢،٢	١٩٤،٤	٢٠٣،٣	١٩٦،٣	٢١٠،٠	٢٢٢،٢

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

١٩ - منظمة السياحة العالمية، يونيو ٢٠٠٩، المصدر آنف الذكر.

٢٠ - كلاريسا فار، السياحة الفاخرة ترتفع إلى مستوى التحدي، الغرفة الأمريكية للتجارة، الأعمال الشهرية، أغسطس ٢٠٠٩.

أظهرت عائدات السياحة في ميزان المدفوعات خلال السنوات القليلة السابقة للأزمة مباشرة (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ـ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨) معدلاً مرتفعاً للنمو (١٨،٦٪). إلا أنه نتيجة لهذه الأزمة تراجعت عائدات السياحة في ميزان المدفوعات وفقاً لتقديرات البنك المركزي المصري من ١٠٨٢٦،٥ مليون دولار امريكي في عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ إلى ١٠٤٨٧،٦ مليون دولار امريكي في ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ أي بمقدار ٣٣٨،٩ مليون دولار امريكي (ـ٣٪). إلى جانب ذلك، يقدّم الجدول رقم (١٣) مزيداً من التفصيل من خلال المعدل ربع السنوي لنمو عائدات النقد الأجنبي من السياحة خلال فترة الأزمة. فقد أظهر الربع الأول من عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ معدل نمو إيجابي مرتفع (١٥،٢٪). ويعود هذا المعدل لفترة مبكرة قبل أن تؤثر الأزمة على السياحة المصرية. أما الربع الثالث (يناير ـ مارس) فيظهر أعلى معدل للتراجع (ـ ١٧،٢٪). وهذا يطابق الفترة التي شهدت انخفاضاً حاداً في عدد السائحين الوافدين إلي مصر كما اتضح من الشكل رقم (١٣) أعلاه.

جدول رقم (١٣)

عائدات السياحة ربع السنوية في ظل الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية (بالمليون دولار)

٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩

السنوات	الربع الأول يوليو ـ سبتمبر	الربع الثاني أكتوبر ـ ديسمبر	الربع الثالث يناير ـ مارس	الربع الأخير أبريل ـ يونيو	إجمالي السنة
٠٨/٢٠٠٧	٢٨٤٨،٤	٢٧٣٢،٠	٢٦٤٣،١	٢٦٠٣،٠	١٠٨٢٦،٥
٠٩/٢٠٠٨	٣٢٨١،٠	٢٤٥٧،٨	٢١٨٧،٥	٢٥٦١،٣	١٠٤٨٧،٦
معدل النمو٪	+١٥،٢	ـ١٠،٠	ـ١٧،٢	ـ١،٦	ـ٣،١

المصدر: البنك المركزي المصري

ويلاحظ أن معدل الانخفاض في الربع الأخير (أبريل ـ يونيو) قد تقلص إلى حد كبير ليصل إلى ـ١،٦٪. وهذه النتيجة قد تكون متأثرة جزئياً بالدعم المالي الذي شرعت فيه الحكومة للتخفيف من تأثير الأزمة[٢١]، وربما تأثرت أيضاً بشمول هذا الربع لشهر أبريل الذي شهد أقل معدل للانخفاض في عدد القادمين للسياحة إلى مصر كما ذكر أعلاه. وبشكل عام فإن متوسط معدل الانخفاض للعام المالي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) بأكمله كان معتدلاً خاصة عند مقارنته بتأثير الأزمة على مصادر النقد الأجنبي الأخرى في مصر على النحو الوارد في الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)

تأثير الأزمة العالمية على السياحة مقارنة بغيرها من مصادر النقد الأجنبي (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)

السنوات	السياحة	الصادرات	الصادرات البترولية	قناة السويس
٠٨/٢٠٠٧	١٠٨٢٦،٥	٢٩٣٥٥،٨	١٤٤٧٢،٦	٥١٥٥،٢
٠٩/٢٠٠٨	١٠٤٨٧،٦	٢٥١٦٨،٩	١١٠٠٤،٥	٤٧٢٠،٦
معدل النمو ٪	ـ٣،١	ـ١٤،٣	ـ٢٤،٠	ـ٨،٤

المصدر: البنك المركزي المصري

٢١ ـ ترى وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية أن الدعم المالي للحكومة المصرية هو المسئول عن نقطة التحول التصاعدي لمعدل النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.

٢. ٣. ٣ إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

هناك مؤشر آخر يتعلق بإسهام السياحة في الاقتصاد والتأثير المحتمل للأزمة العالمية، يتصل بحصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. ويتضح من الجدول رقم (١٥) أن حصة السياحة تظهر ارتفاعاً مطرداً (باستثناء ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦) حيث يلاحظ انخفاض طفيف. كما يتضح أن متوسط إسهام السياحة في الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ التي تسبق الأزمة مباشرة تفوق سابقتها (٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠٠٣/٢٠٠٤). ومع ذلك عند المقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تسهم بشكل كبير نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي مثل الزراعة (١٣،٢٪) والصناعة التحويلية (١٦،٣٪) والتجارة (١٠،٩٪)، نجد أن إسهامات السياحة تبدو متواضعة إلي حد ما (٣،٨٪ في ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨).

ويمكن استنباط انعكاسات الأزمة على الدخل من السياحة أيضاً من نفس الجدول السابق. ففي الفترة ما بين ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ يشير الجدول رقم (١٥) إلى زيادة إيجابية ولكنها محدودة في الناتج المحلي الإجمالي المقدر للسياحة. ومع ذلك، عندما يتم التقدير في صورة معدل للنمو يلاحظ انخفاض كبير من ٣٢ ٪ في ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ إلى ٦ ٪ فقط في ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٥)
تطور حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون جنيه مصري).

البند	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
الناتج المحلي الإجمالي للسياحة(*)	٥٣٥٧،٠	٦٤٥٧،٠	٧٧٠٤،١	١٢٦٦١،٦	١٦٧١٢،٨	١٨٧٩٧،٩	٢٤٥٦٥،٤	٣٢٤٢٣،٦	٣٤٣٨١،٩
السياحة/ الناتج المحلي الإجمالي	١،٦	١،٦	٢،٠	٢،٨	٣،٣	٣،٢	٣،٤	٣،٨	٣،٥

* الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج والأسعار الجارية.
المصدر: احصاءات السلاسل الزمنية الخاصة بوزارة التنمية الاقتصادية، (www.mop.gov.eg)

وقد يكون من المناسب الآن تقديم بيان موجز لمختلف المؤشرات السابقة التي تعكس تأثير الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية على السياحة في مصر (جدول رقم ١٦).

جدول رقم (١٦)
مؤشرات موجزة حول تأثير الأزمة العالمية على السياحة المصرية (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ـ ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)

السنوات	عدد السائحين الدوليين		الليالي السياحية		النقد الأجنبي من السياحة		الناتج المحلي الإجمالي من السياحة		مساهمة السياحة في معدل النمو العام (٪)
	العدد (مليون سائح)	معدل النمو (٪)	العدد (مليون ليلة)	معدل النمو (٪)	القيمة (مليون دولار أمريكي)	معدل النمو (٪)	قيمة الناتج المحلّي الإجمالي (مليون جنيه مصري)	معدل النمو (٪)	
٢٠٠٧/٠٨	١٢،٣	+٢٥،٦	١٢،٣	+٣٢،٣	١٠٨٢٦،٥	+٣٢،٣	٣٢٤٢٣،٦	٣٢،٠	٠،٨٥
٢٠٠٨/٠٩	١٢،٣	٠،٠٠	١٢٣،٤	ـ٣،١	١٠٤٨٧،٦	ـ٣،١	٣٤٣٨١،٩	+٦،٠	٠،٠٥

المصدر: من الجداول السابقة ومن وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

٢. ٣. ٤ تأثير الأزمة من حيث خسائر الفرصة الضائعة (Foregone Opportunity)

يمكن اعتبار أن تأثير الأزمة العالمية على السياحة المصرية من واقع التحليل الوارد أعلاه غير مكتمل بعد. فخسائر الفرص الضائعة سواء في شكل عدد سائحين، أو ليالي سياحية، أو عائدات نقد أجنبي من السياحة، أو دخل سياحي، تكشف عن أبعاد إضافية قد تتجاوز تلك المبينة سابقاً. فالفرص الضائعة تركز على الخسائر المتوقعة بناء على افتراض يُعَدُّ واقعياً إلى حد كبير وهو أنه لو لم توجد الأزمة العالمية لاستمرت معدلات النمو المرتفعة التي لوحظت سابقاً للمتغيرات السياحية في فترة ما قبل الأزمة. وعلى سبيل المثال، فقد لوحظ أن معدل التغير في عدد السائحين الوافدين إلى مصر في عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ كان (٠,٠٠٪)، وقد اعتبرت هذه النتيجة أفضل كثيراً من المعدل السالب المقدر للعالم (-٥٪). ولكن إذا أخذنا في الاعتبار أن معدل نمو الحركة السياحية الوافدة في سنوات ما قبل الأزمة كان شديد الارتفاع في مصر - مقارنة بمثيله على المستوى العالمي - فإن خسائر الحركة السياحية إلى مصر يمكن أن تصبح أكبر كثيراً مما كان متصوراً من قبل.

ونظراً للتقلبات في معدل نمو المتغيرات السياحية من سنة إلى أخرى، فقد يكون أكثر واقعية أن يتم حساب الفرص الضائعة باستخدام متوسط معدل النمو خلال السنوات الأربع التي سبقت الأزمة (٢٠٠٤-٢٠٠٨). ويوضح الجدول رقم (١٧) نتائج هذه الحسابات.

٢. ٣. ٥ التأثير على العمالة

يُعَدُّ التوظيف من الجوانب المهمة في هذه الدراسة، ولكن للأسف فإن الإحصاءات المتوفرة حتى الآن ليست كافية لتغطية فترة الأزمة أو حتى لإتاحة إجراء تحليل مماثل لذلك الذي تم تطبيقه أعلاه على المتغيرات السياحية الأخرى. بالنسبة لبيانات السلاسل الزمنية المستمدة من إحصاءات الفنادق ومسح العمالة بالعينة الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التي استخدمتها الدراسة على نطاق واسع من أجل تحديد ملامح صناعة السياحة المصرية، وتوثيق ما حققته من تطورات في القسم (١) أعلاه، مازالت هذه البيانات غير قادرة على تغطية عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ وهي الفترة الزمنية التي تم تناولها في هذا التحليل على أنها الفترة المعبرة عن الأزمة.

جدول رقم (١٧)
تأثير الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية على السياحة المصرية فيما يعرف بالفرصة الضائعة

المؤشرات السياحية	معدل النمو ٪ متوسط ٢٠٠٤- ٢٠٠٨	خسائر الفرصة الضائعة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩
عدد السائحين الدوليين	١٢,٢	١٦٨٥ ألف زائر
عدد الليالي السياحية	١٢,١	١٩٣٨٣ ألف ليلة
إيرادات السياحة من النقد الأجنبي	١٨,٦	٢٣٧٣ (المليون دولار امريكي)
الدخل السياحي	٢٢,٠	٤٥٨٣ (المليون جنيه مصري)

المصدر: حسبت بناء على الإحصاءات السابقة.

ومع ذلك، فإنه من المتوقع ظهور أثر سلبي على العمالة في قطاع السياحة نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على أساس الاعتبارات التالية:

أولاً: من المرجح أن ينعكس الانخفاض في معدل النمو على جميع المؤشرات السياحية التي وردت في التحليل الوارد أعلاه من خلال إعاقة نمو العمالة في قطاع السياحة.

ثانياً: إذا كانت نسبة كبيرة من العمالة في القطاع السياحي تعمل على أساس مؤقت وموسمي، فإن هذا الأمر من المحتمل أن يزيد من عملية تسريح العمال عند حدوث كساد في النشاط السياحي في ظل ضغوط الأزمة.

ثالثاً: كما هو مبين أعلاه، فإن مؤشرات البطالة في الاقتصاد المصري قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الأزمة. ومن المرجح أن تكون السياحة أحد الأنشطة التي تسهم في تحقيق هذا الارتفاع.

صدر مؤخراً عن البنك الدولي تقرير عن توقعات معدلات نمو العمالة في الأنشطة المختلفة للاقتصاد المصري في ظل الأزمة. وتوفر هذه التوقعات دليلاً مفيداً باستخدام التحليل الكمي، وإن كان يفتقر إلي الدقة الكاملة. وتعتمد الحسابات على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومرونة العمالة الناتجة في كل قطاع.

كما تكشف نتائج الدراسة النقاب عن أن القطاعين اللذين حققا معدل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي - في ظل الأزمة - هما نفس القطاعين اللذين من المتوقع أن يحققا معدل نمو سلبي في العمالة، أي قطاعي: قناة السويس والفنادق والمطاعم بمعدل -٢،٦٪ و -٢،٤٪ على التوالي.

ومع ذلك لإلقاء المزيد من الضوء على تأثير الأزمة على العمالة في قطاع السياحة، سيتم التركيز في الجزء التالي والأخير من هذه الدراسة على تحليل نتائج المسح بالعينة الذي أُجرى في أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٩ من أجل توفير معلومات أولية حول تأثير الأزمة العالمية على السياحة والعمالة.

القسم الثالث

تأثير الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية : مسح الفنادق بالعينة

١.٣ لمحة عن مسح عينة الفنادق

يتم تطبيق عينة المسح على قطاع الفنادق في مصر على وجه التحديد.

كما ذكر فيما سبق، يهدف إجراء مسح عينة الفنادق إلي توفير المعلومات التي تسمح بالتحليل المباشر لتأثير الأزمة العالمية على السياحة والعمالة بشكل خاص. لقد قام خبراء متخصصون في مجال العينات - في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - بتصميم العينة، وتم تأسيس هذه العينة مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرين رئيسين هما: ثلاث مناطق سياحية رئيسة وثلاث فئات للفنادق (٥ و ٤ و٣ نجوم) وذلك عند مستوى ثقة ٩٥٪ مع هامش خطأ ٠,١٠.

وقد يكون من المفيد في البداية أن نقدم تفسيراً لاثنين من القرارات المهمة المتعلقة بالسكان في مسح عينة الفنادق: الأول هو تركيز المسح على قطاع الفنادق فقط، والثاني يتعلق بالاقتصاد داخل قطاع الفنادق على عدد ثلاثة أقاليم سياحية رئيسة، وثلاث فئات فندقية، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالتمثيل الجيد للعينة بما يخدم أغراض الدراسة الحالية.

أولاً: فيما يتعلق بتركيز المسح علي القطاع الفرعي للفنادق فقد تم إيلاء الاهتمام للاعتبارات التالية:

- في دراسة محدودة النطاق مثل الدراسة الحالية، لا يمكن تغطية صناعة السياحة ككل، إذ - كما هو مبيّن من قبل - إنها منتشرة على نطاق واسع من الأنشطة الاقتصادية مثل الفنادق والمطاعم ووكالات السفر، والنقل... الخ، مما يجعل إجراء مسح شامل أمراً مستحيلاً عملياً.
- تمثل الفنادق عادة الجزء الأهم من صناعة السياحة كما تمثل أيضاً الجزء الذي يمكن عملياً أن يخضع لتحليل متسق ومتماسك.
- إن موضوع الدراسة الحالية والذي يركز على تأثير الأزمة العالمية له دور في توجيه نهجنا نحو التأثير على السياحة الناتج عن الاضطراب في السوق العالمية فيما يخص سوق السفر والسياحة. إن غالبية الزوار الدوليين يستخدمون الفنادق أثناء مدة إقامتهم في مصر، وعليه يمكن اعتبار القطاع الفندقي مكوناً مناسباً يعكس تأثير الأزمة ويخدم الغرض من الدراسة في آن واحد.

ثانياً: تمتد الطاقة الفندقية في مصر إلى عدد كبير من المحافظات، وخمس فئات فندقية، وثلاثة أنواع من أماكن الإقامة: الفنادق والقرى السياحية والفنادق العائمة. إلا أنه من أجل تصميم مسح موجز ومعتدل التكلفة فقد وُجد أن الإطار التالي داخل القطاع الفندقي يُعَدُّ ملائماً:

- المناطق التي يشملها المسح هي تلك التي تجذب القادمين للسياحة الدولية والمعروفة لدي وزارة السياحة بأنها من أبرز الأماكن السياحية وهي القاهرة والجيزة والأقصر وأسوان والبحر الأحمر وجنوب سيناء[٢٢]. ومن المناسب أيضاً تصنيف هذه الأماكن السياحية إلى ثلاث مناطق سياحية رئيسة هي: "القاهرة الكبرى"[٢٣] و"الأقصر وأسوان" و "البحر الأحمر وجنوب سيناء". وَيُعَدُّ هذا التصنيف مفيداً ليس فقط لأن لكل منطقة العديد من أوجه التشابه، ولكن أيضاً تمثل كل منطقة غرضاً سياحياً متميزاً، أو نوعاً من أنواع السياحة. فمنطقة "البحر الأحمر وجنوب سيناء" تعتمد على السياحة الشاطئية، أما "منطقة الأقصر وأسوان" فتجسد سياحة الثقافة والتراث، في حين أن "القاهرة الكبرى" تجمع بين مختلف أغراض السياحة: الثقافة والترفيه والأعمال التجارية والتعليم والصحة وزيارة المعالم الدينية... الخ.
- إلى جانب ذلك، ليس من الضروري أن يشمل المسح جميع فئات الفنادق (أي من نجمة واحدة إلى خمس

٢٢ - الإسكندرية مستبعدة لأنها تعتمد أساساً على السياحة الداخلية.

٢٣ - القاهرة الكبرى وتشمل المحافظات الأربعة التالية: القاهرة، حلوان،٦ أكتوبر والجيزة.

نجوم). فالعينة تقتصر على الفئات الثلاث الأولى: ٥ نجوم و ٤ نجوم و ٣ نجوم نظراً لأنها تجتذب الغالبية العظمى من النزلاء الدوليين بالفنادق، كما أنها تسهم بنسبة عالية فى العمالة الفندقية.

- تم استبعاد الفنادق العائمة من المسح لأنها تمثل نسبة منخفضة من إجمالي الطاقة الفندقية (القسم ١) علاوة على كونها بحاجة إلى معالجة خاصة لأنها لا تنتمي لإقليم سياحي معين إلا أن الإطار يغطي كلاً من الفنادق والقرى السياحية.

ويوضح الجدول رقم (١٨) المعلومات الخاصة بتمثيل العينة الجيد لقطاع الفنادق، بالنظر إلى إجمالي الطاقة الفندقية، وعدد نزلاء الفندق، والعمالة.

جدول رقم (١٨)
الأهمية النسبية للمناطق السياحية الثلاث
وفئات الفنادق المستخدمة في عينة المسح للقطاع الفندقي في مصر

العناصر	فئات الفنادق [١]	المناطق السياحية [٢]
النسبة إلى إجمالي الطاقة الفندقية الفعلية	٨٩,٢٪	٩٦,٥٪
النسبة إلى نزلاء الفنادق الدوليين	٩٦,٠٪	٩٥,٦٪ [٣]
النسبة إلى إجمالي العمالة الفندقية	٩٤,٢٪	٩٢,٩٪

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الفنادق والقرى السياحية (٢٠٠٧)، نشرة فبراير ٢٠٠٨

[١] فنادق ٥ و٤ و٣ نجوم

[٢] القاهرة الكبرى، والأقصر وأسوان، والبحر الأحمر وجنوب سيناء.

[٣] النسبة المئوية لإجمالي نزلاء الفنادق (أي بما في ذلك المحليين).

تبعاً لذلك تم تصميم مسح عينة الفنادق لتشمل ١٢٢ منشأة من أصل العدد الإجمالي للفنادق وهو ٣٤٢ فندقاً. كما تم توزيع العينة بين المناطق والفئات الفندقية الثلاث مع مراعاة تلبية الحد الأدنى من عدد المنشآت اللازمة لكل منطقة وفئة. وبعد ذلك عدلت نتائج المسح وفقاً للأوزان الفعلية وقام الفريق المعاون في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتصميم إستمارة مسح تحت إشراف الباحثة. ووحدة التحليل هي المنشأة الفندقية. ولقد ثبت من النتائج أن معدل الاستجابة مرتفع للغاية فقد بلغ ١١٩ فندقاً من أصل العدد الإجمالي للمنشآت وهو ١٢٢ فندقاً بما يمثل ٩٨ ٪ من حجم العينة[٢٤].

٣. ٢ نمط الملكية والإدارة الفندقية

تكشف نتائج المسح عن ثلاثة أنماط متميزة من ملكية الفنادق بما يتفق مع الأنواع الثلاثة من الملكية القائمة في القطاع الفندقي: الملكية المصرية أو (المحلية) والملكية المشتركة، والملكية الأجنبية. والملكية المحلية هي المهيمنة وتمثل ٨٢,٥٪ من جميع المنشآت الفندقية بالإضافة إلي أن جميع القرى السياحية وفنادق الثلاث نجوم باستثناء فندق واحد تكون مملوكة محلياً. ومن ناحية أخرى تبرز أهمية الملكية الأجنبية والمشتركة أكثر في فنادق ٥ و ٤ نجوم، كما يتبين من ملحق رقم (٢). ومن نفس الملحق (٢ ج) يتضح توزيع المنشآت الفندقية حسب نوع الملكية في كل منطقة من المناطق السياحية الثلاث. وتضم منطقة الأقصر وأسوان أعلى نسبة من الملكية المحلية (٩٣٪) يليها منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء. أما منطقة القاهرة الكبرى فإن ربع المنشآت الفندقية تكون ملكيتها مشتركة أو أجنبية.

أما فيما يتعلق بنمط إدارة الفنادق فإن نسبة عالية (٧٢,٢٪) من المنشآت تدار محلياً غير أن تلك النسبة تنخفض إلى أقل من النصف بالنسبة لفنادق ٥ نجوم، حيث إن ٥٤,٥٪ من المنشآت تديرها شركات أجنبية أو مشتركة. وكلما قلت الفئة الفندقية ارتفعت النسبة المئوية للإدارة المحلية. أما فيما يتعلق بنمط الإدارة حسب المنطقة السياحية فإن منطقة القاهرة الكبرى تضم أعلى نسبة من الفنادق ذات الإدارة الأجنبية أو المشتركة (٣٨,٦٪) في حين يندرج ما يقرب من ربع الفنادق تحت إدارة أجنبية ومشتركة.

٢٤ – تود معدة الدراسة أن تشكر في ذلك الصدد غادة حسين، أحمد كمال ومها عبد الحكيم، وذلك للجهود التي بذلوها في جمع البيانات وإعداد إستمارة المسح ولمسؤوليتهم الكاملة عن العمل الميداني لمسح الفنادق وتحليل بيانات المسح.

وعلى الرغم من عدم ملاحظة وجود أي ملكية أجنبية أو مشتركة تقريباً في منطقة الأقصر وأسوان، فإن هذين النوعين يديران ٢٨،٦٪ من الفنادق (ملحق رقم ٣). ويشير هذا الأمر إلى أنه ليس بالضرورة أن يكون نمط الإدارة الفندقية متطابقاً مع نمط الملكية.

ويمكن أن تدار الفنادق أيضاً من قبل المالك أو عن طريق التعاقد مع إدارة فندقية محترفة، وهناك نسبة تبلغ ٤٧،٥٪ من جميع المنشآت الفندقية تدار بنظام الإدارة المتعاقدة في مقابل ٥٢،٥٪ تدار بواسطة المالك. وهذا النمط الأخير منتشر على نطاق واسع في ظل الملكية المصرية حيث إن ٦١،٢ ٪ من هذه المنشآت تُدار بهذه الطريقة. أما في إطار الملكية المشتركة فالمعدل ينخفض إلى ١٦،٧٪، في حين أنه لا توجد إدارة من قبل المالك علي الإطلاق في حالة الملكية الأجنبية، حيث تُدار جميع الفنادق بالإدارة المتعاقدة.

واستناداً إلى المعلومات الواردة أعلاه يمكن الخروج بالملاحظات الختامية التالية:

- بشكل عام، هناك تواجد أكبر للإدارة الأجنبية والمشتركة في قطاع الفنادق المصري مقارنة بالإدارة الملكية.
- تعد كل من الإدارة والملكية الأجنبية والمشتركة للفنادق أكثر تأثيراً في فنادق فئة ٥ و٤ نجوم، ولكن ليس لديها تواجد يُذكر في فئة الفنادق ٣ نجوم.
- تسود إدارة الفنادق الأجنبية والمشتركة بشكل كبير (والملكية بدرجة أقّل) في منطقة القاهرة الكبرى مقارنة بالمنطقتين السياحيتين الأخريين.
- في حين أن الملكية المشتركة أكثر انتشاراً في القطاع الفندقي من الملكية الأجنبية، فإن العكس صحيح فيما يتعلق بالإدارة حيث إن الإدارة الأجنبية أكثر شيوعاً في القطاع الفندقي من الإدارة المشتركة [٢٥].

٣. ٣ التأثير العام للأزمة المالية / الاقتصادية العالمية

يمكن ملاحظة التأثير العام للأزمة على القطاع الفندقي من خلال استجابة المنشآت الفندقية لسؤال رئيسي بشأن كيفية تأثر أنشطتها منذ بداية الأزمة (سبتمبر ٢٠٠٨ – يوليو ٢٠٠٩). ولقد تم تضمين عدة بنود في هذا السؤال لتعكس هذا التأثير. والاستجابة لكل بند تكون بالسلب أو بالإيجاب أو عدم وجود أي تأثير على النحو الوارد في الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)
التأثير العام للأزمة من واقع النسبة المئوية لاستجابة المنشآت الفندقية خلال الفترة
(سبتمبر ٢٠٠٨ – يوليو ٢٠٠٩)

طبيعة التأثير	الإشغال	عدد المشتغلين	الأجور	التكاليف	القدرة التنافسية	الاستثمار	السيولة
تأثير سلبي	٨٤،١	٥٥،٥	٣٣،١	٥٦،٩	٥٧،٣	٦٢،٥	٧٤،٩
تأثير إيجابي	٥،٤	١،٥	١،٩	١٢،٥	١٠،٠	٥،٠	١،٨
لا تأثير	١٠،٦	٤٣،٠	٦٥،٠	٣٠،٧	٣٢،٦	٣٢،٥	٢٣،٣
مجموع *	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠

* مجموع الأرقام قد لا يساوي (١٠٠) بسبب التقريب.

يتضح من الجدول أن التأثير السلبي للأزمة هو السائد بنسبة أكثر من ٥٠٪ لكل البنود موضع التساؤل ما عدا الأجور. حيث أقرّت ٦٥٪ من الفنادق أنه لا يوجد تأثير للأزمة على الأجور. أما العناصر الثلاثة التي أظهرت أهم الآثار السلبية فتتعلق بنسبة الإشغال، والسيولة، والاستثمار. ومن بين أولئك الذين صرحّوا بوجود انخفاض في نسبة الإشغال، أكد

٢٥ – ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن مصدر جميع البيانات في الأجزاء (٣-١) إلى (٣-٦) مستمد من نتائج عينة الفنادق.

٨٦,٥٪ أن الأزمة العالمية هي السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض، في حين ذكر ١٢,٣٪ أنها هي السبب إلى حد ما. ويظهر هنا الأثر المحتمل لفيروس أنفلونزا الخنازير H1N1 حيث يرى من أشاروا إلى أسباب أخرى لانخفاض الإشغال أن أنفلونزا الخنازير يُعد من أهم هذه الأسباب.

وعلاوة على ذلك، فإن نتائج المسح تكشف عن آثار سلبية آخرى للأزمة. فقد تعرض ٦٧٪ من مجموع الفنادق التي شملها المسح لانخفاض متوسط مدة الإقامة للسائح خلال فترة الأزمة. كما أعربت نسبة عالية (٨٩,٦٪) من الفنادق عن معاناتها من انخفاض إيرادات المنشأة. وذكر ٦٠٪ منها أن الإيرادات قد انخفضت بنفس النسبة المئوية لانخفاض الإشغال، و ٢٧٪ بنسبة أعلى و ١٢,٨٪ بنسبة أقّل. ومن المناسب التنويه أيضاً إلى فرعية الاستجابة الإقليمية، حيث أجمعت جميع الفنادق (١٠٠٪) في منطقة الأقصر وأسوان بأن هناك انخفاضاً في الإيرادات، مقابل ٨٠٪ و ٧٧٪ في منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء وفي القاهرة الكبرى على التوالي.

٣. ٤ تأثير الأزمة العالمية في الطلب علي الفنادق

كما لوحظ من قبل، فإن التأثير المباشر للأزمة يظهر في المقام الأول في الطلب السياحي. ويتم قياس أثر الطلب على القطاع الفندقي عن طريق معدل الإشغال وعدد نزلاء الفنادق. وقد صرحت الغالبية العظمى من المنشآت الفندقية (نحو ٨٥٪) ـ كما هو مبين في القسم (٣-٣) أعلاه ـ بانخفاض في الإشغال الفندقي. بالإضافة إلى ذلك فإن الجدول رقم (٢٠) يلقي مزيداً من الضوء على نمط الانخفاض في إشغال الفنادق خلال الفترة الحرجة من يناير إلي يوليو ٢٠٠٩ مقارنةً بـ ٢٠٠٨ حسبما تثبته نتائج المسح. وقد تم تصنيف مجموعات معدلات الإشغال كما هو موضح بالجدول.

جدول رقم (٢٠)
معدلات الإشغال خلال فترة (يناير ـ يونيو ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)

نسبة الإشغال	٢٠٠٨			٢٠٠٩		
	التكرار *	٪	النسبة التراكمية	التكرار *	٪	النسبة التراكمية
أقّل من ٢٠ ٪	١	٠,٧	٠,٧	٢	٢,٠	٢,٠
٢٠ـ < ٤٠ ٪	١	١,٣	٢,٠	١٢	١٢,٠	١٤,٠
٤٠ـ < ٦٠٪	١١	١١,٢	١٣,٢	٣٠	٢٩,٤	٤٣,٤
٦٠ـ < ٨٠ ٪	٢٨	٢٧,٤	٤٠,٥	٤٢	٤١,٥	٨٥,٠
٨٠ـ < ١٠٠ ٪	٦٠	٥٩,٥	١٠٠,٠	١٥	١٥,٠	١٠٠,٠

* التكرار : عدد الفنادق المستجيبة. استجابة لهذا السؤال ١٠١ فندق من أصل ١١٩.

أما التأثير من خلال عدد نزلاء الفنادق فقد كشفت النتائج عن انخفاض ملحوظ في عدد النزلاء خلال الفترة يناير – يوليو ٢٠٠٩، بالمقارنة بنفس الفترة في ٢٠٠٨. وبلغ معدل الانخفاض في المتوسط لجميع الفنادق الخاضعة للمسح -١٦,٣ ٪. وهذا المعدل يبدو أكثر حدة من مثيله المبين في الجدول رقم (١٠) أعلاه لعدد السائحين الوافدين لمصر خلال نفس الفترة (-٩,٥ ٪). ويعني ذلك، أن الأزمة أثّرت سلباً على عدد نزلاء الفنادق بشكل أشد من تأثيرها على إجمالي عدد السائحين. وتم حساب معدلات الانخفاض أيضاً وفقاً للمنطقة السياحية وفئة الفندق وجنسية المالك والإدارة (الجدول رقم ٢١) ويتضح أن جميع المناطق قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في عدد نزلاء الفنادق. إلا أنه على عكس ما كان متوقعاً، يُعد معدل الانخفاض أكثر حدة في القاهرة الكبرى ١٩,٥. أما فيما يخص فئة الفنادق، فلا يبدو أن هناك فرقاً كبيراً بين الفئات الثلاث من حيث معدل الانخفاض في عدد النزلاء.

غير أن هناك تبايناً أكثر وضوحاً في معدل الانخفاض في عدد النزلاء بين أنواع الملكية وجنسية الإدارة المختلفة (الجدول رقم ٢٢). فقد حققت الملكية الأجنبية والإدارة الأجنبية انخفاضاً كبيراً في عدد النزلاء (ـ ٢٦,٣٪، ـ ٢٠,١٪ على التوالي) مقارنة بالمعدل المتوسط (ـ ١٦,٣٪)، ولا يمكننا استبعاد أخطاء التسجيل هنا حيث إن الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالسياحة الأجنبية تتطلب تسجيل شهري دقيق وتتطلب أيضاً التفرقة بين السياح الأجانب، والأجانب

المقيمين في مصر وكذلك التفرقة بين السياحة الدولية والمحلية، وتفسير ذلك قد يرجع إلى ارتباط الفنادق ذات الملكية والإدارة الأجنبية إلى حدٍ كبيرٍ بمنظمي الرحلات السياحية العالمية في الدول الصناعية، ولذلك قد تفتقر إلى المرونة في تعديل الطلب الفندقي وفقا للظروف المتغيرة.

جدول رقم (٢١)
الانخفاض في عدد نزلاء الفنادق حسب المنطقة وفئة الفندق (يناير - يوليو ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)

المنطقة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	انخفاض ٪	الفئة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	انخفاض ٪
القاهرة الكبرى	٩١٥٧٢٧	٧٣٧٥٨٢	١٩,٥-	٥ نجوم	١٩٧٥٣٧٤	١٦٤٢٢٥٤	١٦,٩-
الأقصر وأسوان	٢٥٤٧٣٦	٢١٨٢٩٩	١٤,٣-	٤ نجوم	١٦٦٤٣٧٥	١٤٠٧١٧٥	١٥,٥-
البحر الأحمر وجنوب سيناء	٢٨٦٨٩٩٥	٢٤٢٧٠٨٣	١٥,٤-	٣ نجوم	٣٩٩٧١١	٣٣٣٥٣٤	١٦,٦-
المجموع	٤٠٣٩٤٥٩	٣٣٨٢٩٦٣	١٦,٣-	المجموع	٤٠٣٩٤٥٩	٣٣٨٢٩٦٣	١٦,٣-

جدول رقم (٢٢)
الانخفاض في عدد نزلاء الفنادق وفقاً لجنسية الإدارة والملكية (يناير- يوليو ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)

الملكية	٢٠٠٨	٢٠٠٩	انخفاض ٪	الإدارة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	انخفاض ٪
مصرية	٢٨٢٤٣١٥	٢٣٩٩٧٨٣	١٥,٠-	مصرية	٢٢٤٣٢٠٣	١٨٨٠٠٩٥	١٦,٢-
مشتركة	٦٣٩٥٣٤	٥٥٩٢١٢	١٢,٦-	مشتركة	٥١٦٧٢٥	٤٨٠٥٩٢	٧,٠-
أجنبية	٥٧٦٦١٠	٤٢٣٩٦٩	٢٦,٣-	أجنبية	١٢٧٩٥٣٠	١٠٢٢٢٧٧	٢٠,١-
المجموع	٤٠٣٩٤٥٩	٣٣٨٢٩٦٣	١٦,٣-	المجموع	٤٠٣٩٤٥٩	٣٣٨٢٩٦٣	١٦,٣-

جدول رقم (٢٣)
تأثير الأزمة على الطلب على الفنادق حسب جنسية السائحين

البند	مواطنو أوروبا الغربية	مواطنو أوروبا الشرقية	مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية	العرب	الآسيويون	الأفارقة	لا تأثير	لا يوجد سائحون دوليين
التكرار (عدد الفنادق)	٩٤	٦١	٣٠	٢٠	١٩	٧	٣	٠
النسبة المئوية للفنادق	٧٨,٤	٥١,١	٢٥,٣	١٦,٥	١٥,٦	٦,٠	٢,٣	٠

وتكشف نتائج المسح أيضاً عن التأثير السلبي للأزمة في الطلب الفندقي حسب جنسية السائحين. وَتُعَدُّ المعلومات الواردة في الجدول رقم (٢٣) متوافقة مع تحليل الطلب المبيّن في القسم (١) أعلاه. فأوروبا الغربية تليها روسيا وأوروبا الشرقية - التي اعتبرت أهم مصادر الطلب السياحي لمصر - وهما نفس الجنسيات التي أكدت نسبة كبيرة من المنشآت الفندقية وجود انخفاض في الطلب منهم في ظل الأزمة.

٣. ٥ نمط التشغيل في قطاع الفنادق

بناء على نتائج المسح سوف تتم دراسة المواضيع الأربعة التالية في هذا الجزء من الدراسة:

- هيكل العمالة الفندقية وعلاقته بالطاقة الاستيعابية للفنادق (عدد الغرف) التي يغطيها المسح.
- التوظيف بالفندق حسب النوع الاجتماعي.
- العمالة المؤقتة والعمالة الأجنبية.
- مستويات وأنماط أجور العاملين في الفنادق.

٣. ٥. ١ هيكل العمالة الفندقية

يبلغ إجمالي عدد العاملين، وفقاً لنتائج مسح عينة الفنادق، حوالي ٣٥ ألف مشتغل يعملون في المناطق السياحية وفئات الفنادق الثلاث. ويتمركز ما يقرب من ثلثي هذه العمالة في منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء والتي تستوعب ٦٤،٥٪ من المجموع الكلي للعمالة (النسبة نفسها المعطاة في جدول رقم (٦) أعلاه). إلا أنه عند المقارنة بحصة المنطقة في الطاقة (٧٤،٥٪)، نجد أن نصيبها من العمالة يميل إلى أن يكون منخفضاً نسبياً (الشكل رقم ١٤). وعلى العكس من ذلك، نجد أن منطقة القاهرة الكبرى التي تستوعب ١٨،٨٪ فقط من إجمالي الطاقة الفندقية، تسهم بنسبة أعلى بكثير من عمالة الفنادق (٢٨،٩٪). وعليه يمكن اعتبار القاهرة الكبرى المنطقة ذات النمط الأكثر كثافة من حيث استخدام العمالة. أما إسهام الأقصر وأسوان في التوظيف فتماثل حصة المنطقة من الطاقة الفندقية.

كذلك، فإن المقارنة بين الحصة في الطاقة الفندقية وإجمالي العمالة وفقاً للفئة الفندقية موضحة من الشكل رقم (١٥). من هذا الشكل يتضح أن فنادق ٥ نجوم والتي تستحوذ علي ٤٤،٩٪ من إجمالي الطاقة الفندقية توفر حصة أكبر (٥٢،١٪) من العمالة الفندقية. وعلاوة على ذلك، فإن فنادق ٥ و٤ نجوم تمثل معاً ٨٣،٩٪ من مجموع العمالة. هذا في حين أن فنادق الـ ٣ نجوم التي من المفترض أن تكون ذات كثافة عمالية عالية تسهم في توظيف نسبة أقّل من حصتها في إجمالي الطاقة الفندقية.

شكل (١٤)
النسبة المئوية للعمالة والطاقة الفندقية حسب المنطقة

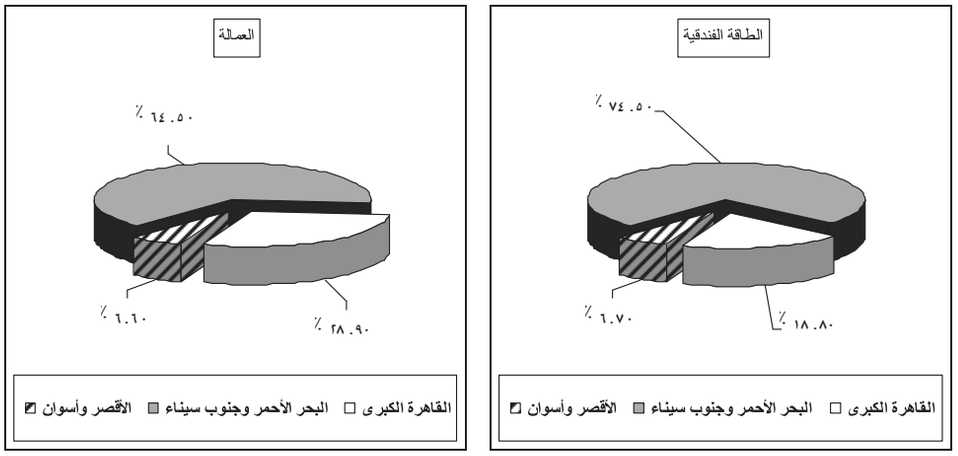

شكل (١٥)
النسبة المئوية للعمالة والطاقة الفندقية حسب فئة الفندق

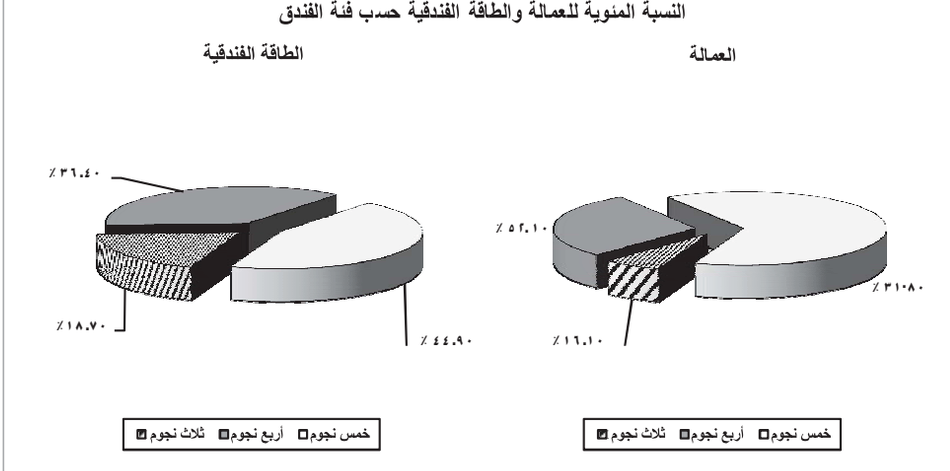

ولا ينبغي تفسير هذه النتيجة فقط على أساس كثافة استخدام الأيدي العاملة بالنسبة إلى الطاقة الاستيعابية للفنادق، بل بالأخذ في الاعتبار أيضاً مدى توفر الأنشطة التكميلية في الفنادق مثل المطاعم والكافيتريات والمنتجعات الصحية والمحلات التجارية وأحواض السباحة وما إلى ذلك. ومثل هذه الأنشطة تتوفر بكثرة في فنادق ٥ و ٤ نجوم بينما يكون توفيرها محدوداً في فنادق ٣ نجوم (انظر القسم ١ أعلاه). وتتسم هذه الأنشطة بكثافة عمالية عالية وتخلق الكثير من فرص العمل الإضافية.

٣. ٥. ٢ نمط التوظيف حسب النوع الاجتماعي

المسألة المهمة الثانية التي تستحق الاهتمام هي توزيع العمالة حسب النوع الاجتماعي. واستناداً إلى إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في القسم (١) أعلاه، وُجد أن القطاع الفندقي يوفر قدراً محدوداً من فرص العمل للمرأة المصرية. وتؤيد نتائج المسح هذا الاستنتاج أيضاً. فمن بين المشتغلين الذين شملهم مسح عينة الفنادق وعددهم ٣٤٩٩٤ عاملاً، نجد ٢٣١٩ فقط أي بنسبة ٧،١٪ من العاملات. وهذه النسبة لا تختلف كثيراً عن النسبة المماثلة المستمدة من إحصاءات الفنادق بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٧ (٦،١٪).

غير أن حصة النساء العاملات في مجال الفنادق تختلف وفقاً للمنطقة السياحية. فمنطقة القاهرة الكبرى ليست فقط الأفضل من حيث إسهامها في إجمالي العمالة بالنسبة إلي الطاقة الفندقية ولكن يمكن أيضاً اعتبار المنطقة مشجعة للغاية فيما يتعلق بعمالة الإناث. فكما يتضح من الشكل رقم (١٦) تضم القوة العاملة في القاهرة الكبرى أعلى نسبة من النساء العاملات (١٧،٩٪)، كما تستوعب في فنادقها الغالبية العظمى (٧٨٪) من النساء العاملات في مجال الفنادق. في المقابل تمثل النساء نسبة ضئيلة من العمالة الفندقية في منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء (١،٥٪).

وتستحق هذه النتيجة فيما يتعلق بعمل المرأة في القطاع الفندقي بعضاً من عمليات التحقق التي يمكن أن تُستمد أيضاً من نتائج المسح:

- إن الأسباب الاجتماعية والدينية كما هو متوقع من قبل وتؤكد صحتها نتائج المسح، تؤدّي دوراً مؤثراً ولكنه سلبي في توظيف المرأة في قطاع الفنادق. وفى الرد على سؤال حول ما إذا كان الفندق يواجه صعوبات بسبب ضعف إقبال الذكور والإناث من الشباب على الانضمام إلى العمل الفندقي من عدمه، أجاب ٥٠٪ ممن شملهم المسح بالإيجاب في حالة النساء، في مقابل ٢٨٪ بالنسبة للذكور. ومن أهم الأسباب التي طُرحت في حالة الإناث كانت الاعتبارات "الدينية والشخصية والثقافية"، احتل السبب نفسه المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بالنسبة للمشتغلين الذكور.

- ولا يقتصر الأمر فقط على عدم تفضيل المرأة المهن الفندقية، ولكنه يشمل أيضاً رغبة أصحاب العمل الفندقي أنفسهم. فلقد كشفت نتائج المسح أن ٣٧٪ من المستجوبين لهم أفضليتهم الخاصة فيما يتعلق بجنس الموظف، حتى عند تساوي كلا الجنسين في المؤهلات والمهارات. ومن بين هؤلاء يفضل ٩٧،٧٪ المشتغلين الذكور.

شكل رقم (١٦)
حصة العمالة النسائية حسب المنطقة السياحية

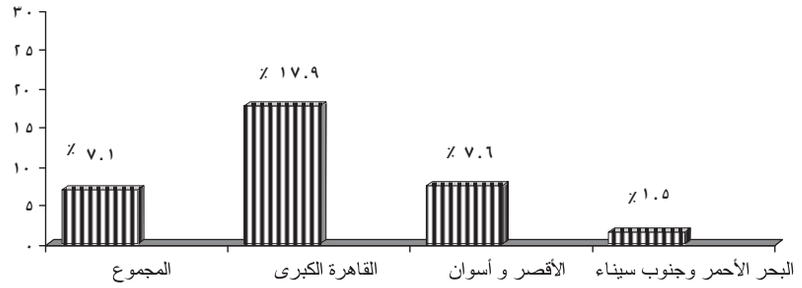

• إن موقع المنشآت الفندقية يقدّم تفسيراً مهماً آخر لتدنّي مشاركة المرأة في العمالة الفندقية سواء بسبب النساء أنفسهن أو أصحاب العمل. فمن بين أصحاب العمل من الذين رأوا تفضيل نوع معين من الموظفين، ٥٠٪ منهم ينتمون إلى منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء البعيدة. وأكد ١٠٠٪ من هؤلاء تفضيلهم للعمال الذكور. بالإضافة إلي أن بعد موقع الفندق يعتبر ثاني أهم سبب للإقبال الضعيف للمرأة على المهن الفندقية (٦٣،٥٪ في مقابل ٤٦،١٪ للرجال).

٣. ٥. ٣ العمالة المؤقتة و الأجنبية

خلافاً لتوقعاتنا فإن نسبة العمالة المؤقتة في القطاع الفندقي كما تبين نتائج مسح عينة الفنادق تبدو منخفضة للغاية (٣،٨٪ من إجمالي العمالة). إلا أنه قد يكون هناك قدر من أخطاء التقدير بسبب أوجه القصور في تسجيل هذا النوع من العمالة سواء عن قصد، أو دون قصد، ولكن ربما يوجد تفسير آخر وهو أن ثلثي العمالة الفندقية تتركز في منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء، وهذه المنطقة النائية قد تميل إلى توظيف العمال على أساس دائم لضمان تمسكهم بالمنشأة وتوفرهم بصفة مستمرة. ويمكن الدلالة على ذلك بالنظر إلى حصة العمالة المؤقتة على أساس إقليمي. فمنطقة جنوب سيناء والبحر الأحمر هي المنطقة التي يوجد بها أدنى حصة من العمالة المؤقتة في صفوف العمالة (١،٠٠٪ فقط). وعلى العكس من ذلك فإن منطقة القاهرة الكبرى والأقصر وأسوان على حد سواء تتضمن نسبة عالية نسبياً من العمالة المؤقتة كما في الشكل رقم (١٧).

شكل رقم (١٧)
النسبة المئوية للعمالة المؤقتة حسب المنطقة السياحية

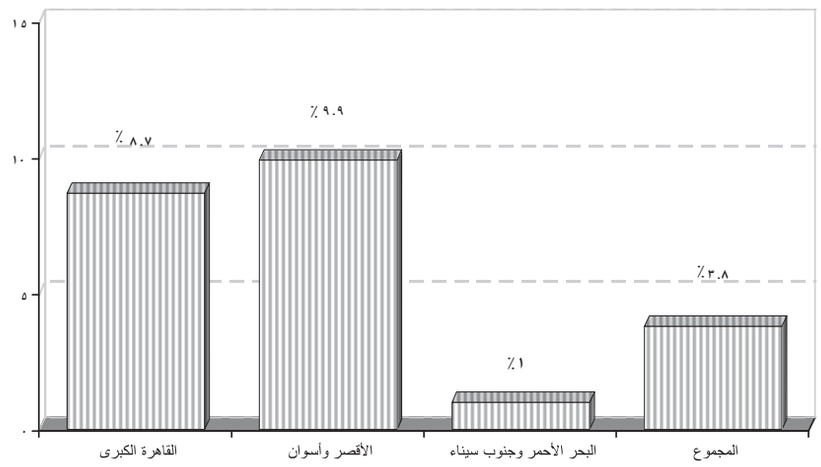

شكل رقم (١٨)
النسبة المئوية للعمالة الأجنبية حسب المنطقة وفئة الفندق

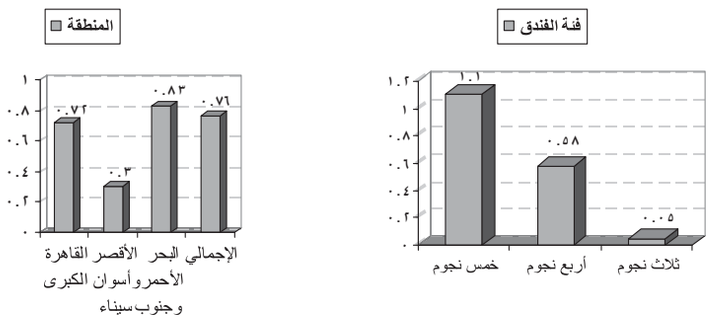

فيما يتعلق بعمالة الإناث في الوظائف المؤقتة فإن حصتهم تساوي ما يقرب من النسبة المماثلة في مجموع العمالة. وربما تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تحيز ضد المرأة في التعيين في الوظائف الدائمة.

وفيما يخص العمالة الأجنبية فقد لوحظ من إحصاءات الفنادق في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن حصة العمالة الأجنبية من مجموع العمالة الفندقية لا يكاد يذكر. حيث لم تتجاوز نسبة ٠,٤١٪ على مدى الفترة من ٢٠٠٤ الي ٢٠٠٨. والنسبة التي تم الحصول عليها من نتائج مسح عينة الفنادق شديدة الانخفاض أيضاً (٠,٧٦٪)، إلا أنها أعلى نسبياً من المعدل الذي تظهره الإحصاءات الرسمية (الضعف تقريباً). ويمكن من الشكل رقم (١٨) ملاحظة أن منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء تقومان بتوظيف نسبة مئوية مرتفعة نسبياً (٠,٨٣٪)، في حين أن منطقة الأقصر وأسوان توظفان نسبة ضئيلة جداً من العمالة الأجنبية (٠,٣٠٪). أما فيما يتعلق بفئة الفندق فإنه يتم توظيف أكثر من ٧٥٪ من المشتغلين الأجانب في فنادق ٥ نجوم ونسبة ٩٨,٩٪ في الفنادق ٥ و ٤ نجوم.

ومما يسترعي الانتباه أيضاً أنه على عكس نمط التوظيف للعمالة النسائية المصرية فإن عدد العمالة النسائية والأجنبية (١٣٦عاملة) يفوق العدد المناظر من الرجال (١٣٠ عاملا). وبمعنى آخر فإن ٥١٪ من المشتغلين الأجانب في قطاع الفنادق في مصر يكونون من النساء وفقاً لنتائج المسح (لم يتواجد أي عاملات إناث فى الفنادق الثلاث نجوم وفقاً لنتائج المسح).

٣. ٥. ٤ مستويات ونمط أجور العمالة

تؤكد نتائج المسح ما توصلنا إليه من قبل من إحصاءات الأجور التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي تظهر مستوى متدنّ في أجور الفنادق والمطاعم مقارنة بالمتوسط للاقتصاد ككل (القسم ١ أعلاه). وتكشف النتائج أن متوسط الأجور للعمال الذكور يبلغ ٨٤٠ جنيهاً مصرياً شهرياً. وهذا المستوى من الأجور يكاد يكون مطابقاً لمتوسط أجور قطاع الفنادق والمطاعم (٨٦٤ جنيهاً مصرياً) من إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (٢٤) انخفاض مستوى الأجور للعاملين من الذكور والإناث على حد سواء، حيث أن الغالبية العظمى من أجور المشتغلين من الجنسين أقل من ألف جنيه مصري شهرياً. كما أن الفرق في الأجور بين المشتغلين الذكور والإناث واضح نظراً لأن أجور ٨١٪ من النساء العاملات تقل عن هذا المستوى في مقابل ٧٣٪ للذكور. ومن ناحية أخرى فإن النسبة المئوية للعاملين من الذكور الذين يتقاضون ٢٠٠٠ جنيهاً مصرياً فأكثر تصل إلى ٤,٢٪ مقابل ١,١٪ للنساء العاملات. وتصل أجور الإناث إلى ٦٧٣ جنيهاً مصرياً شهرياً في المتوسط بما يمثل ٨٠٪ من المتوسط للعاملين الذكور (٨٤٠ جنيهاً مصرياً).

جدول رقم (٢٤)
توزيع المشتغلين من الذكور والإناث حسب مستوى الأجور (بالجنيه المصري شهرياً)

متوسط الأجور	نسبة المشتغلين الذكور	نسبة المشتغلات الإناث
أقل من ٥٠٠	٢٤,٤	٣٤,٧
٥٠٠ ـ < ١٠٠٠	٤٨,٧	٤٦,٣
١٠٠٠ ـ < ١٥٠٠	١٦,٠	١٣,٧
١٥٠٠ ـ < ٢٠٠٠	٦,٧	٤,٢
٢٠٠٠ +	٤,٢	١,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

والتفسير الأكثر شيوعاً بين من شملهم مسح الفنادق بشأن التفاوت في الأجور بين الجنسين هو اختلاف المهام التي يقوم بها كل منهما. ويعزز هذا التفسير أيضاً الرد على السؤال الخاص بالوظائف الفندقية الأكثر ملاءمة للعاملين من الإناث ومن الذكور. ويتم في أغلب الأحيان تحديد وظيفة سكرتيرة استقبال بأنها الأكثر ملائمة بالنسبة للإناث، ووظيفة طباخ الفندق بالنسبة للذكور.

والتفاوت في الأجور يسود أيضاً بين المناطق السياحية المختلفة وفئات الفنادق وأنواع الإدارة. ويعرض الجدول رقم (٢٥) متوسط الأجور للمشتغلين الذكور والإناث في كل حالة.

جدول رقم (٢٥)
متوسط الأجر (الشهري بالجنيه المصري) للعاملين الذكور والإناث حسب المنطقة والفئة والإدارة الفندقية

المنطقة السياحية			فئة الفندق			الإدارة الفندقية		
المنطقة	ذكر	أنثى	الفئة	ذكر	أنثى	الإدارة	ذكر	إنثى
القاهرة الكبرى	٧٣٨	٦١٢	٥ نجوم	١٠٠١	٧٧٩	إدارة مصرية	٧٩٥	٦١٤
الأقصر وأسوان	٩٤٨	٦٦٣	٤ نجوم	٩٩٨	٨١٠	إدارة أجنبية	٨٧٠	٧٠٠
البحر الأحمر وجنوب سيناء	٨٦٢	٧١٥	٣ نجوم	٥٩٨	٤٣٥	شركات عابرة الجنسية	١٦٧٢	١٩٠٠
المجموع	٨٤٠	٦٧٣	المجموع	٨٤٠	٦٧٣	إدارة مشتركة	٩٣٨	٧٩٤

النتائج المقدمة في الجدول تؤدي إلى الاستنتاجات التالية:

• الأقصر وأسوان هي المنطقة التي تتصف بأعلى متوسط لمستوى الأجور. ونوع السياحة التي تجتذبها المنطقة والتي تقوم أساساً على السياحة الثقافية يمكن أن تقدم تفسيراً منطقياً لهذا الأمر، فالمنطقة تجتذب ما يسمى بـ "السياحة الفاخرة " التي عادة ما تتطلب نوعية متميزة من المشتغلين.

• يُعَدُّ متوسط الأجور في فنادق ٥ و ٤ نجوم أعلى بكثير من المتوسط في فنادق ٣ نجوم. وينطبق هذا على العاملين من الذكور والإناث على حد سواء. وهذا الاستنتاج يفسر نفسه، كما يؤكد على النتيجة التي تم الحصول عليها من قبل بشأن التفاوت في مستويات الأجور بين الفئات الفندقية المختلفة.

• أظهرت الإدارة المصرية أدنى مستويات لأجور العاملين من الذكور والإناث على حد سواء. وقد يرجع ذلك إلى حقيقة أن جميع الفنادق من فئة ٣ نجوم (ما عدا فندقاً واحداً) تندرج تحت إدارة مصرية.

• وما يسترعي الانتباه - أكثر من غيره - هو أن مستوى الأجور في ظل إدارة الشركات عابرة الجنسية أعلى بكثير من المتوسط العام[٢٦] ومن الأمور غير المعتادة أيضاً أن يكون متوسط أجر العاملات في ظل إدارة الشركات عابرة الجنسية أعلى بكثير من متوسط أجر العاملين الذكور. وقد ينطوي ذلك على أن هذه الشركات تجلب الموظفات الأجانب اللائي يتمتعن بدرجة عالية من المهارة والرتب الوظيفية.

• تقدم كثير من المنشآت الفندقية للمشتغلين لديها مزايا عينية علاوة على الأجور النقدية المباشرة، وقد كشفت نتائج مسح عينة الفنادق عن المزايا الإضافية بخلاف الأجور التي وضحها الجدول رقم (٢٦). ولا يمكن أن نقرر ما إذا كان جميع العاملين يتمتعون بكل هذه المزايا الإضافية من عدمه. ومع ذلك، وفقاً لنتائج المسح، أقر أكثر من ٩٥٪ من الفنادق بتوفير التأمين الاجتماعي والإجازة السنوية، والتأمين الصحي، والوجبات، والملابس الرسمية.

٢٦ - الشركات عابرة الجنسية كانت متضمنة في النتائج السابقة ضمن شركات الإدارة الأجنبية، ولكن تم فصلها في هذا الجدول لما لوحظ من ارتفاع كبير للغاية في مستوى الأجور بها مقارنة بالإدارة الفندقية الأجنبية عموماً.

جدول رقم (٢٦)
عدد ونسبة الفنادق التي تقدم مزايا عينية

المزايا العينية التى تقدمها الفنادق	رقم *	النسبة ٪	تابع المزايا العينية التي تقدمها الفنادق	رقم	النسبة ٪
التأمينات الاجتماعية	١١٨	١٠٠			
التأمين الصحي	١١٤	٩٦،٦			
الوجبات	١١٨	٩٩،٢	إجازة وضع	٧٩	٦٦،٤
الإجازة السنوية	١١٦	٩٨،٣	رعاية الأطفال	٥٨	٤٨،٣
ملابس رسمية	١١٧	٩٧،٥	صندوق العاملين	٣٨	٣١،٧
النقل	١٠٢	٨٥،٧	روضة الأطفال	٣	٢،٥
التأمين ضد الحوادث	٨٤	٧٠،٦			

* من بين مجموعه ١١٩ فندقا.

٣. ٦ تأثير الأزمة على العمالة

للكشف عن طبيعة هذا التأثير، أثير سؤال في إستمارة البحث بشأن ما إذا كانت الأزمة قد أثّرت في سياسة التشغيل بالفندق. كما يتبين من الشكل رقم (١٩) فإن ٦١ فندقا، أي ٥١،٣٪ من جميع الفنادق التي يشملها المسح، قد أكدت وجود تأثير، في حين أن عدداً متساوياً تقريباً (٥٨ فندقاً أي ٤٨،٧٪) ذكروا عدم اتخاذ أي إجراءات للتأثير على سياسة التشغيل. ويمكن من الشكل أن نلاحظ أن منطقة القاهرة الكبرى هي المنطقة الوحيدة التي أظهرت غالبية كبيرة من فنادقها (٧١،٠٪) عدم إدخال تغييرات على سياسة التشغيل كرد فعل للأزمة. وعلي العكس من ذلك، سجلت منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء أعلى معدل (٦٠٪) للرد الإيجابي على هذا السؤال. ويبلغ عدد الفنادق التي أظهرت تأثير على سياسة التشغيل في هذه المنطقة ٤٤ فندقاً من أصل ٦١ فندقاً كان ردهم إيجابياً. أما تأثير الأزمة العالمية في منطقة الأقصر وأسوان، فهي أكثر من منطقة القاهرة الكبرى، غير أنها أقل قليلاً من منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء.

من بين جميع المنشآت التي أقرت بوجود تأثير للأزمة على سياسة التشغيل (٦١ فندقاً) يكاد يكون هناك إجماع في الآراء على أن مثل هذا التأثير لا يكاد يذكر فيما يتعلق بتسريح العمالة (سواء كانت عمالة دائمة أو مؤقتة) أو نقل العمالة من فندق أو شركة إلي آخرى، أو تغيير عقود العمل (على سبيل المثال الاتجاه نحو إبرام عقود عمل أكثر مرونة، (الجدول رقم ٢٧). وعليه، وبناء على نتائج المسح، فإن تأثير الأزمة العالمية على العمالة يتجلّى أكثر في الإجراءات التالية المرتبة وفقاً لأهميتها:

- وقف التعيينات الجديدة حيث أقر ٤٧ فندقاً من أصل ٦١ (فندقاً) اعتماد هذه السياسة. ولا يوجد اختلاف بين المناطق السياحية الثلاث فيما يتعلق بالأخذ بهذه السياسة، بيد أنها تميل إلى كونها أكثر شيوعاً في حالة الإدارة الفندقية الأجنبية. وَيُعَدُّ المعدل مرتفعاً أيضاً بالنسبة للمناطق السياحية الثلاث المعنية وخاصة للفنادق التي تندرج تحت إدارة أجنبية.

- في حين ذكرت خمسة فنادق فقط إحداث تخفيض في الأجور، أقر ١٥ فندقاً بتبنّي سياسة خفض حوافز ومكافآت العاملين، ومن بين هذا العدد يقع ١٢ فندقاً في منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء.

- على الرغم من أن فرض إجازة إلزامية على العاملين ليست سياسة شائعة، إلا أن ٩ فنادق أكدت استخدام هذا الإجراء، ومن بين هذا العدد سبعة فنادق في منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء وفندق واحد في كل من المنطقتين الأخريين.

كما تم إدراج المزيد من الاستفسارات حول تأثير الأزمة العالمية على الأجور ومدفوعات المكافآت ضمن سؤال آخر حول دراسة الأثر على ساعات العمل والمزايا العينية. والنتائج مبينة في الجدول رقم (٢٧).

شكل رقم (١٩)
تأثير الأزمة على سياسة التشغيل حسب المنطقة السياحية

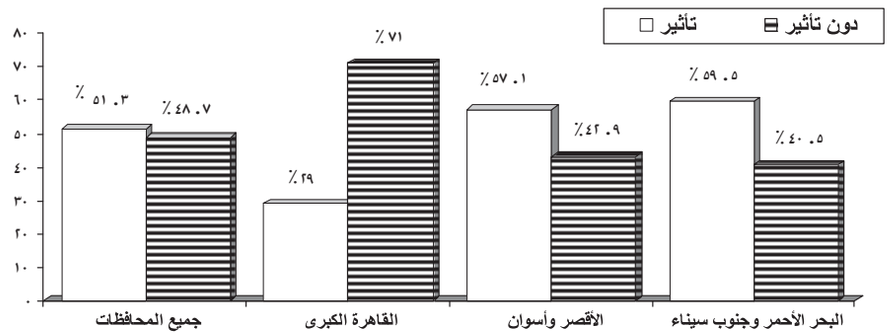

جدول رقم (٢٧)
استجابة سياسة التشغيل للأزمة وفقاً لبنودها المختلفة

بنود الإجراءات	نوع الاستجابة *		
	إيجابية	سلبية	السلبية (٪)
تسريح العمال الدائمين	١	٦٠	١,٩
تسريح العمال غير الدائمين	٢	٥٩	٣,٨
التغيير في عقود العمل	٢	٥٩	٣,٨
نقل العمال إلى فرع آخر	١	٦٠	١,٩
نقل العمال إلى شركة آخرى	١	٦٠	١,٩
خفض الرواتب	٥	٥٦	٨,٨
منح أجازات إجبارية	٩	٥٣	١٣,٩
تخفيض المكافآت	١٥	٤٦	٢٤,٠
وقف التعيينات الجديدة	٤٧	١٤	٧٦,٣
المجموع	٦١	٥٨	-

* إيجابية: عدد الفنادق التي اتبعت بند الإجراءات المقابل.
* سلبية: عدد الفنادق التي لم تتبع بند الإجراءات المقابل.

وقد تم التأكيد على نفس الاستجابة السابقة حيث صرحت غالبية المنشآت الفندقية (٨٤ منشأة من بين ١١٩منشأة) بعدم تغيير مرتبات العاملين. ومع ذلك يجب التنويه أن عدم تغيير الأجر قد ينطوي على أثر سلبي إذا كانت المنشآت الفندقية قد اعتادت منح علاوات سنوية للعاملين فيها. وقد أجابت ٢٤ فندق/ منشأة بالفعل بأنها أحدثت زيادة في المرتبات في ظل الأزمة، مقابل ١١ منشأة[٢٧] فقط أجرت تخفيضاً في المرتبات. ولكن عند مقارنة معدل الزيادة والانخفاض في المرتبات (جدول رقم ٢٨)، يتضح أن معدل الزيادة في معظم الحالات يقل عن ١٠٪ مما يدل على أن الزيادة في الغالب تتمثل في العلاوة السنوية. هذا في حين رغم حالات تخفيض المرتبات المحدودة، إلا أن معدل التخفيض في معظم الحالات يكون كبيراً.

٢٧ - عدد الفنادق التي أقرت خفض المرتبات (١١) أكبر من الفنادق الخمسة التي أعطت نفس الرد سابقاً، مما قد يلقي بظلاله على مدى دقة النتائج الخاصة بالتأثير على سياسة الأجور.

يتضح أن أي من الفنادق ما عدا واحداً لم تتبع سياسة تقوم على زيادة ساعات العمل دون أي زيادة في الأجور. ولكن هناك ١٦ منشأة أدخلت تخفيضات في المزايا العينية الممنوحة للمشتغلين.

هناك قضية أخرى كانت محل البحث من خلال إستمارة المسح، وهي ما إذا كانت هذه الأزمة قد أثرت بشكل متفاوت على مختلف فئات المشتغلين من عدمه. ولقد كشفت النتائج أن نسبة كبيرة جداً من هذه المنشآت (٨٢,٤٪ أو ٩٨ فندقاً) قد ذكرت أن تأثير الأزمة العالمية هو نفسه بالنسبة لجميع المشتغلين. وبعبارة أخرى فإن التأثير السلبي غير متحيز ضد مجموعة معينة منهم. وهناك فقط خمس منشآت هي التي أكدت أن التأثير ليس موحداً بالنسبة لجميع المشتغلين. ومن بين هؤلاء اعتبر ثلاثة منها أن العاملين الأكثر تضرراً هم: ذوو التعليم المتوسط، والخبرة المنخفضة، والعاملون الذكور، والعمال ذوو الجنسية المصرية.

جدول رقم (٢٨)

معدل التغيير في الأجور

نسبة التغيير	<١٠٪	١٠- <٢٠٪	٢٠- <٣٠٪	٣٠- <٤٠٪	٤٠ +
الزيادة (٪)	٢٠	٦٤	٨	٤	٤
النقصان (٪)	٩,١	١٨,٢	٥٤,٦	١٨,٢	-

ملخص التأثيرات

يمكن من خلال التحليل أعلاه الخروج بجدول موجز يوضح مجموعتين رئيسيتين تعكسان التأثيرات السلبية للأزمة: (أ)التأثيرات العامة على المنشآت الفندقية و(ب) التأثيرات على سياسات العمالة والأجور. ويتضمن الجدول رقم (٢٩) هذين النوعين من التأثيرات معبراً عنها بعدد الفنادق التي استجابت لكل حالة.

يتضح من الجدول أن التأثيرات العامة أكثر وضوحاً وتشعر بها غالبية المنشآت الفندقية. ويحتل الانخفاض في إيرادات الفنادق (٩٠٪ من إجمالي الفنادق) ومعدل إشغال الفنادق (٨٥٪ من الإجمالي) المرتبة الأعلى من حيث التأثير السلبي الكبير. ومن ناحية أخرى فإن التغيير في سياسات العمالة والأجور كرد فعل للأزمة لا تُعَدُّ حادة، ولا تتم على نطاق واسع. وبوجه خاص نادراً ما تلجأ المنشآت الفندقية المصرية وفقاً لنتائج المسح إلى سياسات العمالة التي تندرج تحت التأثير الهامشي مثل تسريح العمال أو تغيير مكان العمل وعقود العمل. ولعل انخفاض نسبة العمالة المؤقتة التي اتضحت من نتائج المسح وأيضاً التوقعات بأن تأثير الأزمة قد لا يستمر طويلاً، قد تفسر إلى حد ما مثل هذه التأثيرات الهامشية. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك عدداً من المنشآت الفندقية لجأ إلي سياسات بديلة أخرى أقل ضرراً من المنظور الاجتماعي مثل تلك المدرجة تحت التأثيرات المحدودة للأزمة في الجدول رقم (٢٩). كما أن هناك عدداً أكبر من المنشآت التي اعتمدت سياسات بديلة في الاستجابة للأزمة متمثلة في شكل تخفيض مدفوعات المكافآت ووقف التعيينات الجديدة.

جدول رقم (٢٩)

جدول موجز للتأثيرات السلبية للأزمة العالمية من واقع استجابة المنشآت الفندقية *

التأثرات على التشغيل والكسب		التأثيرات العامة (بخلاف التشغيل)	
التأثير	التكرار	التأثير	التكرار
تأثيرات لا يُعْتَدُّ بها للأزمة		انخفاض إيرادات الفندق	١٠٧
تسريح العمال (الدائمين)	١	انخفاض في نسبة الإشغال	١٠١
تسريح العمال (غير الدائمين)	٢	تأثير سلبي على السيولة	٨٩
النقل إلى منشأة أخرى	١	الانخفاض في متوسط فترة إقامة السائح	٨٠
النقل إلى شركة أخرى	١	تأثير سلبي على الاستثمار	٧٤
تعديل عقد العمل	٢	تأثير سلبي على التكاليف	٦٨
زيادة ساعات العمل	١	تأثير سلبي على القدرة التنافسية	٦٨
		إلغاء العقود المنفذة في عام ٢٠٠٨	٣٦
		انكماش الأنشطة الفندقية	٣٤
تأثيرات محدودة للأزمة			
تخفيض المزايا العينية	١٦		
تخفيض مدفوعات العمل الإضافي	١٦		
تخفيض المرتبات	١١		
فرض عطلة إجبارية	٩		
تأثيرات أكثر ملازمة للأزمة			
خفض مدفوعات المكافآت	٤٢		
وقف التعيينات الجديدة	٦٥		

* بلغ عدد الفنادق ١١٩

٣. ٧ وجهة نظر العمال تجاه تأثير الأزمة

نتائج مسح المنشآت الفندقية المذكورة أعلاه تقدم تمثيلاً جيداً لوجهة نظر أصحاب العمل الفندقي فيما يتعلق بتأثير الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية واستجابتهم لهذا التأثير. ويصبح من الضروري الآن معرفة وجهة نظر الطرف الآخر من أصحاب المصلحة وهم المشتغلون في قطاع الفنادق للكشف عن تأثير الأزمة عليهم، والتحقق من مدى الاتفاق أو الاختلاف بين موقفهم وموقف أصحاب العمل. وقد تم بالفعل إجراء مسح بالعينة للمشتغلين في نفس المنشآت الفندقية المدرجة في مسح عينة الفنادق، وإعداد إستمارة تستطلع رؤيتهم لتأثيرات الأزمة العالمية. ولكن ضيق الوقت لم يسمح بتحليل نتائج هذا المسح الإضافي. وعليه بدلاً من ذلك، - ومن أجل إلقاء بعض الضوء على وجهة نظر المشتغلين حول تأثير الأزمة - تم استخدام المصدرين التاليين للمعلومات:

- معلومات تستند إلى مقابلة أُجريَت مع رئيس نقابة عمال السياحة والفنادق.
- معلومات تفصيلية حول تأثير الأزمة على المشتغلين في قطاع الفنادق ثم تجميعها بواسطة منظمة عمالية مستقلة تعمل في مصر.

٣. ٧. ١ مقابلة مع رئيس النقابة[٢٨]

فيما يلي أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من المقابلة:

- تمثل الفنادق القطاع الفرعي لصناعة السياحة الذي من خلاله يمكن الكشف عن تأثير الأزمة بصورة أفضل. فقد لا يكون التأثير على العمالة واضحاً في قطاعات فرعية أخرى مثل المطاعم لأن هذا النشاط يعتمد أساساً على الطلب المحلي. وهذا من شأنه أن يعزز من جدوى اتجاه الدراسة الحالية نحو التركيز في بحث تأثير الأزمة على القطاع الفندقي.

- فيما يتعلق بعدد السائحين الدوليين فقد تم التأكيد علي أن هناك انخفاضاً في حجم السياحة الوافدة في أعقاب الأزمة غير أن سياحة المسافات والأزمنة الطويلة نسبياً هي الأكثر تأثراً بصورة سلبية. فلم تتأثر كثيراً الرحلات القصيرة لمدة يومين أو ثلاثة أيام، ولاسيما خلال الفترة الأخيرة للأزمة. ويقدر أنه خلال الفترات الأولى للأزمة انخفضت معدلات الإشغال بشكل حاد (قد يصل إلى ٢٠٪) ولكن في وقت لاحق حدثت زيادة تدريجية وصلت إلى نحو ٤٠٪ إلي ٥٠٪.

- من المحتمل ألا تكون الإحصاءات المتاحة بخصوص حجم العمالة الأجنبية في القطاع الفندقي مسجلة بدقة كافية. فعادة ما تجلب الإدارة الأجنبية للفنادق التي تزاول نشاطها في مصر عدداً من الأجانب للعمل في منشآتها. وهؤلاء لا يتقدم جميعهم بطلب الحصول على تصريح عمل، ومن ثم لا يتم تسجيلهم في البيانات الرسمية. وهذا الأمر قد يفسر إلى حد ما النسبة الضئيلة جداً من العمالة الأجنبية التي وردت في إحصاءات الفنادق بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حتى مقارنة بالنتائج المستخدمة من مسح عينة الفنادق.

- حجم العمالة غير الدائمة الذي يقدّره رئيس النقابة يبدو أعلى كثيراً من الرقم الذي أسفرت عنه نتائج مسح عينة الفنادق. ووفقاً لهذا التقرير تصل نسبة العاملين بشكل دائم في القطاع الفندقي في منطقة القاهرة الكبرى إلي نحو ٧٥٪. أما في منطقة الأقصر وأسوان فقد تبلغ النسبة ٦٠٪. بيد أنه في منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء قد لا تكون المعلومات واضحة بما يكفي للتوصل إلي تقدير معقول.

- أظهرت نتائج مسح عينة الفنادق أن المنشآت الفندقية توفر بنسبة عالية للغاية الحماية للمشتغلين في صورة التأمين الاجتماعي والصحي والتأمين ضد الحوادث. إلا أنه على العكس من هذه النتائج، من المعتقد أن يشمل التأمين نسبة محدودة من العمالة وخاصة في المناطق السياحية النائية (البحر الأحمر وجنوب سيناء).

- كان تأثير الأزمة العالمية على العمالة في قطاع الفندقة المصرية ينذر بالخطر في الفترة المبكرة من الأزمة التي ساد فيها قدراً كبيراً من عدم اليقين والتشويش. وهناك فئة من العمال الذين تضرروا من الأزمة بشدة

٢٨ - تم إجراء مقابلة مع السيد محمد هلال الشرقاوي رئيس النقابة العامة لعمال السياحة والفنادق وهو أيضاً عضو في النقابة الدولية لعمال السياحة. وقد حضر المقابلة أيضاً السيد / فايز فهمي من منظمة العمل الدولية (مكتب القاهرة) والباحث / أحمد كمال هيبة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

وهم العمالة غير الرسمية بصفة أساسية، (مثل العمالة المؤقتة والعمالة العارضة). ويقدر في هذه المرحلة المبكرة تعّرض نحو ٣٥٪ من العمال غير الدائمين للتسريح التعسفي (دون تفاوض مسبق مع النقابة). وهنا يلاحظ وجود اختلاف عن نتائج مسح عينة الفنادق.

- فيما يتعلق بالتأثير على العمالة من منظور المناطق السياحية، فإن منطقة القاهرة والإسكندرية اُعتبرتا من أكثر المناطق توازناً، بمعنى أنه لم تتخذ أي تدابير متعلقة بالتشغيل عند التصدي للأزمة إلا بعد التفاوض مع ممثلي العمال. وهذا الأمر يتوافق مع نتائج مسح عينة الفنادق حيث اتضح أن منطقة القاهرة الكبرى هي الأقل في تطبيق سياسات سلبية تجاه العمالة. و من ناحية آخرى، فإن المنشآت الفندقية في المناطق السياحية النائية مثل الغردقة وشرم الشيخ قد تسرعت في هذه المرحلة المبكرة من الأزمة بالاستغناء عن العمال غير الدائمين، لكن هذا الاتجاه قد تراجع بعد تدخُّل النقابة، وعقب إدراك أن تأثير الأزمة ليس بالقسوة المتوقعة سابقاً.

- إن النتائج غير الحاسمة التي تم الحصول عليها من مسح عينة الفنادق فيما يتعلق بتأثير الأزمة على سياسة الأجور قد أصبحت أقل غموضاً هنا، وأكثر انسجاماً مع تفسيرنا السابق للمستوى المنخفض للأجور في القطاع الفندقي. ووفقاً لرؤية رئيس النقابة لا يمكن لأصحاب العمل تخفيض الأجور بصورة مباشرة. ومع ذلك فهناك عنصر هام لمكاسب من يعملون في مهن الخدمات يتمثل في المدفوعات المتغيرة التي يتم الحصول عليها بشكل رئيسي من خلال الإكراميات. وبالتالي فإن إجمالي ما تكسبه هذه الفئات من المشتغلين يجب أن يتناقص بما يتناسب مع التراجع في نسبة الإشغال الفندقي وعدد الزوار.

٣. ٧. ٢ معلومات من واقع تقارير دار الخدمات النقابية والعمالية

منذ بدأت الأزمة العالمية في التأثير على الاقتصاد المصري، قامت دار الخدمات النقابية والعمالية بإعداد ثمانية تقارير حتى الآن لتتبع تأثير الأزمة على العمال في مصر[٢٩]. ولقد حظيت السياحة باهتمام خاص في هذه التقارير. وقامت الدار برصد التأثير على العمال في الفنادق والقرى السياحية كل حالة على حده. مع تحديد اسم كل منشأة فندقية بوضوح واسم مالكها. وقد تم تقسيم الآثار السلبية التي تواجه العمال حسب التقارير إلى ثلاث فئات: تسريح العمال، وتخفيض الأجور، وتشديد ظروف العمل. ولابد من التنويه هنا بأنه على عكس نتائج مسح عينة الفنادق فإن الآثار على العاملين التي حددتها تقارير دار الخدمات النقابية والعمالية لا تمثل بأي صورة إحصائية التأثيرات الكمية الفعلية للأزمة على السياحة أو الصناعة الفندقية. ولا تمثل حتى الآثار الفعلية في منطقة سياحية معينة. ومع ذلك فلابد من اعتبارها مؤشرات جيدة أو حالات تعكس سلوك بعض المنشآت الفندقية تجاه العمال كرد فعل تجاه الأزمة، وتعبيراً عن اجتهاد منظمة عمالية غير حكومية في تتبع تأثيرات الأزمة.

وتم التوصل إلى الاستدلالات التالية من خلال فحص التقارير الثلاثة الأخيرة (أغسطس وسبتمبر وأكتوبر) التي أُعدت بعد أن أصبحت آثار الأزمة على التوظيف السياحي أكثر وضوحاً.

- صناعة الفندقة هى الجزء من قطاع السياحة الذي ركز فريق العمل المختص بالتقارير جهوده عليها ورصد تأثير الأزمة على العمال فى القطاع السياحي. وهو موقف يتوافق مع منهج الدراسة الحالية ومع نتائج المقابلة السابق الإشارة إليها.

- تسريح العمالة يحدث بشكل متكرر في الحالات التي أوضحتها التقارير الثلاثة مقارنة بنتائج مسح عينة الفنادق التي تعتبره حدثاً نادراً للغاية. فعلي سبيل المثال في تقرير أغسطس الذي يشمل ثمانية فنادق وقرى سياحية، تم رصد ستة فنادق منها قامت بتسريح العمال. إلا أن أحد الفنادق الست قام باستبدال العمال الذين يتقاضون أجوراً عالية بعمال يتقاضون أجوراً منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، فمن بين الفنادق الثمانية الواردة في تقرير سبتمبر قامت سبع منشآت بتسريح عمال، ثلاثة منشآت منها قامت باستبدالهم بعمالة جديدة بأجور منخفضة. وتشير تقارير دار الخدمات النقابية والعمالية أيضاً إلي استمرار الاستغناء عن عمالة حتى في الآونة الأخيرة. فتقرير

٢٩ ـ دار الخدمات النقابية والعمالية، وآثار الأزمة المالية العالمية على العمال في مصر، تقارير اغسطس، سبتمبر وأكتوبر (باللغة العربية)، القاهرة، مصر ٢٠٠٩(www.ctuws.com).

أكتوبر على سبيل المثال، يشير إلى أنه من بين إحدى عشر منشأة تم رصدها لجأت تسع منها لتسريح عمالة.

- لا يسترعي الانتباه في التقارير المختلفة فقط تكرار تسريح عمالة، ولكن عدد المفصولين أيضاً يميل في كثير من الأحيان إلى أن يكون كبيراً. فعلى سبيل المثال رصد تقرير أكتوبر قيام منشأة واحدة فقط خلال الأشهر الثلاثة السابقة بتخفيض حجم قوة العمل بها من ٦٥٠ إلي ٤٢٠ عن طريق تسريح ٢٣٠ مشتغلاً. وعلاوة على ذلك، تذكر التقارير أن العمالة التي تم فصلها لا تحصل أحياناً على التعويضات المناسبة. ومع ذلك فهناك تأكيد أيضاً على أن الغالبية العظمى من العمال المفصولين ينتمون إلى فئة العمالة العارضة (Casual Group).

- طبقاً لنتائج مسح عينة الفنادق ونتائج المقابلة من المرجح وفقاً للتقارير العمالية، أن يتأثر إجمالي مكاسب العاملين - بخلاف الأجور - تأثراً سلبياً من جرّاء رد فعل أصحاب العمل تجاه الأزمة. حيث قامت جميع الفنادق والقرى السياحية التي شملتها التقارير بطريقة أو بأخري باعتماد سياسة من أجل خفض بعض مكونات الكسب التي يتلقاها عادة العاملون في مجال السياحة مثل:

  - أكثر ما يذكر من الآثار السلبية على مكاسب العمال يتصل بخفض حصة العمال من نسبة الـ ١٢٪ خدمة، حيث انخفضت الحصة في كثير من الحالات بمقدار النصف.

  - خفض أو إرجاء أو حتى توقف أجر العمل الإضافي (ساعات العمل الإضافية) ليس بالأمر النادر.

  - المكاسب قد تتأثر بدرجة كبيرة بانخفاض في مدفوعات المكافآت التي عادة ما تعوض انخفاض الأجور التي يتلقاها عمال السياحة. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض المكاسب يحدث عادة في أعقاب انخفاض مدفوعات الإكراميات المرتبط بتقلص عدد نزلاء الفندق.

- كما تمّت الإشارة أيضاً إلي وجود عدة حالات من تشديد ظروف العمل مثل منح إجازة إجبارية غير مدفوعة الأجر أو بنصف الأجر، أو خفض المزايا العينية مثل عدد الوجبات التي تتضمن اللحوم، أو ساعات عمل إضافية غير مدفوعة الأجر، أو التوقف عن دفع المكافآت التي كانت تعطى للعمال في بعض المناسبات، وتقليص وسائل النقل أو بدلات السفر، وزيادة الاستقطاعات نتيجة للتشدد في فرض العقوبات.

- على الرغم من حقيقة أن النتائج التي سجلتها التقارير ليست ممثلة لصناعة الفنادق، يبقى أن نلاحظ أن جميع المنشآت الفندقية التي تم رصدها في تقرير أغسطس وسبتمبر (١٦ منشأة) تقع في محافظة البحر الأحمر و١٤ منها تقع في الغردقة المدينة السياحية الشهيرة في المحافظة نفسها. ومع ملاحظة أن تقرير أكتوبر يشمل مناطق سياحية أخرى وهي الأقصر وأسوان، إلا أنه من بين ١٣ منشأة يوجد سبع منها في الغردقة. و هذا الأمر قد يؤكد على النتائج التي قُدمت من قبل من مسح عينة الفنادق والمقابلة التي تمّت مع رئيس النقابة، بأن منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء هي المنطقة التي لجأت - أكثر من غيرها - إلى اتخاذ إجراءات سلبية تجاه العمالة.

القســـم الرابـــع

مواجهـــة الأزمـــة وآفـــاق المستقبـــل

في هذه المرحلة النهائية من الدراسة ورغم ما ذكر من آثار سلبية معينة على السياحة والعمالة يجدر بنا ملاحظة أن الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية قد كشفت عن أثر إيجابي عن طريق لفت انتباهنا إلى التفاوت الهائل في علاقات القوى السائدة على مستويين: المستوي الأول هو الاقتصاد العالمي حيث إن الأزمة قد نشأت في البداية من جرّاء بعض السياسات المالية والاقتصادية غير الرشيدة التي تبنتها الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن تأثيراتها لم تقتصر على هذه الاقتصادات القوية ولكنها امتدت بسرعة من خلال آليات العولمة المتعددة لتتسبب في أضرار بالغة للاقتصادات النامية الضعيفة.

من جهة آخرى فإن مقاومة الأزمة في نطاق الاقتصادات النامية ذاتها يكون ميسراً لأصحاب المصلحة الأكثر نفوذاً، وهم أصحاب العمل المدفوعين لحماية مصالحهم الذاتية نحو اتخاذ إجراءات وسياسات مختلفة . وهذه الإجراءات على النحو المبين سابقاً قد تضر بالطبقة العاملة باعتبارها صاحبة المصلحة الأقل قدرة على اتخاذ إجراءات فاعلة لحماية حقوقها ومصالحها. هذا ولا يمكن تجاهل أن نقابات العمال والسلطات الرسمية المنوط بها أوضاع العمالة، تدخل عادة في مفاوضات مع أصحاب المنشآت الفندقية لتعزيز مطالب العمال. كذلك العمال أنفسهم قد يعملون على الدفاع عن مصالحهم بإرسال شكاواهم لمكتب العمل، وأحياناً بالتجمع والاحتجاج في مواجهة إجراءات الاستغناء عن العمالة أو خفض مكاسبهم المالية أو العينية (*). ولكن تظل الحقيقة حاضرة أن التدخلات النقابية والرسمية أو الاحتجاجات العمالية لا يمكنها دائماً مواجهة نفوذ أصحاب العمل وقدرتهم على مقاومة أي تراجع عن سياسات تحقق مصالحهم.

يبقى الآن أن نعرف المزيد عن الطرف الثالث من أصحاب المصلحة وهي الحكومة وسياستها في التخفيف من وطأة الأزمة. ففي عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ قدّمت الحكومة المصرية مبدئياً حزمة من الحوافز المالية التي تُقَدّرُ قيمتها بـ ١٥،٥مليار جنيه مصري، وتمثل ١،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن وزارة المالية في مصر فإن حزمة الحوافز تهدف أساساً إلى تحفيز الطلب المحلي، ومنع حدوث انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي[٣٠]. ومع ذلك، يظهر تقرير البنك الدولي الذي يتم فيه رصد تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري، أن حجم حزمة المكافآت أقل مما يلزم لتعويض الانخفاض في الطلب الخارجي[٣١].

أما فيما يخص الدعم الحكومي للقطاع السياحي، وهو القطاع موضع الاهتمام في الدراسة الحالية، فقد حدد تقرير وزارة المالية الحزمة التالية:

- إعادة جدولة الديون قيد التسديد وتوفير تسهيلات القروض لمشاريع مختلفة في قطاع السياحة.
- تكثيف حملة تسويقية مشتركة مع وكالات السفر الدولية.
- تعزيز الجهود التسويقية تجاه الاقتصادات الناشئة التي تتمتع بآفاق رحبة للسياحة الخارجية (Outbound Tourism).
- دعم برامج الرحلات الجوية العارضة (Charter flights).
- تزايد الجهود الموجهة لإدخال ناقلات منخفضة التكلفة للسوق المصرية.

ويمكن ملاحظة أن الحزمة لا تتضمن سياسة واحدة تهدف إلى تقديم الدعم للعمال بصورة مباشرة، والحد من سياسات تسـريح العمال وخفض مكاسبهم . وربما يرجع ذلك إلى إيمان المسؤولين الحكوميين بمنهج تساقط المنافع (Trick-le down). فكثير من التدابير المذكورة أعلاه تهدف إلى استعادة حركة السياحة الوافدة إلى مصر، وانتعاش أنشطة الأعمال السياحية. والإجراء الأول تحديداً يهدف بصفة مباشرة لدعم المستثمرين وأصحاب المنشآت السياحية.

٣٠ - (*) كما تم الكشف عنها في تقارير دار الخدمات النقابية والعمالية.
وزارة المالية، ومصر استجابة للأزمات العالمية، وحدة سياسة المالية الكلية، القاهرة، مصر، يونيو ٢٠٠٩.
٣١ - البنك الدولي، المصدر آنف الذكر.

وقد يكون من المناسب في هذه المرحلة أن نعود إلى نتائج مسح عينة الفنادق للوقوف على وجهات نظر أصحاب الأعمال الفندقية بشأن الدعم الحكومي، وما إذا كانوا قد تلقوا مساعدات مالية أو غيرها من التسهيلات من أجل الامتناع عن تسريح العمال. وقد جاءت إجابة الغالبية العظمى (١١٥ منشأة من أصل ١١٩) بالنفي. إلا أن أربعة فقط منها قد أقرت بتلقيها تسهيلات. وقد نفوا جميعاً تلقيهم أياً من المساعدات الحكومية التالية: الدعم المالي، والقروض الميسرة، وخصم الضرائب، وإعادة جدولة الديون أو مدفوعات الضرائب المستحقة. أما عن الدعم الذي أقر به ثلاث من الأربع فيتعلق بخفض رسوم الاشتراك في غرفة المنشآت الفندقية. وعند السؤال عما إذا كان الدعم كافياً للتعامل مع مشكلة تسريح العمالة أجاب الثلاثة بالنفي. وعليه فقد تلقي هذه النتائج بظلال من الشكوك حول التدابير الحكومية المذكورة أعلاه، ومدى فاعليتها في الواقع.

أما عن السياسات الحكومية التي يعتبرها المستجوبون في قطاع الفنادق الأكثر ملاءمة للتخفيف من آثار الأزمة على السياحة فهي: خفض الضرائب المفروضة على أنشطتهم، وإعادة جدولة مدفوعات الضرائب المستحقة (بدون فوائد)، وتأجيل سداد فواتير المياه والكهرباء. وقد أفاد عدد قليل فقط من المنشآت الفندقية برغبتهم في تلقي دعماً مالياً مباشراً أو قروضاً ميسرة وذلك على الرغم من أن غالبية الفنادق قد أقرت بأنها تعاني نقصاً في السيولة.

ومما يستحق الذكر أيضاً أنه بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت لخفض عبء تكلفة العمالة فإن المنشآت الفندقية قد عملت على مواجهة الأزمة ذاتياً باتخاذ سياسات إضافية. ومن أهمها تشجيع السياحة الداخلية، حيث أفادت ٧٥٪ من المنشآت اتباع هذه السياسة. ومع ذلك، فقد أكد معظمهم على أن زيادة السياحة الداخلية لم تكن كافية لتعويض الانخفاض في عدد السائحين الدوليين. كما يُعَدُّ توجيه الجهود نحو كسب أسواق سياحية جديدة وتخفيض أسعار الخدمات الفندقية سياستين هامتين يتم تطبيقهما بنسبة ٦٦٪ و٦٠٪ من المستطلعين على التوالي، من أجل إعادة تنشيط الطلب على الفنادق.

أما فيما يتعلق بآفاق المستقبل، فالصورة تبدو غير مؤكدة، أو مبهمة بالنظر إلى ردود أفعال المشاركين في تساؤلات المسح. وهناك نسبة كبيرة من المنشآت الفندقية لا تتوقع تغييراً في المستقبل في نشاط منشآتهم (٨٠ فندقاً بنسبة ٦٧،٢٪) كما يوجد ٣١ فندقاً آخر لا يستطيعون اتخاذ قرار حول مستقبل نشاط منشآتهم. وخمسة فقط يتوقعون انخفاضاً في نشاط المنشأة. وأربعة أخرى يتوقعون التوسع في النشاط. بالإضافة إلي أن التوقعات الخاصة بمسار الأزمة وانتهاء تأثيرها على السياحة تبدو أيضاً غير واضحة في ضوء المعلومات الواردة في الجدول رقم (٣٠).

جدول رقم (٣٠)

توقعات الفنادق التي شملها المسح بشأن توقيت انتهاء تأثير الأزمة على السياحة

التوقعات	عدد المنشآت	٪
في نهاية عام ٢٠٠٩	٣٧	٣٠،٩
في نهاية عام ٢٠١٠	٣٧	٣١،٢
بعد عام ٢٠١٠	٢٨	٢٣،٣
لا يعرف	١٧	١٤،٧
المجموع	١١٩	١٠٠،٠

ومع ذلك فإن ما يرد من أنباء عالمية يشير إلى تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة تدريجياً وإن كان بطيئاً. وهناك أيضاً أدلة من الدراسة الحالية تكشفت بالفعل اتجاه قطاع السياحة المصري نحو التعافي الجزئي من الأزمة بالمقارنة بالفترة المبكرة نسبياً التي شهدت انخفاضاً حاداً في النشاط السياحي. وهذا التعافي الجزئي للسياحة أكده أيضاً السيد / وزير السياحة المصري الذي توقع أيضاً تعافي كامل من الأزمة بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٠ [٣٢].

وأخيراً يمكن توقع أن الاتجاهات المستقبلية للنشاط السياحي ستكون في الأجل القصير عرضة لتأثير مزدوج، يتمثل في تراجع تأثير الأزمة العالمية ربما مصحوباً بتزايد في تأثير الأنفلونزا H1N1.

٣٢ ـ مجموعة أكسفورد للأعمال، مصر : ٢ من ديسمبر ٢٠٠٩.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة الإنجليزية:

(1) American Chamber of Commerce in Egypt, Tourism Sector Developments in Egypt, Business Studies and Analysis Centre, March 2008.

(2) Al Ahram Newspaper, 1 September 2009.

(3) Lund, Susan, et al, Global Capital Market Entering a New Era, McKinsey Global Institute, September 2009.

(4) Ministry of Finance, Egypt Response to the Global Crises, Macrofiscal Policy Unit, Cairo, Egypt, June 2009.

(5) Ministry of Trade and Industry, Labor Law no. 12/2003, Eighth Edition, Amiria Publishing, 2004.

(6) Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 2007.

(7) Oxford Business Group, Egypt: Making a Comeback, 2 December 2009.

(8) Pharr, Clarissa, High end Tourism Rises to the Challenge, American Chamber of Commerce, Business Monthly, August 2009.

(9) Ragab, Adla, Assessment of Trade in Tourism and Travel Related Services in Egypt in Relation to the GATS, Cairo, October 2007 (Unpublished Paper).

(10) Sakr, Mohamed, Action Plans for Employment Promotion and Working Conditions Improvement in the Egyptian Tourism Sector, ILO, Cairo, August 2005.

(11) UNWTO, World Tourism Barometer, Vol. 7, No. 2 June 2009.

(12) UNWTO, World Tourism Barometer, Vol. 7, No. 3 October 2009.

(13) World Bank, Egypt and Global Economic Crisis: A Preliminary Assessment of Macroeconomic Impact and Response, June 16, 2009.

(14) Zaytoun, Mohaya, Tourism and Egypt's Future, Dar El-Shorouk, Cairo 2002.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

١- وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية (٢٠٠٨/٢٠٠٩)، المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

ثالثا: مواقع على شبكة الإنترنت:

١- دار الخدمات النقابية والعمالية (٢٠٠٩)، وآثار الأزمة المالية العالمية على العمال في مصر، تقارير أغسطس، سبتمبر وأكتوبر، (باللغة العربية)، القاهرة، مصر ٢٠٠٩ (www.ctuws.com).

الملاحـــق

ملحق (١)

توزيع وحدات الفندق العينية والفعلية
حسب المنطقة وفئة الفندق

الدرجة الفندقية	القاهرة الكبرى		الأقصر و أسوان		البحر الأحمر وجنوب سيناء		المجموع	
	الفعلية	العينية	الفعلية	العينية	الفعلية	العينية	الفعلية	العينية
٥ نجوم	٢٧	١٣	١٣	٨	٥٥	١٦	٩٥	٣٧
٤ نجوم	١٧	٨	٩	٧	٨٥	٢٦	١١١	٤١
٣ نجوم	٤٦	١٨	١٩	١١	٧١	١٥	١٣٦	٤٤
المجموع	٩٠	٣٩	٤١	٢٦	٢١١	٥٧	٣٤٢	١٢٢

المصدر : مذكرة قصيرة كتبتها غادة حسين في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار حول تصميم مسح العينة.

ملحق (٢)

نسبة تأسيس الفنادق حسب جنسية الملكية

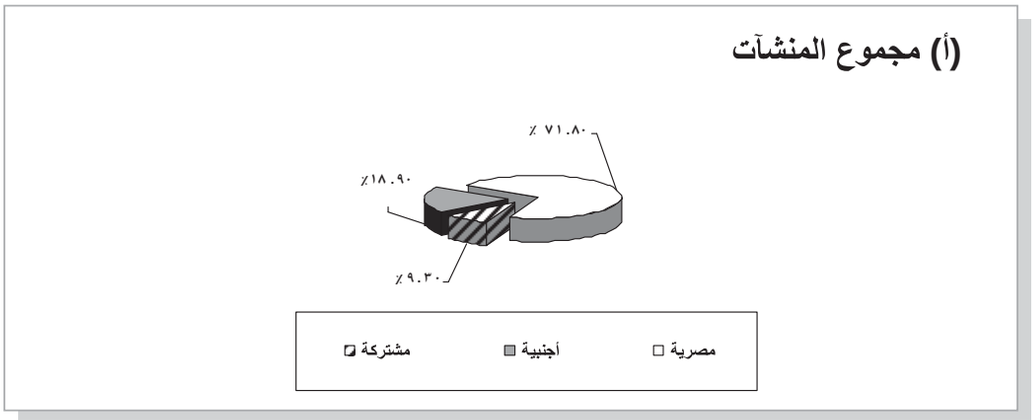

ملحق (٣)

النسبة المئوية لتأسيس الفنادق حسب جنسية الإدارة

(ب) فئة الفنادق

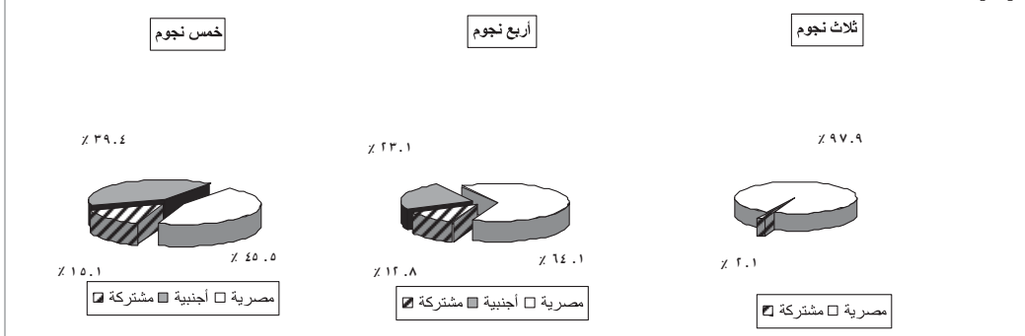

(ج) المنطقة السياحية